



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/41/341
S/18065
28 May 1986
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الأمن

السنة الحادية والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والأربعون
السبت و ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و
٣٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧
و ٣٩ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٣
و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١
و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٨ و ٦٩
و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٦ و ٩١
و ٩٣ و ٩٦ و ١٠٧ و ١٠٨ من القائمة الأولية*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة

السنة الدولية للسلم

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت
النووية العراقية وآثاره الخطيرة على
النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام
الطاقة النووية في الأغراض السلمية
 وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم
والامن الدوليين

الحالة في كمبودشيا

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم
والامن الدوليين

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

مسألة جزر مایوت القمرية

قانون البحار

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة

جنوب افريقيا

قضية فلسطين

مسألة ناميبيا

الحالة في الشرق الأوسط

مسألة السلام والاستقرار والتعاون في جنوب

شرق آسيا

يدة مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي

الدولي من أجل التنمية

الحالة في أمريكا الوسطى :

الاخطرار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

ومبادرات السلام

مسألة قبرص

وقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل

للتجارب النووية

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية

معينة يمكن اعتبارها ضرطة الشر أو

عشواشية الاشر

عقد ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير

الحاصلة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال

الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٠ بشأن الوقف

الفوري لتجارب الأسلحة النووية وحظر

هذه التجارب

تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة

لا نووية

حضر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وشبكات جديدة من هذه الأسلحة تخفيف الميزانيات العسكرية الأسلحة الكيميائية والبكتériولوجية (البيولوجية) نزع السلاح العام الكامل استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة ملء المؤتمر العالمي لـ نزع السلاح مسألة انتاركتيكا تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين دراسة شاملة لـ كامل مسألة عمليات صيانة السلام من جميع نواحي هذه العمليات مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى النظام العنصري والاستعماري في جنوب إفريقيا من آثار ضارة بالمجتمع بحقوق الإنسان القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الأمم المتحدة للمعوقين القضاء على جميع أشكال التحصّب الديني

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ،
التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبليدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي
سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء
على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز
العنصري في الجنوب الإفريقي
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتعلقة بال الأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبليدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٦
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

أتشرف بيان أرجو منكم العمل على أن تعمم على الدول الأعضاء الوثائق الختامية
للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الفترة
من ١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في
إطار البنود ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و
٣٩ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و
٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٦ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و
١٠٧ و ١٠٨ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ن. كريشنان
السفير
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

أولاً - الاعلان السياسي

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>المفعحة</u>	
١	١٠-	- مقدمة
١١	١٧-	- دور عدم الانحياز
١٨	٢٦-	- تقييم الحالة الدولية الراهنة
		- نزع السلاح ، والامن الدولي ، والبقاء في عصر
٣٧	٥٤-	الأسلحة النووية
٥٥	٦١-	- استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ...
٦٢	١١٣-	- الحالة في الجنوب الافريقي
		- الصحراء الغربية
١٣٠	١١٩-١١٤	- مايوت
١٣١		- الجزر الملغاشية
		- سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك
	١٣٢	دييغو غارسيا.....
١٣٣	
١٢٤-١٢٥		- تشاد
١٢٦-١٢٨		- جنوب شرق آسيا
		- كوريا
١٢٩-١٣٠		- جنوب غربي آسيا
		- تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب
١٣١-١٣٧		المستعمرة
١٢٨-١٤٠		- نيو كاليدونيا
١٤١-١٥٩		- الحالة في الشرق الأوسط
		- العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية
١٦٠		العراقية
١٦١-١٧٦		- قضية فلسطين
١٧٧-١٧٨		- لبنان

(يتبع)

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٨٣-١٧٩	حادي وعشرون - المحيط الهندي منطقة سلم
١٨٨-١٨٤	ثاني وعشرون - القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)
١٩٣-١٨٩	ثالث وعشرون - قبرص
٢٠١-١٩٦	رابع وعشرون - البحر الأبيض المتوسط
٢٠٤-٢٠٢	خامس وعشرون - اوروبا
	سادس وعشرون - قضايا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٤٧-٢٥٥	سابع وعشرون - الارهاب الدولي
٢٥١-٢٤٨	ثامن وعشرون - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية
٢٥٣-٢٥٢	تاسع وعشرون - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
٢٥٦-٢٥٤	ثلاثون - الحق في التنمية
٢٥٧	حادي وثلاثون - النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال
٢٧١-٢٥٨	ثاني وثلاثون - الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحركة بلدان عدم الانحياز
٢٧٢	ثالث وثلاثون - الاعمال التحضيرية للمؤتمر الشامن لرؤساء الدول والحكومات في هراري
٢٧٦-٢٧٣	

أولاً - مقدمة

- ١- اجتمع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية في نيودلهي ، الهند ، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٦ .
- ٢- وسق الاجتماع اجتماع لكتاب المسؤولين يومي ١٤ و ١٥ نيسان / أبريل ١٩٨٦ .
- ٣- وشارك في الاجتماع أعضاء مكتب التنسيق التالية أسماؤهم : أثيوبيا ،الأردن ، أفغانستان ،اكوادور ،اندونيسيا ،أنغولا ،أوغندا ،ایران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ،البحرين ،بنغلاديش ،بنما ،بنن ،بوتان ،بوركينا فاصو ،بوروندي ، بوليفيا ،بيرو ،ترینيداد وتوباغو ،تونس ،جامايكا ،الجزائر ، الجمهورية العربية الليبية ،جمهورية افريقيا الوسطى ،جمهورية تنزانيا المتحدة ،الجمهورية العربية السورية ،جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زائير ،زامبيا ،زمبابوي ،سري لانكا ، سلفادور ،السنغال ،السودان ،سورينام ،سيراليون ،سيشيل ،صومال ،العراق ، عمان ،غانا ،غيانا ،غينيا ،فييت نام ،قبرص ،الكامرون ،كوبا ،الكونغو ، الكويت ،كينيا ،مالطة ،مالي ،ماليزيا ،مدغشقر ،مصر ،المغرب ،منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابز" ، موريتانيا ،موزambique ،نيبال ،نيجيريا ،نيكاراغوا ،الهند ،اليمن ،اليمن ،الديمقراطية ،يوغوسلافيا .
- ٤- كما شارك في الاجتماع أعضاء الحركة التالية أسماؤهم : الأرجنتين ،الامارات العربية المتحدة ،بوتسوانا ،تشاد ،جزر القمر ،رواندا ،غابون ،غامبيا ،غينيا-بيساو ،فانواتو ،قطر ،كوت ديفوار ،كولومبيا ،لبنان ،ليبيريا ،ليسوتو ،ملاوي ،ملديف ،المملكة العربية السعودية ،موریشيوں ،النیجر .
- ٥- وحضرت الاجتماع البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطنية التالية بمفهـة مراقبين : الام المتحدة ،اوروغواي ، البرازيل ،جامعة الدول العربية ،حزب بورتوريكو الاشتراكي ،الفلبين ،فنزويلا ،المكسيك ،منظمة المؤتمر الاسلامي ،منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ،مؤتمر الوحدويين الافريقيين لزانيا ،المؤتمر الوطني الافريقي .

-6 كما حضرت البلدان والمنظمات التالية كضيوف : إسبانيا ، البرتغال ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لانهاء الاستعمار ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لجنة الصليب الأحمر الدولي ، مجلس الأمم المتحدة لتناميبيا ، موضوع الأمم المتحدة لتناميبيا ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، منظمة الصحة العالمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، النمسا .

-7 وأفتتح المؤتمر سعادة السيد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز .

-8 وأحاط الوزراء علما بال报ير المقدم من رئيس مكتب التنسيق بشأن أنشطة حركة عدم الانحياز منذ المؤتمر الوزاري المعقد في لواندا في أيلول/سبتمبر 1985 .

-9 كما أحاط الوزراء علما بالاعمال التحضيرية التي قام بها زيمبابوي ، البلدان المضيف للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المقرر عقده في هراري في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1986 .

-10 ولاحظ الوزراء الاستعراض الشامل للحالة الدولية في اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقد في لواندا في أيلول/سبتمبر 1985 . ويعكس التقييم الذي تضمنه اعلان لواندا قلق حركة عدم الانحياز العميق ازاء التطورات التي حدثت منذ انعقاد المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في آذار/مارس 1983 . فحتى في الشهور القليلة الماضية منذ اجتماع لواندا وقعت احداث واتخذت اجراءات زادت حدة التوتر في أجزاء شتى من العالم ومن ثم زادت من تعريف السلم والأمن الدوليين للخطر . واستعرضوا الوزراء هذه الحالة وقيموا الدور الدينامي والبناء للحركة ، كما استعرضوا تنفيذ المقررات المتخذة بموجب برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز الذي أقره مؤتمر القمة السابع والذي تم تقييمه خلال الاجتماع الخامس للبلدان المنعقدة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي المعقد في نيودلهي خلال الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 1986 .

ثانياً - دور عدم الانحياز

١١- نشأت حركة عدم الانحياز في سياق الكفاح ضد الاستعمار واستقطاب العلاقات الدولية الناجم عن الكتل وال تحالفات العسكرية وال الحرب الباردة . وكانت الحركة بمثابة النتيجة الحتمية للحاجة التي أحس بها البلدان الحديثة الاستقلال في جميع أرجاء العالم إلى حماية وتعزيز استقلالها الوطني ومماضي سيادتها الكاملة في الشؤون السياسية والاقتصادية . وعلى مر السنين ، حققت حركة وسياسة عدم الانحياز ، رغم عقبات عديدة ، نجاحاً كبيراً . فقد لعبتا دوراً حيوياً وحفازاً في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والتعايش السلمي ، والاستقلال ، ونزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية المعجلة للبلدان النامية ، وفي السعي إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي منصف ، وهي أمور تمثل قضايا الساعة في زماننا هذا ، ولاحظ الوزراء مع الارتياح أن هذه الحركة قد أثبتت بشكل مستمر قدرتها على التأثير وأهميتها وحيويتها ، على مدى ربع القرن الذي انقض منذ قيامها .

١٢- وأكد الوزراء من جديد صحة المبادئ والسياسات التي اعتمدتها حركة عدم الانحياز باعتبارها عاملاً رئيسياً يسهم في الحفاظ على السلم العالمي . وتلتزم حركة عدم الانحياز بالقيام بعمل بناء نحو وقف وعكس مسار الاتجاهات الخطرة في الحالة الدولية الراهنة وكذلك نحو تهيئة الظروف التي تفضي إلى تعزيز علاقات التعاون وحسن الجوار والمداورة فيما بين الدول . وقد كافحت عبر السنين للحفاظ على السلم القائم على العدل وتشجيع نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي وإزالة بؤر العدوان والنزاع ، وكذلك تشجيع الحلول العادلة والسلمية للقضايا الدولية . ولبلوغ هذه الغاية ، عملت شعوب وقادة بلدان عدم الانحياز دون توقف على القضاء على آشكال السيطرة والتمييز والاستغلال وعدم المساواة . ومن أجل التعبير الحر عن التقاليد والثقافات القومية الأصيلة للشعوب ومن أجل إنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على الاستقلال والمساواة والعدل والتعاون فيما بين جميع الدول .

١٣- ويتمثل جوهر سياسة عدم الانحياز ، القائم على مبادئها وأهدافها كما برزت في مؤتمرات القمة المتعاقبة ، في الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والفضل العنصري والعنصرية والصهيونية وجميع آشكال العدوان أو الاحتلال أو السيطرة أو التدخل أو الهيمنة الأجنبية ، وكذلك ضد سياساتقوى الكبرى أو التكتلات . ويبيّر التطور الأخير في الحالة الدولية سياسة عدم الانحياز ومبادئها وأهدافها بصورة كاملة ، باعتبارها عاملاً عالماً في العلاقات الدولية يتسم بالإيجابية ،

والاستقلال وعدم الانتهاء إلى أية كتلة . وينطوي عدم الانحياز على رفض جميع أشكال الاخضاع ، أو التبعية أو التدخل بجميع صوره المباشرة أو غير المباشرة ، السافرة أو المستترة ، وجميع الضغوط - سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية وثقافية - في العلاقات الدولية .

١٤ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة إلى الالتزام الجاد بمبادئ عدم التدخل بأي شكل مماثل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، وهي المبادئ الأساسية لعدم الانحياز ، ولاحظوا مع القلق أن أمن بلدان عدم الانحياز واستقلالها يتعرضان للتهديد بصورة متزايدة بسبب السياسات الاستعمارية والتنافس بين القوى الكبرى والكتل الدولية والسياسات الامبرialisية أو سياسات السيطرة والبحث عن مناطق النفوذ ، وكذلك بسبب العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة وغير المنصفة . وقد أدت جميعها إلى ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية وتدخل أجنبى ضد بلدان عدم الانحياز . ولاحظوا بمفهوم خامس نوع الضغوط المختلفة التي تتعرض لها وحدة الحركة بصفة تحويلها عن مبادئها وأهدافها الشابتة . ودعوا في هذا السياق إلى مزيد من الوحدة والتضامن والعمل المنسق من جانب بلدان عدم الانحياز لمقاومة مثل هذه الضغوط . وأعربوا عن اقتناعهم بأن المرااعة الشامة لمبادئ وأهداف عدم الانحياز أصبحت أكثر ضرورة في فترة الأزمة الراهنة في العلاقات الدولية .

١٥ - ودعمت بلدان عدم الانحياز ، ولاتزال تدعم ، بصورة ثابتة ، التحرر الكامل لشعوب أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم ، ورفضت ، ولاتزال ترفض ، محاولات خاطئة ترمي إلى تصوير كفاح الشعوب من أجل الاستقلال والكرامة الإنسانية على أنه جزء من سياق المواجهة بين الشرق والغرب ، وتذكر عليها الحق في تقرير مصيرها وتحقيق تطلعاتها المشروعة . وجددت بلدان عدم الانحياز التزامها بـ لا تكون طرفا في المواجهة والتنافس بين الدول الكبرى ، أو تقوم بعمل يؤدي إلى تعزيز التحالفات العسكرية القائمة والترتيبيات المتشابكة الناجمة عنها ، وخاصة عن طريق المشاركة في ترتيبات عسكرية أو عن طريق توفير قواعد وتسهيلات عسكرية للوجود العسكري للدول الكبرى يومئذ جزءا من سياق المنازعات بين هذه الدول .

١٦ - وتبني فعالية حركة عدم الانحياز دائما من أخلاص أعضائها لمبادئ وروح عدم الانحياز كما ظهر في اجتماعات القمة المتعددة ، ومن قدرتهم على معارضة الظلم فيما كان مصدره . وأكد الوزراء من جديد الالتزام بـ بلدان عدم الانحياز بـ أن تحيط بهم حد مبادئ وأهداف عدم الانحياز ، وأعربوا عن تعميمهم على بـ ذل قصارى جهودهم لتعزيز

قدرة حركة عدم الانحياز على العمل وعلى اتخاذ اجراءات ملموسة لتنمية اثر قراراتها على الشؤون العالمية .

١٧ - وقد مارست سياسة وحركة عدم الانحياز تأثيرا ملمسيا على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ككل ، لتعرب بهذا عن حاجة العالم المعاصر الى السلم والحرية والاستقلال والعدالة والتنمية والرفاهية للجميع . ولاحظ الوزراء تزايد الاهتمام بسياسة عدم الانحياز كمنظور أصيل في الشؤون الدولية وكأساس لحل المشاكل المعاصرة الحادة ، والاستعداد المتزايد للتعاون القائم على أساس مبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز حتى فيما بين البلدان غير الاعضاء في الحركة .

ثالثا - تقييم الحالة الدولية الراهنة

١٨ - لاحظ الوزراء بقلق عميق أنه على عك ما كان متوقعا لم يحدث خفف ملحوظ في حدة النزاع والتوتر الدولي بل زادت خطورة الحالة السياسية والاقتصادية الدولية واستمرت المنازعات والخلافات وعدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم . واستمر تدهور الحالة الاقتصادية للبلدان النامية بصورة خطيرة وأدت سياسة السيطرة والتدخل ، التي تنتهجها الدول الكبرى ، إلى زيادة حدة التوتر الدولي . وهناك تزايد في اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والعدوان ، والاحتلال والضغط ، والقسر الاقتصادي ، والتدخل ، انتهاءكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وتوافق القوى المعادية لتحرير الشعوب انتهاءك حرمة استقلال البلدان وسيادتها وسلامتهاإقليمية وعرقلة تنفيذ حقوق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية تحرير المصير والاستقلال . وتوافق جيوب الاستعمار تحدي رياح التغيير . وقد اقتربن ازدياد نشاط المواجهة بين الدول الكبرى بالتنافس على مناطق النفوذ والسيطرة والاستقلال في كثير من أنحاء العالم ، وهي تشكل جميعها تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين . وعلى الرغم من تقديم مقترنات بناء بالفعل ، بما في ذلك مقترنات لازالة الأسلحة النووية على مراحل وبصورة كاملة فليئ شمة دليل ملموس على حدوث تقدم نحو وقد وعكر مسار سباق التسلح النووي ومنع امتداده إلى الفضاء الخارجي . فالسياسات الرامية إلى التفاوض من مركز قوة لا تزال سائدة . ويجري الترويج لنظريات جديدة وتبني الرأي العام بفية استحداث ونشر الأسلحة المتزايدة التمعن ، وخاصة الأسلحة النووية ، في أرجاء عديدة من العالم . وتبعاً لذلك يجري تحويل الموارد التكنولوجية وقدرات البحث الضخمة لدى بعض البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة القدرة التدميرية ، الشديدة الوطأة بالفعل لمنظومات الأسلحة القائمة

واستخدامات أسلحة جديدة ، وهي موارد وقدرات كان ينبغي تكريسها لحل مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبشرية .

١٩ - وأعرب الوزراء عن القلق لأن المجتمع الدولي يواجه مشاكل متزايدة المعاوقة ناجمة عن اختلالات وتفاوتات ومظالم عميقة الجذور في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية . وتکاد لا تظهر أى علامات على التحسن في الأزمة التي يعانيها الاقتصاد العالمي . وهو ما يتضح من الاتساع الحاد في الفجوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وكذلك من الحالة الاقتصادية المتزايدة العرج التي تواجه البلدان النامية ومعظمها لا يستطيع الوفاء حتى ببسط حاجات شعوبه أو متطلبات التنمية الأساسية لديه . وتناءلت فرص التوصل إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على العدل والمساواة في السيادة . وتوقف الحوار بين الشمال والجنوب ، كما تتعرض للخطر عملية التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العملية المتعددة الأطراف المنسنة في منظومة الأمم المتحدة . ويستند مبدأ التسلح كميات ضخمة من الموارد الضرورية للتنمية فضلاً عن تعريضه وجود الجنس البشري ذاته للخطر فيزيد بذلك من تعميق الأزمة . وهناك مشاكل تهدد صلة الكثير من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، مثل سياسة الحمايةية المتزايدة ، والتدمر المستمر في معدلات التبادل التجاري واستمرار ارتفاع أسعار الغذاء ومشكلة الدينون الأجنبية المتزايدة التي اتختت أبعاداً سياسية خطيرة .

٢٠ - وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء مع الارتياب إلى التحركات التي قامت بها الدول الأفريقية للدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من ٣٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ في نيويورك ، ورجوا أن يكون تمثيل جميع بلدان عدم الانحياز في تلك الدورة على مستوى وزاري أو على مستوى عال .

٢١ - ويزيد تورط الدول الكبرى في النزاعات المحلية والإقليمية وامتداد المواجهة بين الشرق والغرب إلى هذه المناطق ، من تعقيد تلك النزاعات و يجعل من المعب حلها ويعرض السلم العالمي للخطر . وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق تجاه وجود الدول الكبرى وأنشطتها ومناوراتها العسكرية في أراضي بلدان عدم الانحياز ، ومجالها الجسوي ومياها الإقليمية ، أو بالقرب منها ضمن إطار هذه المواجهة . وأكدوا أن مثل هذه الأنشطة تؤدي إلى التوتر وعدم الاستقرار ، مما يعرض السلم والأمن للخطر ، وتنطوى على خطر التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان .

٢٢ - وأكد الوزراء أن نظريات وسياسات الدول الكبرى عن الأمن الخام وكذلك نظم تحالفاتها والتي لم تكن دوماً تتمشى مع مفهوم الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، تعمل على اذكاء المنافسات العسكرية والسياسية فيما بينها ، ومن ثم تهدد ، في أغلب الأحوال ، أمن دول عدم الانحياز والدول الأخرى وتؤدي إلى تزايد خطر نشوب حرب نووية .

٢٣ - وأكد الوزراء من جديد وجهة نظرهم بان الأزمة العالمية التي أثرت على جميع مجالات العلاقات الدولية يمكن حلها على أفضل وجه عن طريق الحوار ، وخاصة عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف داخل إطار منظومة الأمم المتحدة . فمثل هذه المفاوضات القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتي يشارك فيها جميع البلدان على قدم المساواة ، هي وحدها التي يمكن أن تكفل التوصل إلى حل شامل للمشاكل الدولية الملحة مثل السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية ، وأن تشجع على احراز تقدم في ميادين أخرى عديدة . لصالح البشرية جماء .

٢٤ - لاحظ الوزراء مع الارتياب استئناف الحوار ، على أعلى مستوى ، بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . بيد أن هذا الحوار لم يوفر القوة الدافعة المرجوة لاحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح أو لتخفيف حدة التوتر بشكل ملموس في العلاقات المتبادلة بين الدولتين . وطالبا الدولتين بالتلعب على المواجهة وانعدام الثقة ، والشرع في المفاوضات ، بروح المسؤولية التامة آخرين في الاعتبار صالح المجتمع العالمي ، وذلك من أجل التوصل إلى تخفيف حقيقي في حدة التوتر ، مع تعزيز السلم والأمن الدوليين .

٢٥ - وأكد الوزراء من جديد أنه ليس ثمة بديل آخر قابل للتطبيق للتعاون والتعايش السلمي فيما بين الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو جسمها أو موقعها الجغرافي . ولكي يكون الانفراج دائماً ، ينبغي أن يكون عالماً وشاملاً ، وأن يكون مفتوحاً أمام المشاركة العالمية ، لصالح جميع الدول . فمثل هذا الانفراج يمكن أن يؤدي وحده إلى حلول عادلة وحقيقية للمشاكل الرئيسية ، ويوفر الأساس للسلم الدائم . وأكد الوزراء أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز أن تؤدي دوراً نشطاً وايجابياً في هذه العملية وأن تشارك فيها على قدم المساواة وتوافق كذلك القيام باسهام بناء لصالح المجتمع الدولي بأسره .

٢٦ - وبعد أن أشار الوزراء إلى أن الاجتماع الحالي يعقد خلال السنة الدولية للسلم التي أعلنتها الأمم المتحدة ، دعوا إلى أفكار وإجراءات جديدة من أجل تعزيز السلم .
.../..

رابعا - نزع السلاح ، والامن الدولي ، والبقاء في عصر الاسلحة النووية

٢٧ - أكد الوزراء من جديد أن نزع السلاح ، وتخفييف حدة التوتر الدولي ، واحترام حق تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين مسائل مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً . ويعود التقدم المحرز في أي مجال من هذه المجالات بالفائدة عليها جميعها ، ومن ناحية أخرى . تترتب على التقصير في أي منها آثار سلبية على المجالات الأخرى .

٢٨ - وقد ظلت الدول تسعى منذ أمد بعيد لصون الأمن عن طريق حيازة السلاح . غير أنه بعد استحداث الأسلحة النووية تعرضت الحالة لتفيز جذري . فقد أصبح تراكم السلاح ، لاسيما السلاح النووي ، يشكل تهديداً لمستقبل البشرية . ومن ثم فقد آن الآوان لوضع حد لهذه الحالة وللسعي لقرار الأمن عن طريق نزع السلاح .

٢٩ - وكان من رأى الوزراء أن أعظم خطر يواجه العالم اليوم هو التهديد الذي يتعرض له بقاء البشرية والتي يتمثل في وجود الأسلحة النووية فلن تستلزم الابادة سوى الحدوث مرة واحدة . ومن ثم فإن خطر وقوع كارثة نووية ليس مسألة واحدة بين مسائل عديدة ، بل يعد أهم مشكلة على الأطلاق تواجه البشرية . ومن ثم فإن نزع السلاح النووي ليس مجرد مسألة أخلاقية ، إنه مسألة تخص الوجود البشري . ولذلك أكد الوزراء على الأهمية البالغة لاتخاذ تدابير فورية من أجل منع الحرب النووية ومن أجل نزع السلاح النووي .

٣٠ - وعلى مدى ما يقرب من ٤٠ عاماً ، ظل بقاء البشرية رهناً للمصالح الأمنية التي تتتصورها قلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وعلى وجه الخصوص الدولتان الكبريتان وحلفاؤهما . والاعتماد على وسيلة الضغط النووية معناه قبول استمرار مجتمع يسوده الخوف وهو ما ينافق ميثاق الأمم المتحدة . فالاعتقاد بصون السلم العالمي عن طريق الردع النووي هو أخطر أكذوبة قائمة . وتعد نظرية الردع النووي السبب الأصللي للتصاعد المستمر في التطوير الكمي والكيفي للأسلحة النووية وأدت في الواقع إلى درجة أكبر من عدم الأمن وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية مما كان سائداً من قبل .

٣١ - وأشار الوزراء بقلق إلى التعميد المتعدد في سباق التسلح ، وخاصة في الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى . وشمة تقنيات ناشئة جديدة تخرج إلى الوجود جيلاً جديداً من أسلحة التدمير الشامل ، النووية وغير النووية على السواء . ومن شأن

استحداث منظومات أسلحة جديدة أن يشير خطراً يتمثل في افساد عملية التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ومن ثم ينفي الشرعية على حيازة الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى . وبالمثل ، تستمر عمليات التحضير السريعة من أجل استحداث منظومات أسلحة جديدة في الفضاء الخارجي عن طريق تطبيق تقنيات جديدة وهذا يضيف بعدها جديداً له عواقب وخيمة .

٣٢ - وأكد الوزراء بشدة من جديد المبدأ المتمثل في قصر استخدام الفضاء الخارجي - باعتباره الميراث المشترك للبشرية - على الأغراض السلمية ومن أجل رفاهية صالح جميع البلدان ، بصرف النظر عن مستوياتها في ميدان التنمية الاقتصادية أو العلمية ، وضرورة أن يكون مفتوحاً أمام جميع الدول . وأشاروا إلى التزام جميع الدول بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها في أنشطتها في الفضاء الخارجي . وأكدوا من جديد وجهة نظرهم المتمحولة في أن هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وهو الهدف المقبول دولياً ، يقضي بـلا يحول الفضاء الخارجي إلى ساحة لممارسة سباق التسلح . ولهذا السبب ينبغي أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح ، على وجه السرعة ، بمقاصد من أجل إبرام اتفاق أو اتفاقيات ، حسب الاقتضاء ، لمنع امتداد سباق التسلح بـجـمـيـع أشكالـه إـلـى الفـضـاء ، الـأـمـرـ الـذـيـ مـنـ شـائـهـ أـنـ يـسـهـلـ النـهـوـفـ بـالـتـعـاوـنـ فـيـ اـسـتـخـارـهـ الفـضـاءـ الـخـارـجيـ فـيـ الـأـغـرـاضـ السـلـمـيـةـ . وـنـاـشـدـ الـوزـرـاءـ جـمـيـعـ الـدـوـلـ ، وـخـاصـةـ الدـوـلـ الـتـيـ لـدـيـهـاـ قـدـرـاتـ رـئـيـسـيـةـ فـيـ مـجـالـ الـفـضـاءـ ، أـنـ تـلـتـزمـ التـزـامـ صـارـماـ بـالـقـيـودـ وـالـحـدـودـ الـقـانـوـنـيـةـ الـقـائـمـةـ بـشـأنـ أـسـلـحـةـ الـفـضـاءـ ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـقـيـودـ وـالـحـدـودـ الـوـارـدـةـ فـيـ مـعـاهـدـةـ الـفـضـاءـ الـخـارـجيـ وـالـمـعـاهـدـةـ الـمـبـرـمـةـ بـيـنـ الـاـتـحـادـ الـسـوـفـيـاتـيـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ بـشـأنـ الـقـدـائـفـ الـمـضـادـةـ لـلـقـدـائـفـ الـتـسـيـارـيـةـ ، وـاـنـ تـمـتـنـعـ عـنـ اـتـخـادـ آـيـةـ تـدـابـيرـ تـرمـيـ إـلـىـ اـسـتـحدثـآـتـ أـوـ تـجـرـيـبـ أـوـ زـعـ أـسـلـحـةـ وـمـنـظـومـاتـ أـسـلـحـةـ فـيـ الـفـضـاءـ الـخـارـجيـ ، إـلـىـ أـنـ يـتـمـ التـفاـوـثـ بـشـأنـ إـبـرـامـ اـتـفـاقـ أـوـ اـتـفـاقـاتـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ . فـمـثـلـ هـذـهـ التـدـابـيرـ يـمـكـنـ أـنـ تـؤـدـيـ ، عـنـ طـرـيـقـ سـلـسـلـةـ مـسـتـمـرـةـ مـنـ الفـعـلـ وـرـدـودـ الـفـعـلـ ، إـلـىـ تـمـاعـدـ فـيـ سـبـاقـ التـسـلـعـ فـيـ كـلـ مـنـ الـأـسـلـحـةـ "ـالـهـجـومـيـةـ"ـ وـ"ـالـدـفـاعـيـةـ"ـ وـ"ـأـنـ تـزـيدـ بـصـورـةـ خـطـيرـةـ مـنـ اـحـتمـالـ اـنـدـلـاعـ النـزـاعـ الـنـوـوـيـ . وـمـنـ شـائـهـ أـيـضاـ أـنـ تـؤـدـيـ إـلـىـ اـرـتـفـاعـ هـائـلـ فـيـ مـسـتـوىـ الـمـوـارـدـ الـمـكـرـسـةـ لـلـأـغـرـاضـ الـعـسـكـرـيـةـ ، فـضـلـاـ عـنـ جـعـلـ السـعـيـ نـحـوـ زـعـ الـسـلـاحـ أـمـراـ بـالـغـ المـعـوـبةـ .

٣٣ - وأشار الوزراء إلى الاتفاق بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الوارد في البيان المشترك الصادر في نهاية اجتماعهما في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، على زيادة سرعة

سير المفاوضات الثنائية بشأن الحد من الاسلحة . وأعربوا عن الامل في السعي بصورة جادة عملاً بهذا البيان الى تحقيق الهدف المعلن للمفاوضات ، وهو ابرام اتفاقيات فعالة ترمي الى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء وانهائه على الارض من أجل تحقيق الهدف النهائي وهو الازالة الكاملة للأسلحة النووية . وينفي الوصول في هذه المفاوضات الى اتفاق مبكر على الامتناع عن مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وفي الوقت ذاته ، اجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية القائمة .

٣٤ - وأشاروا بصفة خاصة الى التصريح القائل بأن "الحرب النووية حرب لا يمكن كسبها ويتحتم لا يخوضها أحد على الاطلاق" ، والنتيجة المترتبة على ذلك ، وهي أن أي من الجانبين لن يشن أبداً حرباً نووية . وأعرب الوزراء عن الامل في أن يتسعن للولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، كمبادرة لجدية الالتزام بهذا الاعلان ، أن توافق على التوقيع على اتفاقية تحريم استخدام الاسلحة النووية .

٣٥ - وناشد الوزراء الطرفين المتفاوضين أن يضعوا في اعتبارهما على الدوام أن ما هو معرض للخطر ليس فقط مصالحهما الوطنية الذاتية بل كذلك المصلحة الحيوية لجميع شعوب العالم ، وأن يطأطعا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في حينه ، على ما يتم احرازه من تقدم في مفاوضاتهم .

٣٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي والذي أعرب عنه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، لاعتماد برنامج شامل لنزع السلاح . وأبدوا أمفهامهم لأن العمل بقصد هذا الموضوع في اطار مؤتمر نزع السلاح لا يزال مجدداً ، ويرجع ذلك في الامس الى رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلقاتها اقرار تدابير محددة أو وضع اطار زمني لمنع نشوء حرب نووية ولتحقيق نزع السلاح النووي .

٣٧ - وفي هذا السياق رحب الوزراء بالبرنامج الشامل الذي جاء في الوقت المناسب والخاص بنزع السلاح النووي في اطار تدريجي محدد زمنياً والذى طرجه الاتحاد السوفياتي مؤخراً . وتتفق أهداف وأولويات هذا البرنامج ، الذى يرمي الى الازالة الكاملة للأسلحة النووية من على وجه الارض من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بحلول نهاية هذا القرن ، مع الموقف الذى اتخذه بلدان عدم الانحياز بصورة ثابتة بشأن هذه المسائل .

٢٨ - وأكد الوزراء الحاجة الملحة الى ابرام معاهدة شاملة بشأن التحرير الكامل لتجربة جميع انواع الاسلحة النووية في جميع البيئات من جاذب جميع الدول وقد استمر السعي لتحقيق هذا الهدف على مدى أكثر من ٢٥ عاما وهي مسألة تمثل أولوية عالية بالنسبة لبلدان عدم الانحياز . فاستمرار تجربة الاسلحة النووية يكشف سباق التسلح النووي ويزيده من خطر الحرب النووية . وأعرب الوزراء عن استيائهم لعدم استطاعة مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات متعددة الاطراف بشأن التوصل الى معاهدة بشأن تحرير جميع تجارب الاسلحة النووية وكذا بشأن وقف سباق التسلح في الفضاء ونزع السلاح النووي بسبب استمرار اعتراض قلة من الدول . فليبي شمة سبب سليم لتأخير ابرام معاهدة من هذا القبيل . ووسائل التحقق القائمة كافية لضمان الامتثال لحظر التجارب النووية . ولا ينبغي استخدام الادعاءات بعدم وجود وسائل للتحقق كعذر للمضي في تطوير وتحسين الاسلحة النووية .

٢٩ - وفي الوقت الذي تمضي فيه المفاوضات من أجل ابرام معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية ، ي ينبغي أن يكون هناك وقف لجميع صور تجربة ، وانتاج ، ووزع الاسلحة النووية . وفي هذا السياق ، أشار الوزراء الى النداء الموجه من قادة القارات الخمس من مبادرتهم من أجل السلم الى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ والتي أعيد تأكيده في شهري اذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٦ . لوضع حد لجميع أشكال التجارب النووية وكذا عرضهم القيام بمساعيهم الحميدة من أجل انشاء آلية للمراقبة والتحقق من مثل هذا الوقف . وناشدوا الولايات المتحدة الأمريكية وقف تجارب الاسلحة النووية ورجوا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية موافقة الامتناع عن هذه التجارب وفقا للوقف الذي أعلنه من جانب واحد في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، الى أن يتم الوصول الى اتفاق بشأن معاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية او على الأقل الى أن يعقد اجتماع القمة القادمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

٤٠ - وأكد الوزراء من جديد رأيهم بأن أي استخدام للأسلحة النووية سوف يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، بل وجريمة ضد الإنسانية . ولذلك ناشدوا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توافق ، على ابرام اتفاقية دولية بشأن تحرير استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي ، ورأى الوزراء أنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، خطوة هامة في هذا الاتجاه ، الدخول في تعهد ملزم دوليا بآلا تبدأ باستخدام الاسلحة النووية أو تهدد باستخدامها . وعلاوة على ذلك ، دعوا الى تجميد تطوير وانتاج وتكديس ونشر الاسلحة

النوية . وي ينبغي أن ينبع تجميد الأسلحة النووية ، ضمن جملة أمور ، على الوقف المترافق مع انتاج جديد لأسلحة نووية ووقف كامل لانتاج المواد القابلة للانشطار لأغراض التسلیح .

٤١ - ولاحظ الوزراء بارتياح ، المبادرة التي قام بها رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية ترانسانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان ، في إعلانهم المشتركين المؤرخين في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ ، و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، اللذين دعوا فيهما الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وقف جميع تجارب الأسلحة النووية وانتاجها ووزعها ونظم توصيلها على أن يتبع ذلك تخفيف كبير في قواتها النووية . وعلاوة على هذا ، حيث القادة الستة على أن يكون هذا التخفيف الذي يؤدي إلى نزع السلاح العام والكامل مصحوباً بتدابير لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة تحويل الموارد الهائلة من سباق التسلح إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي تحتاجه دول العالم بشدة . وقد دعا اعلن دلهم المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى اتخاذ خطوتين محددتين تتطلبان اهتماماً خاصاً بهما : منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والتعجيل بابرام معاهدة لحظر شامل للتجارب . وأكّد الوزراء أن هذا العمل يتمشى مع النهج الأساسي لبلدان عدم الانحياز ، ويظهر أهميّة مبادئ عدم الانحياز ، وموافق بلدان عدم الانحياز للمجتمع الدولي برمته .

٤٢ - وفي الوقت الذي يعي فيه الوزراء أن الضمان الوحيد الجدير بالثقة بالسبة لامن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي والازالة الكاملة للتهديد باستخدام الأسلحة النووية ، فقد كرروا رأيهم بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها التزام بأن تضمن دون أية تحفظات أو شروط أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لن تتعرض للتهديد أو للهجوم بالأسلحة النووية . وعلى ذلك ، فقد أوصى الوزراء بأن تمضي المفاوضات قدمًا دون تأخير لابرام ميثاق دولي متافق عليه بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

٤٣ - وأشار الوزراء إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وأكّدوا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى الترتيبات التي يتم التوصل إليها طوعية بين دول المنطقة ، تشكل تدابير هاماً من تدابير نزع السلاح . وأنه ينبغي أخذ خصائص كل منطقة في الاعتبار عند إنشاء هذه المناطق كما ينبغي تشجيع إنشاء تلك المناطق في أجزاء مختلفة من العالم بهدف الوصول في النهاية إلى عالم خالٍ كلياً من الأسلحة النووية .

٤٤ - وشدد الوزراء على أنه مع اعتبار أن نزع السلاح النووي أعلى الأولويات ، فإنه ينبغي بذلك جهود متعلقة لابرام معاهدة ، تحظر استخدام وانتاج واستخدام وتكديس جميع الأسلحة الكيميائية . وحث الوزراء جميع الدول على أن تضطلع بإجراء مفاوضات بنية طيبة وأن تمتثل عن أي عمل من شأنه أن يعوق ابرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر . ورأى الوزراء أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أية دولة وفي ظل أية ظروف أمر يستوجب الادانة ودعوا الى التقييد الصارم ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن استخدام تلك الأسلحة .

٤٥ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن التطوير الكيفي للأسلحة التقليدية يضيف بهذا جديداً لسباق التسلح لا سيما فيما بين الدول التي تحوز أضخم الترسانات العسكرية ، وناشدوا هذه الدول وقف ذلك التطوير وركزوا على أنه ينبغي إلى جانب اجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، السعي بعزم وطيد لاتخاذ تدابير بشأن التهديد والخطر التدريجي للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في اطار التقدم نحو نزع السلاح العام والكامل . وتتحمل الدول الحائزة لأضخم الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذا المدد . وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح هذه بطريقة عادلة ومتوازنة تضمن لكل دولة حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس وفي الأمن ، ولا تحمل أية دولة بمفردها أو مجموعة من الدول على امتيازات على حساب غيرها من الدول في أية مرحلة من المراحل ، وينبغي أن تقوم هذه التدابير على أساس الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وحل المنازعات بالوسائل السلمية وفق ميثاق الأمم المتحدة .

٤٦ - وعلى أساس المعايير السابقة ، وحيثما تسمح الحالة الإقليمية ، وبمبادرة من جميع الدول المعنية ، ينبغي لجميع الدول أن تبحث وتعتمد تدابير على المستوى الإقليمي بغية تعزيز السلم والأمن بقدر أقل من القوات وذلك عن طريق تحديد وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية . وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء بارتياح إلى المبادرات الفردية وكذلك المبادرات الأخيرة الإقليمية ودون الإقليمية التي قامت بها بلدان عدم الانحياز للحد من حيازة الأسلحة التقليدية وخفض النفقات العسكرية بغية تخصيص الموارد التي يتم تحريرها لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها .

٤٧ - ودعا الوزراء الدول الأخرى ، ولا سيما الموردون الرئيسيون للأسلحة ، إلى تيسير احراز التقدم نحو نزع السلاح على المستوى الإقليمي عن طريق الامتناع عن القيام بأى عمل ، بما في ذلك استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، من شأنه عرقلة تحقيق أهداف تلك المبادرات ، وكذلك عن طريق اتخاذ تدابير للتعاون الإيجابي .

٤٨ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن تحديد وخفض الأنشطة العسكرية والتنافس بين الدول الكبرى والكتل الدولية خارج حدودها ، من شأنه أن يساهم كبيرا في تعزيز أمن بلدان عدم الانحياز والبلدان الأخرى ، ولذلك ، دعا الوزراء إلى الانسحاب العسكري وقف الاشتباك بين الدول الكبرى وأحلافها العسكرية وازالة قواعدها ومراقبتها العسكرية من أراضي بلدان عدم الانحياز .

٤٩ - وأكد الوزراء على الدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، وشددوا على أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في اجراء مفاوضات نزع السلاح ، وأن لها حق المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح التي تمس أنها القومى ، ولها حق أصيل في الاسهام في نجاح تلك المفاوضات ، وينبغي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف حول نزع السلاح أن تيسر وتكمل نجاح هذا الأمر لا أن تعوقه أو تحول دونه ، ولذلك ينبغي اطلاع مؤتمر نزع السلاح على كافة الخطوات المتخذة في المفاوضات الثنائية ، وتمكينه من أن يفي بولايته باعتباره جهاز التفاوض الوحيد المتعدد الاطراف في ميدان نزع السلاح ، ومن أن يعتمد تدابير ملموسة لنزع السلاح ، وعلى وجه الخصوص ، لنزع السلاح النووي ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

٥٠ - ونظرا للأهمية القصوى لنزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي ، من أجلبقاء البشرية ، أكد الوزراء على ضرورة الابقاء على برنامج وأنشطة الأمم المتحدة المتفق عليها والمخطط لها في ميدان نزع السلاح بالرغم من مشاكل الميزانية التي تعاني منها الأمم المتحدة حاليا .

٥١ - لاحظ الوزراء بارتياح الحملة العالمية الحالية الواسعة النطاق ضد سباق التسلح النووي وكانتوا على اقتناع بأن مثل هذه التحركات بمقدورها أن تلعب دورا قويا لمنع وقوع محرق نووية وتعزيز نزع السلاح النووي . واتفق الوزراء على أنه ينبغي تقديم كافة المساعدات الممكنة لتشجيع تلك العملية . وفي هذا الصدد ، أعاد الوزراء التأكيد على الأهداف الثلاثة للحملة العالمية لنزع السلاح وهي : اعلام وتشقيق الجمهور وتنمية فهمه وتأييده لأهداف الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وكسر الوزراء تأكيد الحاجة إلى تعزيز دور الهيئات الإقليمية في حشد التأييد لهذه الحملة وتحقيق أهدافها . وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء مع الارتياح إلى العرض الذي تقدمت به بيرو لإقامة مركز إقليمي لنزع السلاح والأمن والسلم والتنمية في ليما ، يكون مسؤولا عن نشر أهداف الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح في منطقة أمريكا اللاتينية . كما رحب الوزراء بإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في إفريقيا في لومي بتوجو .

٥٣ - وكرر الوزراء التأكيد على الحاجة الملحّة للدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكررة لنبذ السلاح والاتفاق على موعد عقدها .

٥٤ - ورحب الوزراء بالمقرر الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي معنوي لنبذ السلاح والتنمية في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٦ بعد تحضير دقيق ، وأشاروا بارتياح إلى عمل اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر ورأى الوزراء أنه ينبغي أن يجرى على مستوى سياسي رفيع درامة الآثار المعاكسة المترتبة على الزيادة المطردة في الإنفاق على التسلح ، على الاقتصاد العالمي ، باعتبار أن ذلك أمر ملائم للغاية ومناسب في توقيته . وحثّ الوزراء جميع الدول على المشاركة في المؤتمر بوفود على مستوى رفيع ، والاسهام في انجاجه . ورأوا أنه من الضروري ايجاد علاج للحالة الراهنة حيث يتم سنوياً انفاق مئاتbillions من الدولارات على الاسلحة ، وهو ما يعني انفاق ما يقرب من مليون ونصف المليون من الدولارات كل دقيقة ، وهي حالة تمثل تناقضًا صارخاً مع الغقر ، وفي بعض الحالات ، مع التعباسة التي يعيشها ثلثاً سكان العالم . وعلقوا أهمية خاصة على خروج المؤتمر بتوصيات محددة بشأن سبل ووسائل تحرير موارد اضافية من خلال تدابير نبذ السلاح لأغراض التنمية وخاصة لصالح البلدان النامية . وادّعى الوزراء عن اقتناعهم بأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح تعمل ضد إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أعلنتوا أن السلم الدائم لا يمكن كفالته الا ب إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بقصد إقامة النظام الجديد وسد الفجوة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ودعا الوزراء الدول المتقدمة النمو إلى ابداء قدر أكبر من الارادة السياسية من اجل بلوغ هذه الغاية . وأكدوا على أهمية المؤتمر بوصفه بداية لدراسة مكثفة لهذه المشاكل من قبل المجتمع الدولي برمتته ، وأعربوا عن أملهم في أن يتخد المؤتمر مقررات مناسبة تضمن استمرار هذه العملية .

٥٥ - ونظراً لأهمية قضية نبذ السلاح ، أكد الوزراء على ضرورة القيام بأعمال تحضيرية في توقيت مناسب وفعالة بشأن هذه القضية عن طريق استخدام آليات التشاور القائمة استعداداً للمؤتمر القمة الشامن لبلدان عدم الانحياز المقرر عقده في هراري في الفترة من ٣٦ آب/اغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

خامساً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٥٦ - أشار الوزراء إلى المقررات الصادرة عن بلدان عدم الانحياز وأكدوا على أهمية غير العادلة للتعاون الدولي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ...

الآخر في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ويعد هذا التعاون ذا مدلول خاص في الميادين التي يمكن أن تتحقق فيها هذه البلدان درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي .

٥٦ - وأكد الوزراء حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطبيق وتطوير برامجها الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتواافق مع أولوياتها ومصالحها و حاجاتها . وينبغي أن يكون لجميع الدول فرصة الوصول دون عائق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد وحرية حيازتها ، على أساس خال من التمييز ، من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، مع أخذ الحاجات الخاصة للبلدان النامية في الحسبان . وأعربوا عن أسفهم للضغط والتهديدات الموجهة ضد بعض البلدان النامية بقصد منعها من المضي في برامجها من أجل تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٥٧ - وأعربوا عن قلقهم أيضاً للعقبات التي تضعها البلدان المتقدمة النمو في طريق نقل التكنولوجيات المرتبطة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وذلك بوضع شروط لا تتفق مع سيادة البلدان النامية . وينبغي احترام اختيارات كل دولة وقراراتها في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون مساس بسياسات دورة الوقود أو الاتفاقيات والعقود الدولية الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

٥٨ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى الالتزام بمبدأ عدم التمييز وتسهيل الوصول بحرية إلى التكنولوجيا النووية وأكدوا من جديد حق كل بلد في وضع برامج من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بما يتتفق مع أولوياته و حاجاته الخامسة التي يقررها بصورة حرة .

٥٩ - وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد أنه لا يجوز اتخاذ منع الانتشار ذريعة لمنع الدول من ممارسة حقوقها الكاملة في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية الموجهة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها ومصالحها و حاجاتها ، حسبما تحددها بأسلوبها كدول ذات سيادة .

٦٠ - وبعد أن بحث الوزراء الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتشجيع التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (من ٣٣ آذار / مارس

الى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦) ، أعربوا عن اقتناعهم بأنّ هذا المؤتمر سوف يسهم في تأكيد الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان في الوصول بحرية ودون عائق للتكنولوجيا والمعدات والمواد النووية على أساس من عدم التمييز ، بهدف تطوير برامجها الوطنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، التي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية بما يتواءم مع أولوياتها ومصالحها واحتياجاتها .

٦١ - وانطلاقاً من مواقف مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز والمؤتمر الوزاري المعقود في لواندا ، أعرب الوزراء عن اقتناعهم بأنّ بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى سوف تسهم من خلال مشاركتها النشطة في الاعمال التحضيرية ، في التوصل إلى نتائج ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتشجيع التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

سادساً - الحالة في الجنوب الأفريقي

٦٢ - حلل الوزراء الوضع الراهن في الجنوب الأفريقي ولاحظوا بقلق بالغ استمرار حالة الحرب في تلك المنطقة من القارة . وقد خلصوا إلى أنّ نظام بريتوريا العنصري وعملائه ليسوا فحسب هم السبب الجذري للمشكلة في المنطقة ، وإنما هم مسؤولون مباشرة عن ارتكاب جرائم أخرى تهدد السلام والأمن الدوليين ، وهي العدوان والارهاب وأنشطة المرتزقة . وأكدوا على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم أو استقرار أو أمن في الجنوب الأفريقي إلى أن تتم إزالة الفصل العنصري كلياً . وتحقيقاً لهذه الغاية ، أكد الوزراء تصميم بلدان عدم الانحياز على تكثيف جهودها المشتركة لدعم كفاح شعوب الجنوب الأفريقي .

٦٣ - وأكّد الوزراء أنّ الفصل العنصري يشكل تهديداً دائمًا للسلام والأمن في الجنوب الأفريقي بصورة خاصة وفي العالم بصورة عامة . فالفصل العنصري الذي يعتبر بحق جريمة ضد الإنسانية واهانة للضمير العالمي ، إنما ترجع جذوره إلى نفس الإيديولوجية العنصرية العدوانية التي أشارت الحرب العالمية الثانية وتسببت في وفيات ودمار بغير حدود . وأعرب الوزراء عن القلق البالغ لأنّ هذه السياسة اللاإنسانية تلقى عوناً وتشجيعاً من خلال المساعدة الاقتصادية والمالية والعسكرية والدبلوماسية التي تقدمها إلى ذلك النظام بعض البلدان الغربية التي كانت هي نفسها ضحية في الماضي للعدوان النازي .

٦٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ الاسف لاستمرار انتاج سياسة "الارتباط البناء" التي تأخذ بها حكومة الولايات المتحدة . وأعادوا تأكيد اقتناعهم بأن هذه السياسة لم تخدم سوى نظام بريتوريا بمساعدته وتأييده ، وشجعه في تحديه للرأي العام الدولي . كما شجعه في أعمال العدوان الصارخ ضد الدول المجاورة . ومن ثم فقد أدان الوزراء سياسة "الارتباط البناء" ، ورحبوا بالمعارضة المتزايدة لتلك السياسة لا سيما داخل الولايات المتحدة ذاتها ؛ وحثوا حكومة الولايات المتحدة على نبذها .

زعزعة الاستقرار

٦٥ - أعرب الوزراء عن تأييدهم للبيان الصادر عن قمة رؤساء دول وحكومات دول خط المواجهة المعقود في لواندا ، في ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٦ ، الذي تم خلاله بحث استمرار أعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة في المنطقة ومحاولتها زعزعة استقرار تلك الدول ، الى جانب بحث التطورات الاخرى المتعلقة بالموقف المتفجر في الجنوب الافريقي .

٦٦ - وأدان الوزراء بشدة السياسات التي يتبعها نظام بريتوريا وأعمال الارهاب التي تقوم بها الدولة ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة من خلال عمليات التخريب ، وتدريب المرتزقة وتمويلهم ومساعدتهم على التسلل الى اراضي تلك الدول ذات السيادة في محاولة للاطاحة بحكوماتها الشرعية . ولاحظوا بسخط أنه بدلا من حل مشكلة المنطقة ، فان أعمال العدوان وزعزعة استقرار أنغولا وبوتستانو ولويسترو وموزامبيق وسوازيلند وزامبيا وزيمبابوي لا تخدم سوى تهديد السلم والاستقرار في المنطقة . وطالبو المجتمع الدولي بممارسة الضغط على نظام الحكم العنصري في بريتوريا للكف عن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها ضد دول خط المواجهة ودول جاورة أخرى .

٦٧ - وأدانوا أيضا نظام الحكم العنصري في بريتوريا لمواصلة احتلاله العسكري لاراضي أنغولا وطالبو بالانسحاب الكامل وغير المشروع لقوات جنوب افريقيا . وأدانوا نظام بريتوريا لاعتداءاته المتكررة على جمهورية أنغولا الشعبية . وطالب الوزراء بدفع التعويضات الكاملة والملائمة الى حكومة جمهورية أنغولا الشعبية عن الاضرار التي لحقت بالارواح والممتلكات نتيجة تلك الاعمال العدوانية وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن . وناشدو جميع الاعضاء في حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي تقديم مزيد من المساعدات المادية لحكومة أنغولا لتمكينها من تدعيم استقلالها الوطني وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

٦٨ - وأشار الوزراء في هذا المدد الى أن المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في الفترة من ٤ الى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، قد أدان الفاء تعديل كلارك من قبل الكونجرس الامريكي . وأكدوا مجددا دعمهم للإعلان الصادر في هذا الشأن عن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية (AGH/DecI 3(XXI) الذي يؤكد في جملة أمور :

٣٠ " ان أي تدخل أمريكي ، مستتر أو صريح ، في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق أطراف ثالثة ، سوف يعتبر عملا عدائيا ضد منظمة الوحدة الأفريقية ؟

٣١ وان أي استئناف للعمليات السرية ضد السلامة الإقليمية لجمهورية أنغولا الشعبية ، سوف يشكل تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لأنغولا الشعبية ، وتحتفظ الأخيرة بالحق في اتخاذ أي إجراء ملائم قد تراه ضروريا" .

٦٩ - وفي هذا المدد ، ندد الوزراء بشدة بالترحيب الرسمي الذي لقيه يوناسي سافمي من جانب حكومة الولايات المتحدة والمساعدة التي أعقبت الزيارة ، بما في ذلك تقديم صواريخ ستينغر للعصابات المسلحة التابعة لجبهة يونيتا التي تعمل في خدمة نظام حكم بريتوريا والتي ما زالت ترتكب أفظع أعمال الإرهاب ضد الشعب الأنغولي وحكومته . واعتبر الوزراء أن الاجراء الذي أقدمت عليه حكومة ريفان يعد تدخلا صارخا ولا يمكن قبوله في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، ويتنافى مع القواعد الراسخة التي تنظم العلاقات الدولية بين الدول المستقلة ذات السيادة . واعتبر الوزراء تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لأنغولا بالتوافق مع النظام العنصري عملا من أعمال العدوان ضد منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز بكاملها . وفي هذا المدد طالب الوزراء بالوقف الفوري لكل الدعم العسكري وأشكال الدعم الأخرى لعصابات يونيتا . ولاحظوا أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمساندتها لنظام الفصل العنصري وعصابات يونيتا ، قد فقت ممداقيتها وأفسدت دورها ك وسيط أمين في عملية التفاوض المؤدية للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

٧٠ - وأثنى الوزراء على حكومة جمهورية أنغولا الشعبية لما أبدته من ارادة سياسية ومرنة دبلوماسية من أجل البحث عن حل سلمي عن طريق التفاوض لمشاكل الجنوب الأفريقي ، وبصورة أساسية عن طريق تقديم برنامج للمفاوضات الشاملة الى سعادة

خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . ورحبوا وأعربوا عن تأييدهم الكامل بهذه المبادرة من جانب حكومة أنغولا والتي تشكل أساساً عادلاً ل إعادة اقرار السلم والأمن الدوليين في المنطقة .

٧١ - وأثنى الوزراء وأعربوا عن مساندتهم الكاملة لجهود جمهورية أنغولا الشعبية من أجل تهيئة مناخ من التعايش السلمي والتفاهم والسلم العادل والدائم في الجنوب الأفريقي ، وفقاً لبيان لوساكا المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ وبرنامج المفاوضات العالمية الوارد في وثيقة مجلس الأمن ١٦٨٣٨/٥ المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

٧٢ - وأدان الوزراء بشدة ختان نظام الحكم العنصري في بريتوريا وسوء نوایاه في مفاوضاته مع حكومة جمهورية أنغولا الشعبية .

٧٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء أعمال زعزعة الاستقرار السياسية والعسكرية التي يرتكبها نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا ضد جمهورية موزambique الشعبية . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد ادانتهم الحازمة لاستخدام أراضي الجنوب الإفريقي من أجل تسلل العصابات المسلحة التي ترتكب المذابح ضد السكان العزل في موزامبيق وتتسبّب في تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد .

٧٤ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم الشامل لشعب وحكومة موزامبيق في الحفاظ على السلم والاستقلال والسيادة الوطنية . وناشدوا جميع أعضاء حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي بأسمه تقديم العون الدبلوماسي السياسي والمالي والمادى لموزامبيق من أجل تمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية .

٧٥ - وأدان الوزراء بشدة انتهاكات جنوب إفريقيا المتكررة لسيادة جمهورية بوتسوانا ومملكة ليسوتو ووحدة أراضيهما وأعربوا عن دعمهم الكامل للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن في هذا الشأن . وطالبوا بوقف الاعمال العدوانية فوراً ضد هاتين الدولتين ودفع التعويضات الكاملة والمناسبة عن الأضرار التي لحقت بالآرواح والممتلكات نتيجة لذلك .

٧٦ - وأكد الوزراء من جديد حق دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى في توفير الملجأ لضحايا التمييز العنصري وحكم الأقلية بما يتفق مع العرف والمبادئ الإنسانية

والالتزامات الدولية . وناشدوا جميع أعضاء حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي ككل تقديم العون الدبلوماسي والسياسي والمالي الى دول خط المواجهة من أجل تمكينها من تعزيز قدراتها الدفاعية .

٧٧ - وأعرب الوزراء عن مساندتهم للأهداف التي أنشئ لتحقيقها مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي ، وعبروا عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرزه هذا الجهاز على مدى السنوات الخمس الأخيرة بالشروع في تنفيذ البرامج في القطاعات الاقتصادية الهامة التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات والحد من اعتماد اقتصادات تلك البلدان على جنوب إفريقيا التي تستخدم قوتها العسكرية والاقتصادية بشكل منظم لزعزعة استقرار جيرانها وشن جهود التنمية الوطنية فيها .

ناميبيا

٧٨ - أدان الوزراء بشدة الاحتلال الاستعماري وغير الشرعي المستمر لناميبيا من جانب نظام جنوب إفريقيا العنصري في انتهائه صارخ للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز ومحافل دولية أخرى ، وأعلنوا أن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا عمل من أعمال العدوان ضد شعب ناميبيا ، يتعارض مع قرارات عديدة للأمم المتحدة ، وخاصة القرار ٣٣٤ (د - ٢١) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

٧٩ - كما أدان الوزراء جنوب إفريقيا العنصرية لاضغافها الطابع العسكري الشامل على ناميبيا ، واستخدامها المتغطرس لارضاها كرأس جسر لارتكاب أعمال التخريب والعدوان وزعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة ، ولا سيما أنغولا .

٨٠ - وأعادوا تأكيد حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني وفي تأمين سلامته الإقليمية ، بما في ذلك خليج والفيش وجزر بنغويين وغيرها من الجزر المتاخمة للساحل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

٨١ - وأكد الوزراء من جديد شرعية كفاح الشعب الناميبي من أجل التحرر باستخدام كافة الوسائل المتاحة بما فيها الكفاح المسلح ، وأكدوا من جديد تضامنهم ودعمهم الكامل للنضال العادل والبطولي لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الوحيد وال حقيقي والشرعى .

٨٢ - وأدانوا أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تعرقل تنفيذ الإعلان الخاص بمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأكدوا من جديد تعارض هذه الأنشطة مع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، وفتوى محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٧١ ، والمرسوم رقم ١ الذي اعتمد مجلس الأمن بخصوص ناميبيا في عام ١٩٧٤ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

٨٣ - وأشار الوزراء بمنظمة سوابو لقيادتها المثالية للشعب الناميبي خلال السنوات الست والعشرين الماضية . كما أشاروا بموقفها المرن والمحنة من المبادرات الدبلوماسية ولتعاونها مع الأمم المتحدة في البحث عن تسوية سلمية ، عن طريق المفاوضات ، لمسألة ناميبيا . والموقف البناء الذي تتبعه سوابو يتنافر معه عناد جنوب إفريقيا العنصرية وختانها وسوء نيتها .

٨٤ - وأعرب الوزراء عن الأسف لاستمرار الركود فيما يتعلق بمسألة استقلال ذلك الأقلية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي هذا الصدد ، أحاطوا علماً بموعد ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ الذي اقترحته جنوب إفريقيا لبدء تنفيذ ذلك القرار . غير أنهم أكدوا من جديد رفضهم القاطع لمفهوم ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الأفريقية الكوبية من أنغولا . كما أعاد تأكيد تأييدهم للأمين العام للأمم المتحدة وحثوه على بدء تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الابطاء .

٨٥ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بوصفها الأساس الوحيد المتفق عليه دولياً للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، وأكدوا على الحاجة الملحة إلى تنفيذها الفوري وغير المشروط .

٨٦ - وحث الوزراء جميع الدول على الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة إلى جنوب إفريقيا قد يشجعها على مواصلة اتباع سياستها القائمة على الإرهاب الذي تمارسه الدولة وارتكاب أعمال العنوان المنظم وزعزعة الاستقرار ضد البلدان المجاورة لها . كما طالبوا جميع الدول بأن تنهي فوراً جميع علاقاتها السياسية ، والاقتصادية ، والدبلوماسية ، والعسكرية ، والثنوية ، والثقافية ، والرياضية وسائر العلاقات مع نظام بريتوريا العنصري ، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٧) وذلك للتوجيه بانهاء احتلاله غير الشرعي والاستعماري لناميبيا .

- ٨٧ - ورفق الاجتماع جميع المناورات الرامية الى تحويل الانتباه عن القضية المحورية لتصفية استعمار ناميبيا والزج بالمواجهة بين الشرق والغرب ، على حساب التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .
- ٨٨ - وأعاد الوزراء التأكيد على الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما الاجتماع الوزارى الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بشأن ناميبيا ، المعقود في نيودلهي ، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .
- ٨٩ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لوثيقة فيينا الختامية التي اعتمدتها الاجتماعات الموسعة الاستثنائية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ .
- ٩٠ - طلب الوزراء مرة أخرى الافراج الفورى وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين المحتجزين في السجون العنصرية ، وكذلك منح جميع الذين ألقى القبض عليهم من المقاتلين من أجل الحرية معاملة أسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي لها .
- ٩١ - وأدان الوزراء بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لقيامه بإنشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة ، في ناميبيا ، منتهكا بذلك قرار مجلس الامن ٤٥٣ (١٩٧٨) ، كما أعرب الوزراء عن تأييدهم التام لقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي يعلن أن ذلك الاجراء غير شرعى ولاغ وباطل ، ومن ثم حثوا جميع الدول على لا تقدم أى شكل من أشكال الاعتراف لها أو لاي ممثل أو جهازتابع لهذه الادارة العميلة .
- ٩٢ - وأكد الاجتماع من جديد دعمه التام لمجلس الامم المتحدة لناميبيا في الاضطلاع بدوره بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا حتى تنال استقلالها .
- ٩٣ - وحث الوزراء جميع الدول على زيادة تقديم المعونة المادية والمالية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية للكفاح المسلح المشروع الذى يخوضه الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومثلثه الوحيد الحقيقى والشرعى ، بما يتفق والتداء العاجل الذى وجهته الدورة الحاديدة والأربعون للجنة التنسيق المعنية بتحرير افريقيا المعقدة في شباط/فبراير ١٩٨٤ ، من أجل تقديم معاونة مادية لحركات التحرير الوطنية .

٩٤ - ورحب الوزراء بالمقرر الذي يدعوا الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا في ١٩٨٦ خلال الأسبوع الذي يسبق بدء الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة . ورحبوا كذلك بعقد مؤتمر دولي في قييتا من أجل تحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا في الفترة من ٧ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ومؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية في بروكسل في الفترة من ٥ الى ٧ آيار/مايو ١٩٨٦ . ولتحقيق هذا الهدف ، قدر الوزراء أن يكون التمثيل في المؤتمر الدولي وفي الدورة الاستثنائية على المستوى الوزاري بقدر الامكان .

٩٥ - ودعا الوزراء الدول الأعضاء ، لا سيما الدول التي لم تسهم بعد في مندوخ التضامن من أجل ناميبيا ، أن تبادر إلى ذلك بغية تعزيز قدرات منظمة سوابو على موافلة الكفاح حتى النهاية في سبيل التحرر الوطني .

جنوب افريقيا

٩٦ - أدان الوزراء بشدة نظام بريتورية العنصرى لما ينتهجه من سياسات وممارسات تقوم على الفصل العنصري ، وتشكل السبب الحقيقي للصراع وعدم الاستقرار في الجنوب الإفريقي ولسياسة "إنشاء البانتوستانات" التي تديم الوضع الاستعمارى القائم في جنوب افريقيا .

٩٧ - وأدان الوزراء كذلك أعمال القمع والقهر والتمييز الوحشية وأعمال الابادة ضد الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا ، وعمليات الاعتقال التعسفية والسجون والاحتجاز لكل من يعارض نظام الفصل العنصري .

٩٨ - وأدان الوزراء بشدة أحكام الاعدام التي صدرت على الوطنيين التاليين أسماؤهم في جنوب افريقيا :

- ١ - موجاليفا سيفاتسا
- ٢ - أوبا م . دينيسو
- ٣ - ريد م . موكيوتا
- ٤ - تيريزا راماشا مولا
- ٥ - دوما ج . خومالو
- ٦ - فرنسيس د . موكيجي

٩٩ - وادان الوزراء بشدة كذلك ، حكم الاعدام الصادر على أندرو سيبوسيسو زوندو وهو فدائي من المؤتمر الوطني الافريقي ، وطالبو المجتمع الدولي بالقيام بحملة بفرض تخفيف العقوبة .

١٠٠ - لاحظ الوزراء ببالغ السخط توجيه تهمة الخيانة العظمى الى قادة الجبهة الديموقراطية المتحدة والمنتدى الوطني وغيرهما من المنظمات ، وطالبو باطلاق سراحهم فورا ودون شرط .

١٠١ - وأكد الوزراء من جديد أن الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري يشكلان أساسا راسخا لحل عادل و دائم و مقبول من الجميع للوضع في جنوب افريقيا ، وأكد الوزراء من جديد تضامنهم مع شعب جنوب افريقيا المضطهد وتاييدهم له في كفاحه الشرعي في سبيل إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والعدالة ، وحثوا جميع الدول على القيام بما هو أكثر من مجرد التعبير عن التأييد ، وذلك بتقديم مساعدة فعالة لحركات التحرير في جنوب افريقيا المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية .

١٠٢ - وكرب الوزراء الاعراب عن ببالغ قلقهم لتدبر الحالة داخل جنوب افريقيا مما يؤدي الى ازهاق الارواح و تدمير الممتلكات . ولاحظوا أن جنوب افريقيا لم تستجب حتى الان للنداء من أجل التوصل الى حل سلمي لمشكلة الفصل العنصري . ولاحظوا ايضا ان هذا التعتن من جانب النظام العنصري قد دفع جنوب افريقيا الى حافة حرب عنصرية ستتجتاح المنطقة دوناقليمية باؤكملها .

١٠٣ - وحث الوزراء نظام بريتوريا على أن يهتم بما يطالب به المجتمع الدولي من ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة تهدف الى القضاء على الفصل العنصري والدخول في مفاوضات مع القادة الحقيقيين للشعب المضطهد . وفي هذا الصدد كرر الوزراء دعوتهم الى إطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون شرط ، بما فيهم نلسون مانديلا وزيفاريا موشوبنگ ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الودويين الافريقيين لازانيا والاحزاب السياسية الأخرى ، ووقفة قانون الامن الداخلي وجميع التدابير الوحشية الأخرى ، وسحب الجنود من المناطق السكنية وعودة جميع المنفيين السياسيين والفدائيين دون عائق بغاية تهيئة جو يفضي الى قيام حوار جاد بين ذلك النظام والقادة الحقيقيين لهذا الشعب المضطهد .

١٠٤ - وأعرب الوزراء عن رفضهم التام لمحاورات نظام بريتوريا العنصري بما في ذلك ما يسمى "بخيار ناتال" الذي يستهدف تهدئة الرأي العام العالمي وعرقلة الكفاح من أجل التحرير وإدامة اخضاع الفالببية السوداء . وأكدوا اقتناعهم بأن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه بل يجب استئصال شأته ، والعمل على أن يحل محله مجتمع ديموقراطي متعدد الجنسيات على أساس صوت انتخابي واحد للفرد الواحد .

١٠٥ - ولاحظ الوزراء بارتياح تصعيد المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا للكفاح المسلح . ووجهوا شداء لتقديم المزيد من الدعم المعنوي والسياسي والمادي إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لازانيا في كفاحهما المشروع ، ولتكثيف التعبئة السياسية للجماهير داخل جنوب افريقيا .

١٠٦ - وأشار الوزراء بالمقاتلين الابطال من أجل الحرية في جنوب افريقيا للانتصارات التي يوأمليون تحقيقها في كفاحهم ضد نظام الفصل العنصري ، رغم تكثيف حركة الارهابي . كما أشادوا بشجاعة وثبات شعب جنوب افريقيا الذي يقوم بأعمال تعتمد على وحدة الجماهير ، وبحملته المتضاعدة من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري عن طريق جعله غير قابل للتطبيق وجعل الحكم غير مستتب في جنوب افريقيا .

١٠٧ - وأعرب الوزراء عن دعمهم الكامل لعملية مقاطعة السلع الاستهلاكية التي يطبقها شعب جنوب افريقيا المضطهد في كل أنحاء جنوب افريقيا كسلاح في حملته الرامية إلى تحقيق انسحاب القوات من المناطق السكنية . كما أشادوا بموقف شعب جنوب افريقيا الذي طالب فيه بفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصري .

١٠٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء ازدياد الترعة العسكرية لنظام بريتوريا العنصري ، وتزايد قدرته النووية ، مما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وأدان الوزراء التعاون النووي وال العسكري المستمر بين جنوب افريقيا وبعض البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وأسراويل ، وحثوا جميع الدول والمنظمات الدولية على قطع الاتصالات مع نظام الفصل العنصري الاجرامي . ودعا الوزراء الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا لهم ، أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان ، إلى تقديم المساعدة بصورة فعالة لعملية التغيير الحقيقي في جنوب افريقيا .

١٠٩ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ تزايد التعاون بين النظميين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا . كما لاحظوا التشابه في التدابير القمعية مثل سياسة القبة الحديدية والمطاردة التي يمارسها كلا النظميين ضد شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وفلسطين ، وجنوب لبنان والأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . ودعا الوزراء أيضا الدول إلى أن تكف عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجال النووي ، نظرا لأن هذا اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين ، والتي أكدت من جديد ادانتها للتعاون النووي المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وأعربت عن ادراكيها للعواقب الوخيمة التي تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر نتيجة لتعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في استخدام الأسلحة النووية ونظم توصيلها .

١١٠ - ورحب الوزراء بالحركة المناهضة للفضل العنصري التي تتزايد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وجنوب المحيط الهادئ . ولاحظوا بارتياح قيام حكومات عديدة في تلك المناطق بفرض جزاءات اختيارية على جنوب افريقيا .

١١١ - وأكدوا على خطورة الحالة في الجنوب الافريقي ، وخلصوا إلى أن التوصل إلى حل للصراع في الجنوب الافريقي يعتمد برمته على استئصال شأفة نظام الفضل العنصري غير الإنساني وغير الأخلاقي . وناشدوا المجتمع الدولي أن يزيد الضغط على كافة الجuntas ضد نظام جنوب افريقيا العنصري ، بما في ذلك فرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية والشاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك كوسيلة لاجبار النظام العنصري على الامتثال للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة . ولبلوغ تلك الغاية ، رحب الوزراء بمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى عقد مؤتمر عالمي عام ١٩٨٦ بشأن فرض الجزاءات ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وناشدوا كل الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي أن يشارك إلى أقصى حد في ذلك المؤتمر من أجل ضمان نجاحه على أ mest ووجه .

١١٢ - وحث الوزراء الأوساط المصرفية الدولية والمؤسسات المالية الوطنية والدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي ، على الامتناع عن تقديم قروض جديدة لجنوب افريقيا أو إعادة جدولة الديون الحالية لهذا النظام ، إذ أن منح تلك المساعدة من شأنه دعم النظام وتعزيز سياسته القائمة على الإرهاب الذي تمارسه الدولة داخل جنوب افريقيا وخارجها .

١١٣ - وقرر الوزراء الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحركة "امخونتو دي سينزوى" (رمح الامة) التي تواافق يوم ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقيام المجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا التي تواافق يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

سابعا - الصحراء الغربية

١١٤ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء استمرار النزاع في الصحراء الغربية . ورأوا أن الوضع الحالي في ذلك الاقليم يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة بأسراها . وأعرب الوزراء عن استيائهم لأن جميع الجهد المبذولة من أجل ايجاد تسوية سلمية للنزاع في الصحراء الغربية لم تحقق أى نجاح .

١١٥ - وأكد الوزراء من جديد أن مسألة الصحراء الغربية تمثل احدى مشاكل انهاء الاستعمار ولا يمكن حلها الا عندما يمارس شعب الصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

١١٦ - واتفقا مع مقررات منظمة الوحدة الافريقية ومقررات الامم المتحدة ، أعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن حل مسألة الصحراء الغربية يمكن في تنفيذ القرار ١٠٤ (د - ١٩) الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اللذين وضعوا سبل ووسائل التوصل الى حل عادل وقاطع للنزاع في الصحراء الغربية .

١١٧ - وتحقيقا لهذه الغاية حث الوزراء طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، على الشروع في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف لاطلاق النار ، وايجاد الظروف الازمة لاجراء استفتاء عادل وسلمي فيما يختص بتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ، يكون خاليا من أية قيود ادارية او عسكرية ، ويجرى تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

١١٨ - وفي هذا السياق ، أعرب الوزراء عن الارتياب ازاء جهود رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة بشأن تنفيذ هذه القرارات ، وحشوهما على المضي في جهودهما للوصول الى حل عادل وقاطع للنزاع في الصحراء الغربية .

١١٩ - واد لاحظ الوزراء بارتياح عملية الوساطة المشتركة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة التي بدأت في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٨٦ في نيويورك ، من أجل تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ، فقد دعوا المغرب وجبهة البوليساريو إلى اظهار الاستعداد السياسي اللازم لتنفيذ القرار ١٠٤ الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ .

شاما - مايوت

١٢٠ - وفيما يتعلق بجزر مايوت القمرية التي ما زالت خاضعة للاحتلال الفرنسي ، أكد الوزراء من جديد أنها جزء لا يتجزأ منإقليم جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ذات السيادة . وأعربوا أيضاً عن تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة المبذولة لاسترجاع جزيرة مايوت القمرية ومنون الاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية لجزر القمر . وأعرب الوزراء عن أسفهم لموقف الحكومة الفرنسية التي لم تتخذ حتى الان خطوة أو مبادرة واحدة يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى تسوية مقبولة لمشكلة جزر مايوت القمرية بالرغم من وعودها المتكررة بذلك وطلب الوزراء من الحكومة الفرنسية احترام المطالبة العادلة لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية بجزر مايوت القمرية .

شاما - الجزر الملغاشية

١٢١ - وفيما يتعلق بالجزر الملغاشية (وهي جزر غلوريوز ، وخوان دي نوفا ، ويوروبا وباسان دي انديا) أكد الوزراء من جديد الحاجة الملحة للحفاظ على وحدة جمهورية مدغشقر الديمقراطية وسلمتها الإقليمية . وحثوا بشدة جميع الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات فورية عملاً بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة وقرارات ٩١/٣٤ ومقررات بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وعلى وجه الخصوص القرار الذي اتخذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين والقرار ٧٨٤ الذي اتخذه المؤتمر الوزاري الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية .

عاشرًا - سيادة موريшиو على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك دييفو غارسيا

١٢٢ - أعرب الوزراء عن تأييدهم التام لسيادة موريшиو على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك دييفو غارسيا ، التي فصلتها الدولة الامتحنارية السابقة عن إقليم موريшиو في

عام ١٩٦٥ مخالفة بذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٦ (د - ٣٠) . وقد أدى إنشاء القاعدة العسكرية في ديبيفو غارسيا وتعزيزها إلى المسار بقيادة موريشيوس والبلدان الأخرى وتعريف سلامتهاإقليمية وتنميتها السلمية للخطر . وطالبوها بمذودة ديبيفو غارسيا إلى موريشيوس في أقرب وقت .

حادي عشر - تشاد

١٢٣ - فيما يتعلق بمسألة تشاد أعاد الوزراء تأكيد المقررات السابقة لحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية . كما أعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وجهود بعض البلدان الأخرى لتحقيق الوفاق الوطني وإقامة سلم دائم يحترم استقلال تشاد ووحدة أراضيها دون تدخل أجنبي . وأخيراً حثوا المجتمع الدولي على الأسهام في إعادة البناء الوطني لتشاد .

ثاني عشر - جنوب شرق آسيا

١٢٤ - أعرب الوزراء عند استعراضهم للوضع في جنوب شرق آسيا عن قلقهم البالغ إزاء النزاعات والتوترات المستمرة في المنطقة ، خاصة وأن العديد من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأعادوا تأكيد تأييدهم لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعدم جواز استعمال القوة ضدها . وحذروا من وجود خطير حقيقي يهدد بتصاعد التوترات في كمبوتاشيا حولها وانتشارها في منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة الملحة إلى تخفيف حدة تلك التوترات وذلك من خلال حل سياسي شامل ينبع على الأنسحاب جميع القوات الأجنبية ، وضمان الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة سلامتهاإقليمية ، بما في ذلك كمبوتاشيا .

١٢٥ - وأكد الوزراء من جديد حق شعب كمبوتاشيا في تقرير مصيره بعيداً عن أي تدخل أو تخريب أو قسر أجنبي ، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي عملية التفاوض والتفاهم المتبادل إلى تهيئة مناخ يتيح ممارسة هذا الحق . واتفقوا أيضاً على أن المشاكل الإنسانية الناتجة عن النزاعات في المنطقة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة تدعو إلى التعاون النشط بين جميع الأطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على اجراء حوار يؤدي إلى حل الخلافات فيما بينها وإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلاً عن القضاء على تورط القوى الخارجية وتهديدها بالتدخل . وفي هذا السياق ، لاحظوا مع الموافقة الجهود المبذولة لإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة في وقت مبكر ، ودعوا جميع الدول إلى التأييد الكامل لهذه الجهود .

ثالث عشر - كوريا

١٣٦ - لاحظ الوزراء مع القلق أن كوريا لاتزال مقسمة رغم أمني الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ، ومن المحتمل أن يعرض هذا الوضع السلم للخطر .

١٣٧ - ورحب الوزراء مع الارتياح بموقف الشعب الكوري في جهوده المبذولة لإعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ، والوصول إلى هذا الهدف بمنأى عن أي تدخل أجنبي ، عن طريق الحوار والمشاورة بين الشمال والجنوب ، ووفقا للمبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال والتوجه السلمي والوحدة الوطنية الكبرى الواردة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب المؤرخ في ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٢ .

١٣٨ - وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يكون تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة التوحيد بالطرق السلمية معززا بانسحاب كل القوات الأجنبية من المنطقة .

رابع عشر - جنوب غربي آسيا

١٣٩ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ الحالة في جنوب غربي آسيا ، واتفقوا على أن لها عاقد وخيمة فيما يتعلق بالسلم والاستقرار في المنطقة . واتفقوا على أن استمرار هذه الحالة يشكل آثرا خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق ، رأى الوزراء أن الحالة في أفغانستان تشير قلقا شديدا . وأعادوا تأكيد الدعوة العاجلة المقدمة في المؤتمر الوزاري المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ والمتعلقة بایجاد تسوية سياسية تقوم على انسحاب القوات الأجنبية والاحترام التام لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتهاإقليمية ووضعها غير المنحاز ، وعلى المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله . كما أكدوا من جديد حق اللاجئين الأفغان في العودة إلى ديارهم في أمان وبشرف ، وطالبو بایجاد حل عاجل لهذه المشكلة الإنسانية الكبيرة . وتحقيقا لهذه الغاية ، حثوا كل من يهمه الأمر على العمل صوب التوصل إلى تلك التسوية التي من شأنها أن تكفل للشعب الأفغاني حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي وتمكن اللاجئين الأفغان من العودة إلى ديارهم .

١٤٠ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود المخلصة المبذولة من أجل ايجاد تسوية سياسية للحالة في أفغانستان ، وأيدوا الخطوات البناءة التي اتخذها في هذا المدد الأمين العام للأمم المتحدة . واعتبروا المناقشات التي تجري من خلال وساطة الأمين

العام بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح وحثوا على استمرارها بهدف تعزيز التوسل في وقت مبكر إلى تسوية سياسية للمشكلة بما يتمشى ومثل ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . وناشدوا جميع البلدان ممارسة ضبط النفس وتجنب التمادي في تهديد السلم والأمن في المنطقة ، واتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق الظروف المؤدية إلى قيام علاقات مستقرة ومتسمجة فيما بين دول المنطقة على أساس مبادئ عدم الانحياز المتعلقة بالتعايش السلمي ، واحترام سيادة الدول واستقلالها الوطني وسلامتها القليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

خامس عشر - تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٣١ - لاحظ الوزراء مع الارتفاع النشطة التي جرت ، خاصة في إطار الأمم المتحدة ، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

١٣٢ - وبينما رحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) أعربوا عن قلقهم إزاء المحاولات المتواصلة التي تقوم بها الدول الاستعمارية لإعاقة وعرقلة الكفاح من أجل الاستئصال الكلي للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره .

١٣٣ - وفي هذا السياق ، أدان الوزراء الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية والبشرية لتلك الأقاليم من جانب الدول الاستعمارية والشركات غير الوطنية ، وكذلك استعمال بعضها لغير أراض عسكرية ، بما في ذلك تخزين و/أو نشر الأسلحة النووية ، التي لا تمثل فحسب عقبة خطيرة أمام ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال وإنما تهدد كذلك أنها وأمن الدول المجاورة المستقلة .

١٣٤ - وأكد الوزراء اقتناعهم بأن النظام الاستعماري الشائن لن يتم التغلب عليه طالما استمرت حالات الاستعمار كما هو حادث في تاميبيا وكاليدونيا الجديدة وبورتوريكو وجزر ماليفينز وميكونيزيا والأقاليم التابعة الأخرى . وطالبوا بالتنفيذ الفوري في هذه الحالات للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

١٣٥ - وحث الوزراء الدول الاستعمارية ، على أن تكف فورا عن استغلال تلك الأقاليم واستخدامها لأغراض عسكرية ، وخاصة في مجال الأسلحة النووية ، وأن تتمكن شعوبها من ممارسة حقها في تقرير المصير والانتقال تمثيا مع قرارات الأمم المتحدة .

١٣٦ - وكرر الوزراء تأكيد قناعتهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وسيلة مشروعة لاستئصال الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ، وحثوا جميع الدول على تكثيف دعمها المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي لحركات التحرر الوطني التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

١٣٧ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لعمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومساهمتها الفعالة في تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

سادى عشر - نيوكايدونيا

١٣٨ - سلم الوزراء بأن المحيط الهادئ من مناطق العالم التي ما زالت بها العديد من الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، وأكدوا من جديد حق جميع الشعوب ، بغض النظر عن حجم مكانتها أو مساحة أراضيها ، في تقرير مصيرها بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي .

١٣٩ - وفي هذا السياق أعرب الوزراء عن تأييدهم لتقرير المصير وانتقال نيوكايدونيا إلى عهد الاستقلال في وقت مبكر بما يتفق وحقوق وطلبات السكان المحليين ، وبصورة تضمن حقوق ومصالح جميع مكانتها .

١٤٠ - واحاط الوزراء علمًا كذلك بالحوار الجاري حاليا بين الدولة القائمة بالادارة وبين شعب نيوكايدونيا ، وأشاروا بما أبداه الطرفان من رغبة في التوصل إلى حل سريع بالطرق السلمية .

سادع عشر - الحالة في الشرق الاوسط

١٤١ - أعرب الوزراء عن القلق إزاء تدهور الحالة في الشرق الاوسط نتيجة للممارسات الاسرائيلية المستمرة والمتمثلة في سياساتها العدوانية والتوسعية التي تتبعها في المنطقة والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

١٤٢ - وأكدوا من جديد التضامن الفعال لحركة بلدان عدم الانحياز مع محايا العدوان الإسرائيلي في الدول العربية ومع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وذلك لاستعادة حقوقه الوطنية المفترضة واستعادة الأراضي المحتلة .

١٤٣ - وأكد الوزراء مجددا التزام حكوماتهم بمساندة دول خط المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد التهديدات الاسرائيلية وفي مواجهة العدوان الصهيوني بالإضافة إلى كفاحها من أجل تحرير أراضيها .

١٤٤ - وأكدوا من جديد أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الاوسط والسبب الأساسي للصراع العربي الإسرائيلي وأن الحلول الجذرية التي تقتصر على بعض جوانب الصراع دون غيرها لا يمكن إلا أن تؤدي إلى مزيد من التعقيدات والتدهور في النزاع في الشرق الاوسط ، وأن السلم الشامل والعادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تحرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أراضيه وذلك على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

١٤٥ - وأدان الوزراء أي اتفاق أو معاهدة تنتهك أو تمس حقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني التي تعترف بها حركة عدم الانحياز وفقا للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، وبذلك تحول دون تحرير مدينة القدس والأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١٤٦ - وأدان الوزراء بقوة إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وتهويد القدس وإعلانها عاصمة الدولة الصهيونية ، وأكدوا مجددا

أن جميع التدابير التي نفذتها إسرائيل بهدف تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديمغرافية وغيرها من السمات في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة غير شرعية وباطلة ولاغية .

١٤٧ - وأكد وزراء الخارجية من جديد أن قرار إسرائيل المتخد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مرتفعات الجولان العربية السورية لاغ وباطل ولا شرعية له . كما يعتبر هذا القرار عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٤٨ - ودان الوزراء من جديد إصرار إسرائيل على احتلالها المستمر لمرتفعات الجولان وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، في إنهاك مسارح لاحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب .

١٤٩ - وطلب الوزراء إلى مجلس الأمن اتخاذ تدابير فعالة ، بما فيها فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفعل السابع من الميثاق على إسرائيل بغاية إنجاز الإنسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية السورية . وكرروا تأييدهم الكامل لكافح الجمهورية العربية السورية من أجل تحرير أراضيها المحتلة . وحثوا الوزراء إنتفاضة سكان الجولان العرب السوريين ضد الاحتلال الإسرائيلي .

١٥٠ - ودان الوزراء إقامة "تحالف استراتيجي" بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وأكدوا أن هذا التحالف سيعزز الدور العدواناني لنظام تل أبيب التوسيعى الذي يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ، وهو دور يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار والسلم والأمن على المستوى الدولي في الشرق الأوسط .

١٥١ - ويد الوزراء النتائج والاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر القمة السابع والتي تدين جميع هذه السياسات ، ولاسيما سياسة الولايات المتحدة التي تساعده إسرائيل على مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ، بما فيها القدس ، وتمتنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء أن الولايات المتحدة توافق دعم إسرائيل في مجالات كثيرة ، ولاسيما عن طريق اتفاق لإنشاء منطقة حرة للتعاون المتبادل في إطار "تحالفهما الاستراتيجي" الذي يهدد أمن المنطقة والعالم ، ويؤكد إتحاد الولايات المتحدة التام لإسرائيل .

١٥٢ - وأدان الوزراء استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية وثروات الأراضي الفلسطينية ومصادر الأراضي العربية المحتلة تحدياً لاتفاقية لاهاي وجنيف المتعلقتين بمبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وثرواتها ، وطلبوا إلى جميع الدول والهيئات الدولية الامتناع عن الاعتراف بسلطة إسرائيل والامتناع عن أي تعاون معها .

١٥٣ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بالقرار المتخذ في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقوف في نيودلهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، الذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل مقاطعة إسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ، وطلبوا إلى مجلس الأمن تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية إرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من إستعادة حقوقه الوطنية وفقاً للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، وتوسيعات لجنة الأمم المتحدة المعنية بمهام الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي اعتمدتها الجمعية العامة .

١٥٤ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى تنظيم مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الأوسط ، وفقاً للفقرة ٦ من إعلان جنيف وقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بغية التوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د-٣٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار إطار - ٢٧ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . وشدد الوزراء على أن إشراك جميع الأطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي في المؤتمر ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، شرط ضروري لتحقيق الأهداف التي يسعى المؤتمر إلى بلوغها .

١٥٥ - وشدد الوزراء على مسؤوليات مجلس الأمن في توفير إطار مؤسسي ملائم لضمان الامتثال للاتفاقيات الناشئة عن هذا المؤتمر ، وأدانوا الموقف السلبي الذي تتخذه الولايات المتحدة وإسرائيل من المؤتمر .

١٥٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف التخفيف من حدة التوتر وزيادة أمن المنطقة ، بما يتفق والقرارات

ذات الملة للجمعية العامة ، ولاسيما القرار دإ - ١٢/١٠ . لذلك ، فقد ناشدوا الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخد تدابير ملموسة بغية تهيئة الظروف المواتية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

١٥٧ - وادان الوزراء بقوة العدوان الإسرائيلي المسلح الوحشي والهجوم الإرهابي في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ على سيادة تونس وسلمتها الإقليمية في إنتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وأعربوا عن عميق الاس للخسارة الكبيرة في أرواح المدنيين من التونسيين والفلسطينيين والدمار الذي لحق بمباني منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة للهجوم الذي استهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية الشجاعة . وإذا يشير الوزراء إلى قرار مجلس الأمن ٥٧٣ (١٩٨٥) ، فقد حثوا على اتخاذ إجراءات ثورية لإرغام إسرائيل على عدم اللجوء إلى تلك الأعمال وتقديم التعويض المناسب لتونس على ما ألحقته بها من خسائر . وأكد الوزراء تعاطفهم وتضامنهم ومساندتهم للحكومة التونسية إزاء هذا العدوان .

١٥٨ - وادان الوزراء ما ارتكبه إسرائيل من أعمال القرصنة في ٤ شباط / فبراير ١٩٨٦ عندما اعتربت الطائرة المدنية الليبية وأجبرتها على تغيير اتجاهها في المجال الجوي الدولي ، وإصرارها المعلن على التمادي في إرتكاب مثل هذه الأعمال . وحتى الوزراء المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمنع إسرائيل من تكرار مثل هذه الأعمال التي هددت أرواح وسلامة الركاب والملاحين وخرقت بذلك أحكام الاتفاقيات الدولية التي تؤمن الطيران المدني .

١٥٩ - وأكد الوزراء الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لمواجهة الخطر الذي تمثله إسرائيل على أمن إفريقيا الإقليمي ، مع الأخذ في الاعتبار تعاونها الوشيق مع نظام جنوب إفريقيا القائم على الفصل العنصري في الميادين العسكرية والاقتصادية والنووية مما يسمى في إدامة احتلال ناميبيا غير الشرعي ويعزز وسائل العدوان والقهر التي يستعملها نظام الفصل العنصري ضد شعوب جنوب إفريقيا .

شamen عشر - العدوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية

١٦٠ - أدان الوزراء إسرائيل لعدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية ، الخاصة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باعتباره عدوانا على نظام ضمانات تلك الوكالة وعلى حق الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية

للاغراض السلمية . ورجا الوزراء مجلس الامن ان يتتخذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) . ورأى الوزراء أن إسرائيل لم تلتزم حتى الان بعدم ضرب أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر ، بما في ذلك المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لذلك طلب الوزراء إلى الوكالة أن تضع تدابير إضافية تضمن بشكل فعال التزام إسرائيل بعدم ضرب أو تهديد المنشآت النووية السلمية في العراق أو في أي مكان آخر ، إذ أن عدم التزامها هذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويشكل إنتهاكا لنظام ضمانات الوكالة . وأكد الوزراء أيضا رفضهم للمحاولات التي قامت بها بعض الدول لحذف البند المعنى "العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية للاغراض السلمية" من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلا إذا امتنعت إسرائيل بقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) .

تاسع عشر - قضية فلسطين

١٦١ - أكد الوزراء من جديد أن حركة بلدان عدم الانحياز ككل تعهدت بتاييد الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه وإستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

١٦٢ - وأكد الوزراء أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل و دائم للحالة في الشرق الأوسط دون إنسحاب إسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ودون استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما في ذلك حق العودة إلى دياره ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني ، في إقامة دولة ذات سيادة مستقلة في فلسطين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

١٦٣ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، المؤسس الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأكدوا أن منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق الكامل وحدها في تمثيل الشعب الفلسطيني . وأكدوا حق المنظمة في المشاركة على أساس من الاستقلال والمساواة ، ووفق القانون الدولي ، في جميع المساعي والمؤتمرات والأنشطة الدولية التي تهدف إلى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحصوله عليها وممارسته لها .

١٦٤ - ورحب الوزراء بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، بما فيها تلك الصادرة عن الدورة السابعة عشرة المعقدة في عمان في الفترة من ٢٢ الى ٣٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، التي أكدت من جديد تمسكه التام بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وشرعية الكفاح الذي يخوضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ووجهوا نداء من أجل تقديم دعم إضافي لهذا الكفاح بغية تعميد وتكتيف الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الصهيوني .

١٦٥ - وأكدوا من جديد كذلك تمسكهم التام بمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للشعب الفلسطيني وحق منظمة التحرير الفلسطينية في منع القرار بحرية واستقلال .

١٦٦ - وأدان الوزراء الحملة التي تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل لتدمير الهياكل الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية "وللقضاء" على الفلسطينيين المقاتلين في سبيل الحرية . كما أدانوا العدوان المسلح الذي تقوم به إسرائيل ، بمساعدة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على المنظمة والدول العربية المضيفة ، كالعدوان على تونس ومكاتب المنظمة فيها .

١٦٧ - ورأى الوزراء أن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها ، كما حددها قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٣٦ (د - ٣٩) ودإط - ٣٧ المؤرخين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٣٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ على التوالي ، وإنسحاب إسرائيل إنسحابا تاما وفوريا وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، من شأنهما أن يساهمان في إستعادة الشرعية في العلاقات الدولية وتعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي ، وفي إقامة السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . وتحقيقا لهذه الغاية كرر الوزراء دعوتهم إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ على وجه السرعة ، وشددوا من جديد على ضرورة القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الأوسط ، مؤكدين المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الأمن في تيسير عقد هذا المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاques التي ينتظر أن تنجم عن مؤتمر السلام هذا . وأدان الوزراء الموقف السلبي الذي تتبعه إسرائيل والولايات المتحدة إزاء عقد هذا المؤتمر ، وأعربوا عن الأمل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا الموقف السلبي . وشددوا على ضرورة تقديم كل التشجيع والدعم للأمين العام للأمم المتحدة لتمكينه من موافقة مشاوراته ومساعيه الرامية إلى عقد هذا المؤتمر .

١٦٨ - وفي هذا السياق قرر الوزراء الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن في أقرب وقت للنظر في الحالة في الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين . كما قرر الوزراء تكليف اللجنة الشهانية لحركة عدم الانحياز المعنية بقضية فلسطين بمتابعة هذا الموضوع واتخاذ التدابير الكفيلة باستئناف اجتماع مجلس الأمن . ورحبوا بجهود هذه اللجنة وأوصوا بضرورة أن توافق أنشطتها وأن تقدم تقريراً لمؤتمر القمة الثامن يتضمن التوصيات بخصوص العمل في المستقبل .

١٦٩ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق الصراع المسلح الناشئ عن الفزو والاحتلال الإسرائيلي لمناطق في لبنان وأكدوا من جديد ضرورة توفير ضمانات لحماية سلامة أولئك اللاجئين الفلسطينيين .

١٧٠ - وأدان الوزراء إسرائيل لانكارها حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين ولمنعها أياماً من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف .

١٧١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن حرمان الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل من جميع أشكال الحماية القانونية ، ووقعهم ضحايا التشريعات القمعية وسياسة "القبضة الحديدية" بما فيها الاعتقالات الجماعية التعسفية ، والتعذيب ، والتشريد والطرد وتدمير المساكن ، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوقهم الإنسانية ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

١٧٢ - وأكد الوزراء من جديد رفضهم لجميع السياسات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الخصائص الجغرافية للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، أو تغيير التكوين demografique فيها ، لاسيما خطط إسرائيل الرامية إلى تغيير ونقل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى موقع جديدة . وكرروا مطالبتهم لجميع الدول بعدم الاعتراف بهذه التغييرات ووقف وقطع أي تعاون مع إسرائيل قد يشجعها على متابعة سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

١٧٣ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بالقرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول ١٦ حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٢ ، بشأن قيام بلدان عدم الانحياز باتخاذ إجراء عاجل لمقاطعة إسرائيل في

الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ، والتي تحث أيضا مجلس الأمن على تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد إسرائيل . وحث الوزراء كذلك جميع الدول على الامتناع عن أي تعاون مع النظام الصهيوني قد يشجعه على مواصلة اتباع سياساته القائمة على ارهاب الدولة وارتكاب أعمال ارهابية وتوسيعه ضد البلدان المجاورة .

١٧٤- ودان الوزراء بشدة العدوان على الأماكن المقدسة في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة لاسيما العدوان الأخير على حرمة المسجد الأقصى بالقدس الشريف . وأعربوا في هذا الصدد عن تأييدهم الكامل لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة . كما حثّوا الوزراء وقفه أهالي القدس في التصدي لهذا العدوان .

١٧٥- وأكد الوزراء على الضرورة الملحة لأن تقوم جميع الدول باتخاذ إجراءات ملائمة لمواجهة تهديد إسرائيل للأمن الإقليمي لافريقيا ، مع مراعاة تعانيها الوثيق مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في الميادين العسكرية والاقتصادية والتنوية ، الذي يسم في أداة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ويعزز الوسائل العدوانية والقمعية التي يستخدمها نظام الفصل العنصري الاجرامي ضد شعوب جنوب إفريقيا .

١٧٦- وأعرب الوزراء من جديد عن تأييدهم لمشروع السلام العربي الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقد في فان في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . والذي أكدته من جديد مؤتمر القمة العربي الطارئ المعقد في الدار البيضاء في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/اغسطس ١٩٨٥ . وأكدوا كذلك دعمهم لذلك دعمهم لقرارات المؤتمرات العربية والدولية التي اتخذت تأييداً لمشروع السلم هذا .

عشرون - لبنان

١٧٧- أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الوضع الخطير الذي ما زال يواجه لبنان . وأعادوا تأكيد القرارات السابقة التي اعتمدتها بلدان عدم الانحياز في هذا المجال ، خاصة القرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة السابعة . وطالبو بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٨٣) و ٥٠٨ (١٩٨٣) و ٥٠٩ (١٩٨٣) التي تدعوا إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية وبنشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا . وأعلنوا تضامنهم مع الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية ،

وأعادوا تأكيد دعمهم الكامل لسلامة لبنان ، ووحدة أراضيه ، وحقه في ممارسة سيادته على أراضيه داخل الحدود المعترف بها دوليا .

١٧٨- وأدان الوزراء العدوان الإسرائيلي على لبنان والاحتلال الإسرائيلي المستمر للجنوب اللبناني وغرب البقاع وقضاء راشيا ، والممارسات الإنسانية التي تقوم بها قوات الاحتلال في تلك الأراضي بما يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم الكامل للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تستهدف تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي . وحثوا الأمم المتحدة على ضمان حماية السكان المدنيين ، بما فيهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي .

حادي وعشرون - المحيط الهندي منطقة سلم

١٧٩- أكد الوزراء مجدداً عزم دول عدم الانحياز على موافلة مساعيها الرامية إلى تحقيق الأهداف التي يتضمنها إعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، والتي تمت دراستها في اجتماع الدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٧٩ ، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة للجنة المخصصة للمحيط الهندي . وكرووا تأكيد اقتناعهم بأن أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري للدول الكبرى والقواعد الأجنبية والمنشآت العسكرية ومرافق الأعداد الإدارية والأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في منطقة المحيط الهندي في إطار المنافسات بين الدول الكبرى ، يشكل انتهاكاً صارخاً لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

١٨٠- وأعرب الوزراء عن الانزعاج والقلق إزاء التعميد المتواصل للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي بما في ذلك توسيع القواعد الموجودة ورفع كفاءتها وإقامة مراقبة جديدة للقواعد وإنشاء هيكل جديد للقيادة العسكرية للدول الكبرى بما يخالف الرغبات الصريحة للدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي وغيرها من بلدان عدم الانحياز ، ويعرض للخطر استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتهاإقليمية وتنميتها السلمية .

١٨١- وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٨٣٢ (د-٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، وحثوا على تنفيذه في وقت مبكر . ولاحظوا أيضاً أنه برغم الجهود

التي تبذلها بلدان عدم الانحياز ، فقد تأخر بدرجة كبيرة عقد المؤتمر المعنى بالمحيط الهندي في كولومبو ، الامر الذي يعزى الى الموقف السلبي الذي اتخذه بعض الدول . وحث الوزراء لجنة الامم المتحدة المخصصة على استكمال التحضيرات للمؤتمر وفقا لولايتها .

-١٨٢- وقرر الوزراء موافلة جهودهم لضمان عقد المؤتمر المعنى بالمحيط الهندي في كولومبو في أقرب موعد ممكن أقصاه عام ١٩٨٨ . وفي هذا السياق ، حث الوزراء على اشتراك الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والبلدان البحرية المستفيدة في المؤتمر اشتراكا كاما وفعلا ، كما حثوا تلك الدول على التعاون مع الدول الساحلية والخلفية التي يعتبر ضروريا لنجاح المؤتمر .

-١٨٣- ولاحظ الوزراء بدء اعمال الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجنة المخصصة طبقا لقرار اللجنة الصادر في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٥ . ونظرا لأهمية الولاية المسندة اليه ، حث الوزراء جميع دول عدم الانحياز الاعضاء في الفريق بأن تشارك بفعالية في مداولاته .

ثاني وعشرون - القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)

-١٨٤- أشار الوزراء الى الاحكام المتممة باعلان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، وأحاطوا علما بالاهتمام الدولي المتزايد بالقارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) كما وضع من المداولات التي جرت في الجلسات اللاحقة للجمعية العامة وفي اجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية وفي زيادة عدد الاعضاء في معاهدة انتاركتيكا . وفي هذا السياق أعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم بأنه يجب استمرار قصر استعمال انتاركتيكا الى الابد على الاغراض السلمية وذلك لصالح الجنسي البشري ، ويجب لا تصبح مسرحا او هدفا للنزاع الدولي وأن يكون الوصول اليها متاحا لكل امم .

-١٨٥- ولاحظ الوزراء شتى القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، وأعربوا عنأملهم في أن يسفر اعداد الامين العام للدراسة المستكملة والموسعة ، المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، عن الاسهام في بحث أشمل لهذه المسألة في الدورة الحادية والأربعين للجمعية

العامة بغية اتخاذ اجراء مناسب مع اخذ مخاوف اعضاء الحركة بعين الاعتبار . وأعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم بأنه لا يمكن تعزيز صالح المجتمع الدولي في انتاركتيكا سوى باحاطة الامم المتحدة علما بصورة مستمرة بالتطورات الجارية في القارة ، وأشاروا الى ان الامم المتحدة يشغلي ان توافق اهتمامها بالمسألة .

١٨٦- وأكد الوزراء أيضا اقتناعهم بأن أي استغلال لموارد انتاركتيكا ينبغي أن يضمن صون السلم والأمن الدوليين في القارة وحماية بيئتها ، وأن يكون في صالح الجنس البشري بأسره . وفي هذا السياق أكدوا أيضا أن لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة مصلحة حقيقية في مثل هذا الاستغلال .

١٨٧- لاحظ الوزراء بأسف ان النظام العنصري لجنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري هو أحد الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا ، وفي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٦/٤٠ جيم حثوا الاطراف الاستشارية على استبعاد ذلك النظام من الاشتراك في اجتماعاتهم بأسرع ما يمكن .

١٨٨- وحث الوزراء كذلك جميع الدول على استئناف التعاون بغية التوصل الى توافق في الآراء حول جميع الجوانب المتعلقة بانتاركتيكا في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثالث وعشرون - قبرص

١٨٩- كرر الوزراء تأكيد تضامنهم الكامل مع شعب وحكومة جمهورية قبرص وتأييدهم التام لهما وأعادوا تأكيد تأييدهم لاستقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز . وأعربوا عن الاسف ازاء اعلان القيادة القبرصية التركية لاستقلال من جانب واحد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ واعتبروا ذلك عملاً باطلاً من الناحية القانونية ، ودعوا الى سحب ذلك الاعلان . كما شجبوا جميع الاجراءات الانفصالية اللاحقة وغيرها من الاعمال غير القانونية بما في ذلك "الاستفتاء" المزعوم الذي جرى في ١٥يار/مايو ١٩٨٥ ، وما يسمى "بالانتخابات الرئاسية" و "الانتخابات البرلمانية" التي أجريت في حزيران/يونيه ١٩٨٥ في تحد للقرارات ذات الصلة .

١٩٠- وأعرب الوزراء كذلك عن قلقهم العميق ازاء استمرار الاحتلال الاجنبي لجزء من جمهورية قبرص وطالبوها بالانسحاب الغوري لجميع قوات الاحتلال باعتباره الاسام الاول لحل

مشكلة قبرص ، ورحبوا بالاقتراح الذي تقدم به رئيس جمهورية قبرص بتنزع السلاح الكامل لقبرص .

١٩١ - وأكد الوزراء على الحاجة الملحة للعودة الطوعية للجئين إلى ديارهم في أمان ، واحترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية لجميع القبارصة ، وسرعة العثور على المفقودين أو تحديد ما حدث لهم ، وأدانوا كل الجهود أو الأعمال التي تستهدف تغيير الهيكل الديمغرافي لقبرص وهي الأعمال التي اكتسبت مؤخراً ابعاداً تبعث على القلق .

١٩٢ - ورأى الوزراء أن حالة الأمر الواقع التي نشأت بقوة السلاح وباجراء انفرادي ينبغي ألا تؤثر بائي حال من الأحوال على حل المشكلة .

١٩٣ - ورحب الوزراء بجهود الأمين العام للأمم المتحدة المبذولة لمواصلة مساعيه الحميدة الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص . وفي حين لاحظوا أنه قد جرت محادثات عن قرب في الفترة بين ١٧٩٤ سبتمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ وأنها حققت تقدماً ، فقد أعربوا عن أسفهم لعدم توصل الاجتماع المشترك الرفيع المستوى المعقود في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ إلى نتائج . وحتى الوزراء جميع الأطراف على التعاون مع الأمين العام في مبادرته الأخيرة بابداء قدر أكبر من الإرادة السياسية لكي تستمر المناوشات بشكل هادف وبناء بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة في قبرص وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

رابع وعشرون - البحر الأبيض المتوسط

١٩٤ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تصاعد وتفاقم الحالة في البحر الأبيض المتوسط ، وممارسة الضغوط العسكرية وغير العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز في المنطقة ، وأستمرار المواجهة بين الكتلتين ، وزيادة التواجد العسكري ، وتركيز الفاعلية العسكرية وترسانات الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية للقوى الكبرى ، والقواعد والاساطيل الأجنبية ، وكذلك إزاء استمرار وجود بؤر الأزمات والاحتلال والعدوان في هذه المنطقة . وقد أدى تكرار المناورات العسكرية وغيرها من أعمال استعراض القوة العسكرية في المناطق المتاخمة للمياه الإقليمية والمجال الجوي للبلدان الساحلية إلى وقوع حوادث بالغة الخطورة هددت سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في المنطقة . وهذه الحالة محفوفة بخطر حدوث تطورات لا يمكن السيطرة عليها ، وقد تسفر عن نتائج ذات آثار بعيدة على السلم والاستقرار في البحر الأبيض

المتوسط وأوروبا والعالم أجمع . وأكد الوزراء أنه ما من دافع ولا ذريعة يبرر ان التهديد باستخدام القوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان البحر الأبيض المتوسط ، أو خلق حالات قد تؤدي الى مثل هذه النتائج .

١٩٥ - وكرر الوزراء تأكيد موقف حركة عدم الانحياز المؤيد لتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم وآمن وتعاون خالية من المواجهة والصراع . وفي هذا الصدد ، أيدوا بقوة هدف تعزيز الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط كما ورد في التصريحات السابقة لبلدان عدم الانحياز وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

١٩٦ - وأشار الوزراء الى المبادرات التي اتخذتها دول عدم الانحياز الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً للولاية المخولة لها في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز بتنسيق الآراء ووضع المبادرات من أجل التعاون وتعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأشاروا بصفة خاصة الى الاتفاق الوارد في اعلان فاليتا بشأن السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمدته الاجتماع الاول لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط المعقود في فاليتا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ والى الاقتراحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين هذه البلدان التي قدمت في اجتماع الخبراء المعقود في فاليتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

١٩٧ - ودعوا بلدان البحر الأبيض المتوسط الاوروبية الأخرى وجميع الدول الى احترام ما نص عليه اعلان فاليتا ، والالتزام ، بوجه خاص ، التزاماً صارماً بمبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحثوا هذه الدول على الامتناع عن استخدام أسلحتها وقواتها ومرافقها العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأيد الوزراء قرار أعضاء حركة عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالاجتماع مرة أخرى على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٦ لمواصلة تنفيذ الولاية التي كلفهم بها مؤتمر القمة السابع في نيودلهي .

١٩٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء التطورات الأخيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الناجمة عن الاعتداءات والاستفزازات الأمريكية المتكررة ضد الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية والتي شكلت تهديدا خطيراً للأمن والسلم في المنطقة والعالم أجمع . وأكد الوزراء في هذا السياق على ما جاء في البلاغات الصادرة عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع في اجتماعاته المعقدة في نيويورك في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ و٣٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وكذلك على ما جاء في البلاغ

المادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية ورؤساء وفود مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٦ اثر العدوان الامريكي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . واعلن الوزراء ادانتهم الشديدة لهذا العدوان الذي ارتكب دون استفزاز والذى يشكل خرقا للقانون الدولي ومخالفة الامم المتحدة . وطالبوا الولايات المتحدة بالتوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الاعمال العدوانية بما في ذلك المناورات العسكرية في خليج سرت التي تعتبر انتهاكا لسيادة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتهااقليمية وتعرض السلم والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط للخطر كما تعرقل الجهود المبذولة من أجل جعلها منطقة امن وسلم وتعاون . وكرر الوزراء تأييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنهما معها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

١٩٩ - وقرر الوزراء تكليف وزراء خارجية الهند والكونغو وكوبا وغانا والسنغال ويوجوسلافيا بالسفر الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لكي يقدموا الى العقيد معمر القذافي نص البلاغ الذي اعتمد الاجتماع الوزاري الطارئ لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٦ * . ويكرروا تأكيد تضامن الحركة مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في مواجهة العمل العدوانى الفادر والصارخ والمتمدد الذى وقعت فريسته له .

٢٠٠ - وقرر الوزراء كذلك تكليف وزراء خارجية الهند والكونغو وكوبا وغانا والسنغال ويوجوسلافيا بالسفر الى مقر الامم المتحدة في نيويورك لتسليم نص البلاغ المذكور أعلاه الى رئيس مجلس الامن والأمين العام للأمم المتحدة ، والاعراب لهما عن قلق الحركة وتضامنها مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، والاشتراك في جلسة مجلس الامن المعقودة لهذا الغرض .

٢٠١ - واد يضع الوزراء في اعتبارهم مسؤوليات مجلس الامن تجاه حفظ السلم والامن الدوليين ، فقد حشو مجلس الامن على اعتماد قرار ضد هذا الهجوم .

* يرد هذا البلاغ في المرفق السادس لهذه الوثيقة .

خامس وعشرون - أوروبا

٢٠٣ - رحب الوزراء بالجهود المبذولة لتخفيض حدة التوتر في أوروبا . ورحبوا كذلك بالحوار الذي بدأ بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول تخفيض أو إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى المنتشرة في القارة الأوروبية . وقدر الوزراء أن التوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن سوف يمثل منعطفاً تاريخياً نحو وقف سباق التسلح النووي . وأعرب الوزراء عنأملهم في أن يعيّد الاجتماع القادم بفيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تاكيد وتعزيز النزعات الإيجابية التي بدأها مؤتمر هلسنكي .

٢٠٤ - ولاحظ الوزراء أن بلدان عدم الانحياز في أوروبا ، جنباً إلى جنب مع البلدان المحايدة ، تلعب دوراً هاماً وبناءً في هذه العمليات ، وأنها تشكل عاملاً إيجابياً في تخفيض حدة التوتر بين الشرق والغرب . وتأتي أنشطة هذه البلدان في مؤتمر ستوكهولم حول تدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا وفيما يتعلق بعمليات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ككل ، لتضيف إلى الجهد العالمي لحركة عدم الانحياز ، ولتمثل تنفيذاً ملمساً لمبادئ وسياسة عدم الانحياز في أوروبا . وأعرب الوزراء عنأملهم في أن تسهم نتائج مؤتمر ستوكهولم في تعزيز الثقة والامن في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط وفي خلق ظروف مواتية لاستهلال عملية تفاوض أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الجوانب الجوهرية فيما يتعلق بنزع السلاح في أوروبا . ولاحظ الوزراء بارتياح أن عدداً من البلدان الأوروبية تولي اهتماماً متزايداً بأنشطة حركة عدم الانحياز وبالتعاون مع بلدان عدم الانحياز .

٢٠٥ - وأكد الوزراء على الترابط الوثيق القائم بين أمن أوروبا وأمن البحر الأبيض المتوسط ، وأنه ينبغي أن تمتد تدابير بناء الثقة لتشمل أيضاً منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأكد الوزراء على أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية أن تناقش على قدم المساواة التامة جميع المسائل التي تؤثر على الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

سادس وعشرون - قضايا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٠٦ - سلم الوزراء بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعتبر من المناطق التي تأثرت بشكل مباشر أكثر من غيرها بأعمال العدوان من جانب القوى الاستعمارية

والامبرialisية . وتعاني أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من أسوأ أزمة اقتصادية تواجهها منذ الحرب العالمية الثانية ، وهي أكثر المناطق المثقلة بالديون في هذا العالم ، وتواجه تدهورا متزايدا في الأحوال المعيشية لشعوبها . وأشار الوزراء في هذا الصدد إلى المغزى التاريخي العميق للكفاح الديمغرافي ضد الامبرialisية الذي تخوضه شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل توطيد استقلالها الوطني وموارستها الكاملة لسيادتها ، وفقا لمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، وحقها غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أي تدخل خارجي . كما أعرب الوزراء عن ارتياحهم للجهود التي بذلتها دول المنطقة لتعزيز وحدتها وتضامنها وتعاونها من خلال جهود التكامل الإقليمي المختلفة .

٢٠٦ - ولاحظ الوزراء ظهور وعي مشترك لدى دول أمريكا اللاتينية بالحاجة إلى ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية الخطيرة بالمنطقة ، وبصفة خاصة للصراع الدائري في أمريكا الوسطى والديون الأجنبية الضخمة .

٢٠٧ - وأشار الوزراء بقلق عميق إلى أن الحالة الراهنة في أمريكا الوسطى تشكل احدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي . وأشاروا كذلك ، إلى أنه رغم النداءات المتواملة من جانب حركة بلدان عدم الانحياز وجهود مجموعة كونتادورا سعيا وراء التوصل إلى حل سياسي عن طريق المفاوضات ، فقد ازدادت الحالة تدهورا نتيجة للسياسات الامبرialisية القائمة على التدخل بجميع أنواعه والتي تمثل إلى جانب ظروف الفقر والقهر التي تعاني منها تلك المنطقة منذ أمد طويل ، تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . وأعاد الوزراء التأكيد على أن عملية التغيير في أمريكا الوسطى لا يمكن أن تفتر على أنها تمثل مواجهة أيديولوجية بين الكتل العسكرية . ولاحظ الوزراء ، في هذا الصدد ، أن خطط التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي بلدان أخرى في المنطقة ، قد تزايد بصورة تشير الجزء .

٢٠٨ - وأدان الوزراء تصعيد العدوان ، والاعتداءات العسكرية وغيرها من الاعمال المرتكبة ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية واستقرارها وحقها في تقرير المصير . وفي هذا الصدد أدانوا بصورة خاصة انتهاك مجالها الجوي ومياهها الإقليمية ، والقيام بمناورات دولية وغير ذلك من أعمال التخويف والتهديد بالاستيلاء والاحتلال ، والقصف الانتقائي لأراضي نيكاراغوا ، واستخدام البلدان المجاورة لها كقواعد للعدوان وتدريب فرق المرتزقة ، وأعمال التخريب والهجمات البحرية والجوية ، ووضع الألغام في موانئ البلد الرئيسية ، وفرض تدابير اقتصادية قسرية

منها فرض حظر على التجارة . وقد أدت مثل هذه الممارسات الإرهابية إلى موت الآلاف من مواطنين نيكاراغوا ، وسببت خسائر اقتصادية جسيمة مما أعاق عملية التنمية الطبيعية في هذا البلد .

٢٠٩ - وفي هذا السياق ، أدان الوزراء أيضاً المطالب وكذلك المناقشة التي أجراها كونغرس الولايات المتحدة المتعلقة بالموافقة على تخصيص أموال لتمويل قوات المرتزقة باعتبارها تصرفًا لا أخلاقياً وغير شرعي ينتهك القانون الدولي ، وأكدوا بمورة قاطعة أن طلب ذلك التمويل والمناقشة الخامسة به لا تمثل فقط انتهاكاً للسيادة والاستقلال السياسي لأحد بلدان عدم الانحياز ، وهو نيكاراغوا ، ولكنها تشكل كذلك اعتداء على مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة .

٢١٠ - وأعرب الوزراء عن رأيهم بأنه ينبغي النظر إلى هذه الاجراءات التي تمثل ضغوطاً سياسية واقتصادية والمقترنة بآعمال عسكرية في إطار خطة أوضاع نطاقاً لزعزعة استقرار نيكاراغوا والاطاحة بحكومتها ، وأن هذه الاجراءات تزيد من مخاطر نشوب حرب إقليمية وتعوق الحوار اللازم الذي تدعمه مجموعة كونتادورا بغية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لمشاكل المنطقة .

٢١١ - وكّر الوزراء تأكيد تضامنهم الراسخ مع نيكاراغوا ودعوا إلى وضع حد لجميع التهديدات والهجمات والأعمال العدائية فوراً واجراء مناقشة حول قيام كونغرس الولايات المتحدة بتوفير الأموال وتمويل مجموعات المرتزقة والتدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضدّ شعب نيكاراغوا وحكومتها والتي تهدف ، على المدى القصير ، إلى الاطاحة بحكومة نيكاراغوا التي تولت الحكم بطريقة شرعية ، وزيادة مخاطر انتشار المرض . وناشد الوزراء جميع أعضاء حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي التضامن مع نيكاراغوا وتقديم كافة المساعدات التي قد تحتاجها بغية المحافظة على حقوقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية .

٢١٢ - وحثّ الوزراء جميع الدول على أن تتحترم بآخذه ، التزاماتها التي قطعتها على نفسها إزاء محكمة العدل الدولية ، ولا سيما فيما يتعلق بقبول الولاية القضائية الملزمة للمحكمة ، والتنفيذ الواجب لحكمها وقراراتها الواردة في التحليل الخامس بقضية نيكاراغوا . وبناء على هذا ، حثّ الوزراء الولايات المتحدة على الالذعان للقرار الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ بشأن التدابير المؤقتة للحماية ، والحكم الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الولاية القضائية للمحكمة وجواز قبول الطلب المقدم من نيكاراغوا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

٢١٣ - ورحب الوزراء بمبادرات السلم التي قامت بها مجموعة كونتادورا المؤلقة من بينها ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك . وأكدوا من جديد اقتناعهم بأن جهود هذه المجموعة تمثل مبادرة إقليمية حقيقة لايجاد حل لازمة أمريكا الوسطى بالمسائل السياسية . وحثوا جميع الدول المعنية على مفاضلة جهودها عملا على تحقيق عملية اقرار السلم لمجموعة كونتادورا . وفي هذا السياق أعربوا عن استيائهم لمواءمة الولايات المتحدة الأمريكية محاولاتهما للحلحلة دون التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض ولسد الطريق على مبادرات السلم .

٢١٤ - كما أعرب الوزراء عن ارتياحهم لتشكيل فريق ليما لدعم مجموعة كونتادورا ، الذي يتالف من الأرجنتين وأوروغواي ، والبرازيل ، وببرو ، وأعربوا عن ثقتهم في أن هذه المبادرة سوف تسهم بشكل ملموس في تعزيز الجهد الراهن إلى اقرار السلم في المنطقة .

٢١٥ - ورحب الوزراء بالجهود التي بذلتها مؤخراً مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، وهي الجهد التي تجسست في رسالة كاراباليدا المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والتي أقرها وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى في غواتيمالا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والتي تأكّدت مجدداً في بونتا ديل استي بأوروغواي . وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي هذه الجهد وكذلك تنفيذ الاجراءات المتزامنة والمتوخّلة في الرسالة إلى استئناف عملية التفاوض والحوار اللازمين لايجاد حل سلمي لازمة في أمريكا الوسطى . وأكدوا الوزراء مجدداً إنه يتحتم اتخاذ الخطوات المشار إليها بصورة متزامنة من أجل تعزيز الشقة المتبادلة اللازمة لضمان السلم ، باعتبار أنه من غير المقبول انتقاء بعضها على حساب البعض الآخر . وينبغي التركيز على أن كل خطوة محيحة في ذاتها . وتبعاً لذلك ، لا يمكن تعليق أي منها على سواها ، حيث أنها تمثل واجباً سياسياً وقانونياً على عاتق كل دولة .

٢١٦ - وكرر الوزراء تأكيد اقتناعهم بال الحاجة إلى القيام بأعمال ملموسة موجهة نحو ضمان أمن دول أمريكا الوسطى والتي من شأنها أن تؤدي إلى ايجاد مناخ من الاستقرار والشقة الامر الذي يشكل أساس الوصول إلى السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وسلم الوزراء بأن الوقف الفوري لجميع أعمال العدوان ضد نيكاراغوا يمثل خطوة أساسية لتحقيق تلك الأهداف .

-٢١٧- وفي هذا السياق حث الوزراء مجدداً حكومة الولايات المتحدة على استئناف المحادثات مع نيكاراغوا باعتبارها وسيلة للوصول إلى اتفاق محدد بشأن السلم في المنطقة يقوم على أساس مبدأ الاحترام المتبادل ، والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ويهدف إلى التوصل لتطبيع العلاقات بين البلدين .

-٢١٨- ورحب الوزراء بالبلاغ الصادر مؤخرا في ١١ نيسان /أبريل ١٩٨٦ عن حكومة نيكاراغوا الذي يشكل خطوة بناءة إضافية من جانب تلك الحكومة نحو الوصول إلى حل سلمي لازمة أمريكا الوسطى في إطار عملية كونتادورا .

-٢١٩- ولاحظ الوزراء استعداد بلدان أمريكا الوسطى لاستئناف المناقشات بشأن وثيقة كونتادورا فيما يخص المناورات العسكرية ومستويات الأسلحة . وفي هذا الخصوص ، ناشدوا جميع الأطراف ، وخاصة الولايات المتحدة ، اتخاذ موقف بناء من شأنه أن يساعد ، على أساس التنفيذ العاجل والمتزامن لخطبة كاراباليدا التي وافقت عليها بلدان أمريكا الوسطى في اعلان غواتيمالا ، على ايجاد مناخ الثقة اللازم لتحقيق اتفاق عادل ودائم في المنطقة على أساس ضمان أمن الدول وعلى أساس احترام حق تقرير المصير ، والسيادة ، والاستقلال الوطني .

-٢٢٠- وطالب الوزراء حكومات الولايات المتحدة وهندوراس وكافة الدول الأخرى المعنية باتخاذ موقف بناء لصالح السلم والحوار بما يتفق ومبادئ القانون الدولي بغية تجنب كافة الأعمال التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة . وفي هذا الصدد وافق الوزراء على أن إزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب المستشارين العسكريين الأجانب ، ووقف المناورات العسكرية ووضع حد لأعمال العنف ، من شأنها أن تحد بشكل كبير من مناطق التوتر مما يساهم في السعي لايجاد طرق للوصول إلى حلول سياسية لمشاكل المنطقة عن طريق التفاوض .

-٢٢١- ولاحظ الوزراء مع الارتياح الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين نيكاراغوا وكوستاريكا لوضع الأسس السياسية من أجل تشكيل لجنة للاشراف على منطقة الحدود ومراقبتها ورحبوا باعتماد حكومة نيكاراغوا لتشكيل لجنة مماثلة في منطقة الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس باعتبارها آلية فعالة لمنع وقوع حوادث على الحدود وتعزيز الشقة المتبادلة .

٢٢٢- وأشار الوزراء الى قرار مؤتمر القمة السابع الذي يقضي بأن يقوم مكتب التنسيق برصد الاحداث الواقعة في تلك المنطقة دوناقليمية عن كثب . ورحب الوزراء في هذا الصدد بالدور الذي قامت به المجموعة غير الرسمية لاصدقاء الرئيس في مساعدته على متابعة الحالة الناشئة في امريكا الوسطى .

٢٢٣- وأعرب الوزراء من جديد عن قلقهم العميق لاستمرار تدهور الحالة في السلفادور بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، واستمرار التدخل الامبريالي الذي أدى الى تصعيد المصراع المسلح على نحو كبير في أنحاء هذا البلد .

٢٢٤- وشجب الوزراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، التي لا تزال تقع في السلفادور وأعربوا عن قلقهم لاستمرار توقف الحوار الذي كان قد بدأ بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية بالرغم من أن كلا الطرفين توصلا من قبل الى اتفاق أيدته غالبية شعب السلفادور ، وأن الجبهتين اقترحتا من قبل حللا يتمش مع سياسة عدم الانحياز . وأكد الوزراء مجدداً الرأي القائل بأنه لا يمكن تحقيق حل سياسي شامل ودائماً إلا باجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، ولذلك حثوا حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية على استئناف محادثاتهم فوراً . وفي الوقت نفسه حثوا حكومة الولايات المتحدة الامريكية على أن تتخذ موقفاً بناءً يشجع على تحقيق حل سياسي يضع حدأ لمعاناة شعب السلفادور .

٢٢٥- وأعرب الوزراء عن قلقهم المتزايد ازاء استمرار الهجمات وتكرار قصف السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الشوار ، والتي تؤدي الى تشريد هؤلاء السكان غير المحاربين ، فضلاً عن أنها تسفر عن عدد لا حصر له من الضحايا بين المدنيين ، ونتيجة لذلك أصبح عدد كبير من شعب السلفادور إما لاجئين أو مشردين داخل بلدهم ، وترتب على ذلك عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة بالنسبة للسلفادور .

٢٢٦- وأحاط الوزراء علمـاً بأنـا انتخـابـات قد أجريـتـ فيـ غـواتـيمـالـاـ وـأنـ حـكـومـةـ جـديـدةـ قدـ شـكـلتـ فيـ ذـلـكـ الـبلـدـ . وـوـرـحـبـواـ عـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ بـسـيـاسـةـ اـضـفـاءـ الطـابـعـ الـدـيمـقـراـطـيـ الـتـيـ شـرـعـتـ فـيـهـاـ تـلـكـ الـحـكـومـةـ الدـسـتـورـيـةـ ،ـ وـفيـ هـذـاـ الصـدـدـ ،ـ أـعـربـ الـوزـرـاءـ عـنـ أـمـلـهـمـ فـيـ أـنـ تـتـمـكـنـ الـحـكـومـةـ الـجـديـدةـ مـنـ اـتـخـادـ الـخـطـوـاتـ الـضـرـوريـةـ لـضـمانـ اـوـسـعـ مـشارـكةـ مـمـكـنةـ مـنـ جـانـبـ جـمـيعـ فـئـاتـ الـسـكـانـ .ـ فـيـ الـبـحـثـ عـنـ حلـ سـلـمـيـ لـلـنزـاعـ الـذـيـ شـهـدـهـ ذـلـكـ الـبلـدـ فـيـ الـسـنـوـاتـ الـاخـيرـةـ ،ـ وـلـتـحـقـيقـ الـمـمارـسـةـ الـكـامـلـةـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ .ـ

-٢٣٧- وأكَدَ الْوَزَرَاءُ مِنْ جَدِيدِ الْحَاجَةِ إِلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْإِسْتِعْمَارِ بِكُلِّ أَشْكالِهِ وَمَظَاهِرِهِ فِي اِمْرِيكَا الْلَّاتِينِيَّةِ وَمِنْطَقَةِ الْبَحْرِ الْكَارِيْبِيِّ ، وَكَرَرُوا تَأْكِيدَ التَّضَامِنِ الْكَاملِ لِبِلَادِنَ عَدَمِ الْانْحِيَازِ مَعَ شَعُوبِ الْمِنْطَقَةِ الَّتِي لَا تَرِدُ خَاضِعَةً لِلْإِسْتِعْمَارِ . وَنَتْيَاجَةً لِذَلِكَ طَالَبُوا بِأَنْ تَقُومَ الدُّولَ الْإِسْتِعْمَارِيَّةَ بِالْتَّنْفِيذِ الْفُورِيِّ لِقَرْرَارِ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ ١٥١٤ (١٥-١٥) فِي تَلْكَ الْأَقْالِيمِ . وَأَعْرَبُوا أَيْضًا عَنْ قَلْقِهِمُ الشَّدِيدُ إِزَاءَ اسْتِخْدَامِ الدُّولِ الْإِسْتِعْمَارِيَّةِ لِبَعْضِ أَقْلِيمِ الْمِنْطَقَةِ كَقَوَاعِدٍ أَوْ كَمَوَانِئٍ لِلسُّفُنِ الْحَامِلَةِ لِأَسْلَحَةِ نُوُويَّةٍ وَلِتَخْزِينِ هَذِهِ الْأَسْلَحَةِ .

-٢٣٨- وَادَانَ الْوَزَرَاءُ عَبُورَ السُّفُنِ الْمَزَوِّدةِ بِأَسْلَحَةِ نُوُويَّةٍ ، وَالاحْتِفَاظُ بِقَوَاعِدِ عَسْكَرِيَّةٍ وَقَوَافِسَ مِنْ خَارِجِ اِمْرِيكَا الْلَّاتِينِيَّةِ وَمِنْطَقَةِ الْبَحْرِ الْكَارِيْبِيِّ ، مُثِلَّ تَلْكَ الْمَوْجُودَةِ فِي كُوبَا وَبُورْتُورِيُّكُو وَفِي جَزِيرَةِ مَالِفِينِيَّا ، وَلَاحَظُوا بَقْلَقَ النِّيَّةِ الْمُتَجَهَّةِ إِلَى اِقْامَةِ قَوَاعِدٍ جَدِيدَةٍ ، مُثِلَّ الْقَاعِدَةِ الْمُعْتَزِمِ اِقْامَتِهَا فِي جَزِيرَةِ اِيْسِترَ ، مَا يُشَكِّلُ تَهْدِيدًا لِلْسَّلَامِ وَالْأَمْنِ فِي الْمِنْطَقَةِ .

-٢٣٩- وَطَالَبَ الْوَزَرَاءُ بِرْفَعِ الْحَصَارِ الْاِقْتَصَادِيِّ الْمُغْرُوبِ عَلَى كُوبَا وَوَقْفِ أَشْكَالِ الْفَضَطِّ الْأَخْرَى الَّتِي تَمَارِسُهَا الْوَلَيَّاتُ الْمُتَحَدَّةُ ضَدَّهَا فُورًا وَبِفِيرِ شَروُطٍ ، وَادَانُوا التَّكْثِيفَ الْأَخِيرَ فِي التَّهْدِيدَاتِ بِالْعَدُوَانِ ، وَانتَهَاكَاتِ الْمَيَاهِ الْاِقْلِيمِيَّةِ لِكُوبَا وَمَجَالِهِ الْجَوِيِّ وَخَصُومَاتِهَا طَلَعَاتِ الْتَّجَسُّسِ ، وَكَذَلِكَ الْحَصَارِ الْمُغْرُوبِ فِي مَجاَلَاتِ الْمَالِ وَالْاِتِّصَالِ وَالْتِجَارَةِ . وَأَكَدَ الْوَزَرَاءُ مِنْ جَدِيدٍ تَضَامِنَ حَرْكَةِ عَدَمِ الْانْحِيَازِ مَعَ كُوبَا وَدَعْمِهَا الْكَاملِ لِمَطْلَبِ كُوبَا الْعَادِلِ بِأَنْ تَعِيدَ الْوَلَيَّاتُ الْمُتَحَدَّةُ الْأَقْلِيمَ الَّتِي تَحْتَلُّهُ قَاعِدَةً غَوَانِتَانَامُو الْبَحْرِيَّةِ بِصُورَةِ غَيْرِ شَرِيعَةٍ وَأَنْ تَعْوَزَ الشَّعْبُ الْكَوْبِيُّ عَنِ الْخَسَائِرِ الْمَادِيَّةِ الَّتِي تَكْبِدُهَا .

-٢٤٠- وَأَكَدَ الْوَزَرَاءُ مُجَدِّدًا ضَرُورَةِ اِسْتِئْصالِ شَافَةِ الْإِسْتِعْمَارِ بِجَمِيعِ صُورِهِ وَمَظَاهِرِهِ وَفَقَاءِ لِقَرْرَارِ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ ١٥١٤ (١٥-١٥) . وَفِي هَذَا الصَّدَدِ كَرَرُوا تَأْكِيدَ دَعْمِهِمُ لِحَقِّ شَعْبِ بُورْتُورِيُّكُو غَيْرِ الْقَابِلِ لِلْتَّمَرُّفِ فِي تَقْرِيرِ الْمَصِيرِ وَالْاِسْتِقْلَالِ وَفَقَاءِ لِلْقَرْرَارِ سَالِفِ الذِّكْرِ ، آخِذِينَ تَهَمَّامًا فِي الْاعْتِبَارِ قَرْرَارِ لِجَنَّةِ الْأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ الْخَامِمَةِ الْمُعْنَيَّةِ بِإِنْهَاءِ الْإِسْتِعْمَارِ الْمُعْتَمَدِ فِي ١٤ آب/اَغْسَطْ ١٩٨٥ .

-٢٤١- وَأَعْرَبَ الْوَزَرَاءُ عَنْ قَلْقِهِمُ إِزَاءِ الْأَنْبَاءِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِوَضْعِ الْوَطَنِيِّينِ مِنْ أَهَالِي بُورْتُورِيُّكُو فِي سَجُونِ الْوَلَيَّاتِ الْمُتَحَدَّةِ وَحَثُّوا ذَلِكَ الْبَلَدَ عَلَى احْتِرَامِ الْحَقُوقِ الْمَدِيَّةِ لِكُلِّ الْوَطَنِيِّينِ فِي بُورْتُورِيُّكُو .

-٢٣٣- وأشار الوزراء بشعب هايتي لاطاحته بالنظام الديكتاتوري الذي وامل على مدى عقود عديدة انتهك الحريات المدنية والحقوق الإنسانية والسياسية لشعب هذا البلد . وأعرب الوزراء ، علاوة على هذا ، عن احترامهم لحق تقرير المصير لشعب هايتي ، وأعربوا عن قلقهم إزاء مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية لهايتي وإدانتهم لها ، لما تشكله من إنكار لحق شعب هايتي في أن يختار بحرية نظامه السياسي والاقتصادي . وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن تأييدهم لكفاح شعب هايتي من أجل الإعمال الكامل لحقوقه الإنسانية .

-٢٣٤- وأعاد الوزراء تأكيد تضامنهم التام مع شعب غرينادا ، وحثوا جميع الدول على احترام حق هذا الشعب في الاستقلال والسيادة وفي أن يقرر باختياره الحر نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولاحظوا أنه على الرغم من قرار الجمعية العامة ٧/٣٨ ، مازال وجود الأفراد العسكريين الأجانب مستمراً في غرينادا ، وحثوا على انسحاب هؤلاء الأفراد فوراً من غرينادا بمقتضى القرار المشار إليه .

-٢٣٥- وأعاد الوزراء تأكيد تضامنهم مع جمهورية سورينام - حكومة وشعبا - فيما تبذله من جهود لصون استقلالها وسيادتها . وبينما أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء استمرار التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير القسرية التي طبقت وما تزال تطبق ضد سورينام فقد أهاطوا علماً مع ذلك ببيان وزير خارجية سورينام ومذكرة أنه منذ اجتماع لواندا حدث بعض التقدم في العلاقات بين سورينام والحكومات المعنية . وأعربوا عن أملهم في أن تستمر هذه العلاقات في التحسن وأن تتحرر من مظاهر القسر أو أي شكل آخر من التدخل وذلك على أساس الاحترام الكامل لحقوق شعب سورينام ومصالحه ورفاهيته .

-٢٣٦- وأعرب الوزراء عن تضامنهم الكامل مع بنما - حكومة وشعبا - في جهودها الرامية إلى تأمين الامتثال الكامل لمعاهدات قناة بنما وحياد هذا الممر المائي الواقع بين المحيطين ، كما أكدوا على أن هذه العملية تسير وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه . بيد أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء ما تنفذه الولايات المتحدة من سياسات وممارسات في منطقة القناة ، تتعوق الامتثال الدقيق لمعاهدات المعنية وبصورة خاصة إزاء تطبيق القانون ٧٠/٩٦ الصادر عن كونغرس الولايات المتحدة مما يتنافى مع المعاهدات المذكورة آنفاً وينتهكها نصاً وروحاً .

-٢٣٧- وجدد الوزراء نداءهم لجميع البلدان بالانضمام إلى بروتوكول معاهدة الحياد الدائم لقناة بنما ، واحترام حياد هذا الممر المائي الواقع بين المحيطين .

-٢٣٧ - ولاحظ الوزراء الجهود التي تبذلها حكومة غيانا لتعزيز استقلالها وسيادتها ولكلفالة مستقبل مأمون لشعبها . وفيما يتصل بالمطالب الإقليمية المقدمة من فنزويلا أحاط الوزراء علما بأن كلا من البلدين عرض على الأمين العام للأمم المتحدة وسائل لتسوية النزاع مع الامتثال التام لاتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ .

-٢٣٨ - وكرر الوزراء تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الأرجنتين في استرداد سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وكرروا دعوتهم لاستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعيه الحميدة . وأكدوا من جديد ضرورة أن يراعي الحل المشار إليه مصالح سكان الجزء على النحو الواجب . وأحاطوا علما مع الارتياح بالاستعداد الذي أبدته حكومة الأرجنتين لاحترام وضمان المحافظة على أسلوب حياة سكان الجزء وتقاليدهم وهويتهم الثقافية ، بما في ذلك استخدام ضمانات وتعهدات ونظم أساسية يمكن التفاوض بشأنها . ومن شأن ذلك ضمان التوصل إلى حل سريع وسلمي وعادل للمشكلة تمثيلياً مع مبادئ ومقررات حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع ومع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٩/٣٩ و ٦/٢١ و ٤٠/٢١ .

-٢٣٩ - ورحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١/٤٠ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وأشاروا بحكومة الأرجنتين لما قدمته من مساهمات جوهرية من أجل التوصل إلى الحل السلمي والدائم للمشاكل المتعلقة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ولاحظوا مع الارتياح أن حكومة الأرجنتين أكدت استعدادها ، بعد صدور القرار ٢١/٤٠ لاستئناف المفاوضات ، كطلب الجمعية العامة . وحث الوزراء حكومة المملكة المتحدة على أن توافق هي أيضاً على استئناف المفاوضات وأن تمتتنع عن اتخاذ مقررات من شأنها إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع بينما لا يزال النزاع على السيادة دون تسوية .

-٢٤٠ - كما أكد الوزراء من جديد أن الوجود البريطاني العسكري والبحري الواسع النطاق في منطقة جزر مالفيناس ، وجورجيا الجنوبية ، وجزر ساندويتش الجنوبية التي يوجد بها ميناء جوي استراتيجي ، يسبب قلقاً بالغاً لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية ويعُوّش تأثيراً ضاراً على الاستقرار في المنطقة .

-٢٤١ - وأشار الوزراء إلى أن إقامة القواعد والمنشآت العسكرية الأخرى ، في أقاليم تابعة ، أمر يعوق تطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥)) ، ولا يتفق مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات السالفة ذكرها .

٢٤٣ - وكرر الوزراء تأييدهم القاطع لمطالبة جمهورية بوليفيا المنشورة والعادلة باستعادة منفذ مباشر ومفید على المحيط الهاڈ تكون لها عليه سيادة كاملة . واقتنياعاً منهم بأن حل هذه المشكلة يهم المجتمع الدولي ، وإذا يشيرون الى أن السلم والأمن الدوليين يدعوان الى مثل هذا الحل ، فقد ناشدوا جميع الدول أن تعلن عن تضامنها مع ذلك الحق غير القابل للتصرف للشعب البوليفي . وأعرب الوزراء عن أملهم في ايجاد حل منصف لهذه المشكلة بتطبيق الاجراءات السلمية المبنية في ميثاق الأمم المتحدة وفي اطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز .

٢٤٤ - وإذا لاحظ الوزراء أن شعب شيلي قد كثف كفاحه من أجل حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية . طالبوا بأن يتمتنع المجلس العسكري عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القمع . وأكدوا من جديد تضامنهم مع الأسماني المنشورة لشعب شيلي من أجل استعادة حریته وحقوقه الإنسانية الأساسية ، واعادة تأكيد سياسة عدم الانحياز التي انتهجهما الرئيس سلفادور أليندي .

٢٤٤ - وكرر الوزراء تأييدهم غير المنشروط لاستقلال بليز وسلامتها القليمية ، كما كثروا احترامهم لحقها في تقرير مستقبلها باعتبارها دولة حرة ذات سيادة داخل حدودها البرية والبحرية . وأكدوا أن أي تهديد أو استخدام للقوة ضد بليز أمر غير مقبول . كما أكدوا مجدداً التزامهم بحل المنازعات عن طريق التفاوض والوسائل السلمية الأخرى .

٢٤٥ - لاحظ الوزراء وجود منطقة في أمريكا اللاتينية حُرّمت فيها الأسلحة النووية بمقتضى معاهدة تلاتيلوكو ، وأكدوا على ضرورة تهيئه الظروف المواتية لتوقع جميع بلدان أمريكا اللاتينية على هذه المعاهدة وتصدق عليها - ولتحترم جميع الدول النووية هذه المعاهدة ، وفي هذا الصدد أدان الوزراء أيضاً ادخال أسلحة نووية إلى المنطقة من جانب أي دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية .

٢٤٦ - ورحب الوزراء بقيام ديمقراطيات جديدة في أمريكا اللاتينية نتيجة لانحسار نظم الاستبداد العسكري في المنطقة ، الأمر الذي يمكن شعوبها من إعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير مصيرهم بحرية كاملة . وفي هذا الصدد ، سلم الوزراء بأنه من المستحب ايجاد حلول سياسية ، وبذل الجهد لدعم تلك العمليات الديمقراطية التي تتسبب مشكلة الديون الخارجية في تقويض استقرارها على نحو خطير ومبادر ، نتيجة لشارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى .

-٢٤٧- وأحاط الوزراء علمًا كذلك بأن الدفاع عن حقوق الإنسان والممارسة الكاملة والفعالة للتعديدية السياسية والأيديولوجية من العوامل الهامة في تقدم شعوب المنطقة.

سابع وعشرون - الارهاب الدولي

-٤٨- أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تصاعد اعمال الإرهاب بجميع أشكاله على
النطاق العالمي بما في ذلك الإرهاب الصادر عن الدولة ، مما يهدد حياة البريء أو
يودي بها ويعرض الحريات الأساسية للخطر ويلحق ضرراً متزايداً بالعلاقات الدولية وقد
يمس السلامة والأمن الإقليميين للدول . وأدانوا جميع الأنشطة الإرهابية سواء كان
مرتكبوها أفراداً أو جماعات أو دولاً ، وعقدوا العزم على التصدي لها بكل وسيلة
قانونية ممكنة وناشدوا جميع الدول أن تفي بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي وأن
تمتنع عن تنظيم الاعمال الإرهابية أو التحرير عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها
ضد دول أخرى ، أو قبول القيام بأنشطة في أراضيها تستهدف ارتكاب مثل هذه الاعمال .

-٤٦٩ وأشار الوزراء ، في الوقت ذاته ، إلى أنه لا يمكن بأي حال من الحالات المساواة بين الإرهاب وبين الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب التي ترزح تحت نظم استعمارية وعثمرية وكافة أشكال السيطرة والاحتلال الأجنبيين وخاصة شعوب جنوب إفريقيا وناميبيا وفلسطين ، وكذلك الكفاح الذي تخوضه حركات تحريرها ضد الجهات التي تقوم بقهرها من أجل تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ عدم الانحياز .

-٤٥٠- وتعتبر أنشطة المرتزقة أو أنشطة الجنود المأجورين جزءاً أساسياً من الإرهاب الدولي ، ومن ثم تشكل جريمة دولية . وفي ضوء ما لأنشطة المرتزقة من آثار ضارة على عدد من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، لاسيما البلدان الأفريقية ، أدت إلى الإخلال بسلم هذه البلدان وسيادتها واستقرارها ، فقد أدان الوزراء بلا تحفظ الهجوم المتممـد الأخير على غانا من جانب عناصر مرتزقة .

-٢٥- وأشار الوزراء في هذا الخصوص الى شتى قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، والمشروع الذي طرحته الامم المتحدة بشأن وضع اتفاقية دولية لحظر تجنييد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، ولفت الوزراء انتباه جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان الغربية ، الى ضرورة الوفاء بالالتزاماتها وفقا

لشئ الاتفاقيات الدولية بشأن حظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وتجيئهم والسماح بعبورهم ، وأكدوا ضرورة معاقبتهم بشدة عند اعتقالهم .

شامن وعشرون - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

٢٥٢- لاحظ الوزراء بقلق أن المنازعات والصراعات بين بلدان عدم الانحياز قد تفاقمت في السنوات الأخيرة وأن بعضها سبب خسائر بشرية ومادية جسيمة لاقتصادات البلدان المعنية وهدد سلم شعوبها وتقدمها وكذلك تماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها . واعتبروا أن استمرار هذه الظاهرة السلبية يقوض دور بلدان عدم الانحياز وجهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين . وكرروا تأكيد الحاجة إلى الالتزام الدقيق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتعايش السلمي ، ولا سيما المبادئ المتعلقة باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية . وذكروا بأن مبدأ تجنب استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يظلان مبدأين جوهريين من مبادئ فلسفة التعايش السلمي التي تدعوا إليها بلدان عدم الانحياز .

٢٥٣- وحث الوزراء جميع بلدان عدم الانحياز على أن تلتزم بمقررات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتنفيذها ، وأن تستفيد إفادهه تامة من إجراءات التسوية الودية للمنازعات على النحو المتوكى في ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوکالات أو الترتيبات الإقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي ترضي بها باختيارها . وأشار الوزراء إلى الفقرة ١٧٠ من اعلان قمة نيويورك ، فطلبووا إلى مكتب التنسيق في نيويورك أن يكشف أعماله من أجل تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل معني بهذه المسألة بغية دراسة جميع المقترنات وتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الشامن القادم لبلدان عدم الانحياز .

تاسع وعشرون - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٢٥٤- أكد الوزراء مجددا وبقوة على تأييد حركة بلدان عدم الانحياز الكامل لغايات اليونسكو وأهدافها ، ولدورها بوصفها المحفل الدولي البارز والأكثر ملاءمة لتحقيق التعاون الدولي بمشاركة عالمية في ميادين التربية والعلم والثقافة والإعلام .

وكروا أنه ينبغي للبرامج والأنشطة المنفذة في إطار ولاية اليونسكو ، أن تعبر عن مصالح جميع البلدان وتطلعاتها وقيمها الاجتماعية والثقافية .

-٢٥٥- وأعرب الوزراء عن أسفهم العميق للإجراء الذي اتخذه بعض البلدان ضد اليونسكو . إذ أنه يمثل انسحابا من التعاون متعدد الأطراف ومن العمل الديمقراطي في إطار المنظمات الدولية ومن ثم فهو يهدد منظومة الأمم المتحدة بأسرها . ووجهوا نداءً ملحاً إلى الدولتين اللتين انسحبتا من اليونسكو لتعيدها النظر في قرارهما .

-٢٥٦- وأحاط الوزراء علماً مع الارتياح بنتائج المؤتمر العام الثالث والعشرين لليونسكو المعقود في صوفيا في تشرين الأول / أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي اتخذ المؤتمر قراراً بشأنها ، وتصميمهم التام على تنفيذها .

ثلاثون - الحق في التنمية

-٢٥٧- أكد الوزراء على ما للبند المعنون "الحق في التنمية" ، الذي هو قيد البحث في أجهزة الأمم المتحدة المعنية ، من أهمية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وحثوا أعضاء الحركة على ايلاء أقصى قدر من الاهتمام إلى هذا البند . وفي هذا الصدد ، أوصى الوزراء بلدان عدم الانحياز بأن تقوم بتنسيق وموامة موافقها خلال مؤتمر القمة الثامن القادم المقرر عقده في هراري ، وذلك بغية تعزيز امكانية اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلاناً بشأن هذا الموضوع في دورتها الحادية والأربعين .

حادي وثلاثون - النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال

-٢٥٨- أكد الوزراء من جديد ضرورة زيادة تكثيف التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في مجال الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري بغية إنشاء النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال الذي يقوم على أساس التدفق الحر والمتوازن للمعلومات . ولاحظوا بارتياح التقدم المحرز في هذا المجال وبصفة خاصة المساهمة الكبيرة من مجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز الذي أنشأ بهدف إنهاء الاستعمار في مجال الإعلام ، والتمهيدي للتقطيعية الاخبارية المت Higgins والحملات التي تشنها وسائل الاتصال الجماهيري ضد بلدان عدم الانحياز وحركات التحرير الوطني .

٢٥٩ - وعلم الوزراء بأهمية مجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز ودوره البارز في الكفاح من أجل انهاء الاستعمار في مجال الإعلام وانشاء نظام دولي جديد للإعلام والاتصال باعتباره وسيلة من وسائل التبادل والتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز .

٢٦٠ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالنتائج التي حققها المؤتمر الرابع لمجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز المعقد في هافانا خلال الفترة ١٧ - ٢٣ دצبر/مارس ١٩٨٦ وأيدوا قراراته وبرنامج عمل هافانا .

٢٦١ - ورحب الوزراء بمقررات مؤتمر وزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز المعقد في جاكارتا في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، بشأن تطوير التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في مجال الإعلام وفي توفير أسلوب واسع النطاق للأنشطة في المستقبل . ولاحظوا مع الارتياح أن اجتماع جاكارتا قد وضع دستور المجلس الحكومي الدولي ومعاييره في صورتها النهائية استجابة لطلب مؤتمر القمة السابع .

٢٦٢ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للأنشطة التي ينطلي بها المجلس الحكومي الدولي لتنفيذ مقررات المؤتمرات العامة لوزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز . وفي هذا السياق ، أحاطوا علما بمذكرة خاصة بالاجتماع الوزاري للمجلس الحكومي الدولي المعقد في داكار في الفترة من ٩ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والتي قام باستعراض وتقدير تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر جاكارتا ، بما في ذلك توصياته بشأن جميع وكالات أنباء عدم الانحياز وهيئة إذاعة بلدان عدم الانحياز .

٢٦٣ - وأكد الوزراء أهمية إسهام مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز في تشجيع تدفق المعلومات فيما بين بلدان عدم الانحياز وطالبوا ببذل المزيد من الجهد للإسراع بهذه العملية . وأعرب الوزراء كذلك عن تأييدهم للمشروع الجديد لنظام المعلومات الاقتصادية التابع لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز .

٢٦٤ - وأكد الوزراء ضرورة إعطاء دفعه جديدة لأنشطة هيئة إذاعة بلدان عدم الانحياز وشددوا على أهمية تمزيق التعاون وتبادل البرامج بين منظمات الوسائل الالكترونية للمعلومات في بلدان عدم الانحياز .

-٢٦٥- وأحاط الوزراء علمًا مع الارتياح بقيام عدد من البلدان بتنفيذ قرار تخفيف تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الذي دعا إليه مؤتمر القمة السابع في نيودلهي ، وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز على تنفيذ هذا القرار الهام عملاً على التدفق الأكشن حرية للمعلومات بين بلدان عدم الانحياز .

-٣٦٦ - وهنالوزراء وكالة الانباء الافريقية (بانا) لاسهامها القييم في الكفاح ضد الاعلام المضلل ولصالح انتهاء الاستعمار واعادة تشكيل هيكل الاعلام ، بهدف اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال قائم على العلاقات السليمة والعادلة ، وشجعوا وكالة الانباء الافريقية على موافلة العمل في هذا الاتجاه .

-٢٦٧- كما لاحظ الوزراء مع الارتياح التطور المثير للتعاون بين حركة بلدان عدم الانحياز واليونسكو ، لاسيما في مجالات الاعلام والتربية والعلم والثقافة ، وهنّاوا اليونسكو على انشطتها المنتظمة ووجهودها المبذولة من أجل اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال .

-٣٦٨- وأعرب الوزراء عن تقديرهم للتعاون الذي تقدمه اليونسكو لبلدان عدم الانحياز ، لاسيما فيما يتصل بتعاونها في الدراسات المعنية بمشاكل الاعلام والاتصال ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتحقيق تدفق في المعلومات أكثر توازنًا بكثير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ولاحظ الوزراء بعميق القلق التحركات الأخيرة التي تقوم بها بلدان معينة لافساد اليونسكو . وحثوا جميع الدول على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتعزيز دور اليونسكو .

-٣٦٩- وأقر الوزراء بالحاجة الى تعزيز التنسيق مع منظومة الامم المتحدة ، بغية تطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال ، واتفقوا على ضرورة دعم ادارة شؤون الاعلام حتى تستطيع زيادة المعلومات التي تأخذ شكل مطبوعات ومواد ممعية - بصرية ، وسلموا باهمية زيادة الوعي العام بالقضايا التي تهم بلدان عدم الانحياز وكفالة تغطية اكثرا تماسكا ومعرفة افضل في المجالات ذات الاولوية مثل قضايا السلم والامن الدوليين ، ونزع السلاح ، وعمليات حفظ السلام ، وانهاء الاستعمار ، وقضىتى فلسطين وناميبيا ، وتعزيز حقوق الانسان ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والعمل العنصري ، والتمييز العنصري ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وادماج المرأة في الكفاح من أجل تحقيق السلام والتنمية ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والنظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال ، وأشاروا بتقدير بالغ على الدور

الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة واليونسكو في دعم التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال .

٢٧٠ - وَادَانَ الْوُزَرَاءَ اسْتِخْدَامَ دُولَةَ مِنَ الدُولِ الإِذَاعَةِ كَوْسِيلَةً لِبَثِّ دُعَائِيَّةَ مُفَادِيَةَ حَدَّ دُولَةً أُخْرَى ، سَوَاءَ كَانَتْ عَضْوًا فِي حَرْكَةِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ أَوْ لَمْ تَكُنْ عَضْوًا فِيهَا ، لَأَنَّ ذَلِكَ يَعْدُ عَمَلاً مُنَاقِضاً لِلْمُبَادِئِ الْأَسَاسِيَّةِ لِلْحَرْكَةِ ، وَلِلنَّظَامِ الدُّولِيِّ الْجَدِيدِ لِلْإِعْلَامِ وَالاتِّصَالِ ، كَمَا يَعْتَبَرُ اِنْتِهَاكًا لِلقواعدِ وَالْمُعَايِيرِ الدُّولِيَّةِ فِي مَجَالِ الْبَثِّ الإِذَاعِيِّ الْمُنَصُوصِ عَلَيْهَا فِي مِيثَاقِ الْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ وَالْقَانُونِ الدُّولِيِّ . وَطَالَبُوا أَيْضًا بَأنْ تَشْوِقَ عَلَى الْفُورِ جَمِيعِ الإِذَاعَاتِ الْمُعَادِيَةِ الْمُوجَّهَةِ إِلَى بَلَدَانِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ .

٢٧١ - وَجَدَ الْوُزَرَاءَ الدُّعَوَةَ إِلَى أَعْضَاءِ الْحَرْكَةِ لِتَقْدِيمِ مَجَمُوعَاتِ كَاملَةَ مِنَ الْوَثَائِقِ الْمُعْتَمِدَةِ لِجَمِيعِ اِجْتِمَاعَاتِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ الَّتِي سَتَعْقِدُ مُسْتَقْبِلًا فِي بَلَادَنَهُمْ إِلَى مَرْكَزِ وَشَاقِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ فِي كُولُومِبِيَّ بِوْصِفَةِ الْمَرْكَزِ الَّتِي تَوَدُّ فِيهِ الْوَثَائِقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمَؤَتمِراتِ وَاجْتِمَاعَاتِ حَرْكَةِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ .

ثاني وثلاثون - الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحركة بلدان عدم الانحياز

٢٧٢ - لاحظَ الْوُزَرَاءُ مَعَ الْإِرْتِياحِ ، أَنَّ مَوْتَمِرَ الْقَمَةِ الشَّامِنَ الَّتِي سَيَعْقُدُ فِي هَرَارِي فِي الْفَتَرَةِ مِنْ ٣٦ آب/أغسْطِسِ إِلَى ٧ أَيُّولُو/سَبْتَمْبَرِ ١٩٨٦ ، سِيَوَافِقُ الذَّكْرَى السَّنِوِيَّةَ الْخَامِسَةَ وَالْعَشِرِينَ لِتَأْسِيسِ حَرْكَةِ بَلَدانِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ أَبْيَانَ مَوْتَمِرِ الْقَمَةِ الْأَوَّلِ الْمَعْقُودِ فِي بَلْفَرَادِ فِي أَيُّولُو/سَبْتَمْبَرِ ١٩٦١ . وَأَكَدُوا الْأَهمِيَّةَ التَّارِيَخِيَّةَ لِهَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ بِالْمُسَبَّبَةِ لِبَلَدانِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ وَشَدَّدُوا عَلَى وجوبِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ هَذِهِ الْفَرْمَةِ لِلْاحْتِفالِ بِهَا بِشَكْلِ لَاثِقٍ وَمَهِيبٍ . وَأَوْصَى الْوُزَرَاءُ ، بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ ، بِعَقْدِ اِجْتِمَاعٍ خَاصٍ فِي أَوَّلِ أَيُّولُو/سَبْتَمْبَرِ مَوْعِدِ اِفْتِتاحِ أَوَّلِ مَوْتَمِرِ قَمَةِ فِي بَلْفَرَادِ ، وَذَلِكَ لِإِحْيَاءِ هَذِهِ الذَّكْرَى السَّنِوِيَّةِ الْخَامِسَةِ وَالْعَشِرِينَ ، وَاعْتِمَادِ اَعْلَانِ يَعِيدُ تَاكِيدَ مُثُلِّ وَمُبَادِئِ وَاهْدَافِ حَرْكَةِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ ، وَأَشَارَ الْوُزَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ تَمَّ اَعْلَانُ أَوَّلِ أَيُّولُو/سَبْتَمْبَرِ بِوْصِفَةِ "يَوْمِ عَدْمِ الْانْحِيَازِ" وَدَعُوا جَمِيعَ الْبَلَدانِ الْأَعْضَاءِ إِلَى الْاحْتِفالِ بِهَذَا الْيَوْمِ بِشَكْلِ لَاثِقٍ فِي بَلَادَنَهُمْ كُلَّ عَلَى حَدَّةٍ مِعَ مَرَاعَاةِ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْافِقُ أَيْضًا الذَّكْرَى الْخَامِسَةِ وَالْعَشِرِينَ لِقِيَامِ الْحَرْكَةِ .

ثالث وثلاثون - الاعمال التحضيرية للمؤتمر الشامن لرؤساء الدول أو الحكومات في هراري

-٢٧٣- أعرب الوزراء عن ثقتهم بأن انعقاد المؤتمر الشامن لرؤساء الدول أو الحكومات في هراري في آب/أغسطس - ١٩٨٦ س يكون مناسبة عظيمة الأهمية في تاريخ حركة عدم الانحياز ، فهو لن يؤكد فحسب مبادئ الحركة وأهدافها بل سيسمم أيضاً في تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين بلدان عدم الانحياز وفعالية الحركة بوصفها عنصراً عالمياً مستقلاً في العلاقات الدولية .

-٢٧٤- وأكد الوزراء أهمية تأمين أوسع مشاركة ممكنة من جانب بلدان عدم الانحياز في الاعمال التحضيرية للمؤتمر الشامن لرؤساء الدول أو الحكومات في هراري ضماناً لنجاحه .

-٢٧٥- وسيتولى مكتب التنسيق في نيويورك مهمة تنسيق الاعمال التحضيرية الازمة للمؤتمر الشامن لرؤساء الدول أو الحكومات ، بالتعاون الوثيق مع زمبابوي ، البلد المضيف ومع الهند ، الرئيس الحالي للحركة . وكما جرى العرف في الماضي ، سيعمل مكتب التنسيق في نيويورك بوصفه اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشامن لرؤساء الدول أو الحكومات .

-٢٧٦- وأحاط الوزراء علماً بمشروع جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر الشامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي تقدمت به زمبابوي (*) .

-٢٧٧- وأحاط الوزراء علماً بالعرض الذي تقدمت به حكومة نيكاراغوا لاستضافة مؤتمر القمة التاسع لرؤساء الدول أو الحكومات في ماناغوا . وسيتم بحث هذه المسألة في مؤتمر القمة الشامن لرؤساء الدول أو الحكومات الذي يعقد في هراري في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

(*) ترد هذه الوثيقة في المرفق السابع لهذه الوثيقة .

بيان بشأن الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة
والتحديات التي تواجه عملية التعددية :
تحديد العقبات التي تواجه كفالة منظمة
الأمم المتحدة وتأديتها لوظائفها والتدابير
الرامية إلى تذليل هذه العقبات

- ١ - نظراً لحدة والاحاج الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة والتحديات التي تواجه عملية التعددية ، أولى الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقد في نيودلهي في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦ ، اهتماماً خاصاً لهذه المسألة ذات الأهمية البالغة للحركة .
- ٢ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تزايد تكرار محاولات اضعاف وتقليل دور منظومة الأمم المتحدة ، وتنويع مبدأ المساواة في السيادة والتسخير الديمقراطي اللذين تقوم على أساسهما ، ومنشأ هذه الأزمة هو تناقض الالتزام تجاه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص تلك الضغوط المختلفة التي تستهدف تقويض التعددية ومنع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بمسوقة فردية وجماعية ، من المشاركة بنشاط في أعمال الهيئات الدولية في منظومة الأمم المتحدة بما يتفق وحقوقها ومصالحها . وفي الوقت نفسه تتعرض قرارات ومقررات هذه الهيئات للتتجاهل بشكل متزايد ، وبذلك يضعف دور الأمم المتحدة كمحفل للتداول والتفاوض بشأن القضايا السياسية والاقتصادية الهامة . ولهذا يحتاج الأمر إلى امتجابة سياسية واقتصادية شاملة ومنسقة لصلاح الحالة . وأكد الوزراء التزام جميع الدول بالتمسك بالالتزام بمبادئ الأمم المتحدة واحترام مقرراتها وقراراتها .
- ٣ - وكرر الوزراء مرة أخرى أن الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الملائم الذي يلعب الدور الرئيسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتسويقة المنازعات والازمات الدولية بالوسائل السلمية ، وفي تأكيد ممارسة حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وفي تعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين على أساس من المساواة في السيادة بين الدول ، وفي إقامة علاقات اقتصادية على أساس من المساواة والعدل ، وكذلك تعزيز سياسة التعايش السلمي والانفراج العالمي ونزع السلاح والتنمية . واعترف الوزراء بأن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة حققت خلال نشاطها الذي استمر ٤٠ عاماً ، نتائج هامة في كثير من ميادين العلاقات الدولية ، وأسهمت في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب . وقد أعلن أعضاء حركة بلدان

عدم الانحياز ، الذين يشكلون ما يقرب من ثلثي أعضاء الامم المتحدة ، والذين يتمسكون بمبادئها ، عن تصميمهم على صيانة منجزات هذه المنظمة العالمية وتعزيزها . وينبغي تتنمية قدرة الامم المتحدة على تحديد المشاكل المحتملة والقائمة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، وعلى الاستجابة لها بصورة منتظمة .

٤ - وأكد الوزراء من جديد أن الایمان بالامم المتحدة أمر رئيسي لحركة بلدان عدم الانحياز وحتى عندما أعطت الامم المتحدة حافزا قويا لعملية انهاء الاستعمار ، حملت الدول الفتية وغالبيتها الساحقة اعضاء في الحركة ، قدرا أكبر من الشراء والتتنوع للمنظمة ، وساعدت على تحويلها إلى هيئة عالمية حقة تمثل الارتباط الحر للدول على أساس المساواة في السيادة وتعكس آمال وتطبعات شعوب العالم بأسره . وكرروا تأكيد عزّهم على الاضطلاع بدور ايجابي في محافل منظومة الامم المتحدة من أجل بلوغ غايات وأهداف الحركة نفسها .

٥ - لاحظ الوزراء بارتياح اشتراك عدد كبير لم يسبق له مثيل من رؤساء دول أو حكومات الدول الاعضاء باشخاصهم ، وخاصة من اعضاء حركة بلدان عدم الانحياز في انشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للامم المتحدة التي جرت في نيويورك . وكان ذلك شهادة على ايمان المجتمع الدولي بالامم المتحدة وشقتها فيها ورغبتها في دعم التعددية . غير أن الوزراء أبدوا أسفهم لانه بالرغم من المرونة التي اظهرتها بلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى فانها لم تتمكن من اعتماد اعلان خاص بهذه المناسبة بسبب الموقف المتعنت لبعض الدول .

٦ - وأكد الوزراء أن بلدان عدم الانحياز قد سعت دائما ، بمشاركة النشطة في الامم المتحدة ، إلى جعل المنظمة أكثر استجابة للحقائق المتغيرة وللتحديات الأخذة في الظهور فيما يتعلق بالسلم والتنمية في اطار دينامي . غير أن اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، الذي يعتبر أمرا مفترضا ضمنيا ولا غنى عنه في هذه العملية ، لم يصادف هو لدى بعض الذين يسعون إلى الحفاظ على موقع القوة المتميزة . ويكمّن عدم قبول هذه العملية الطبيعية في طلب أزمة التعددية ، وبصورة أكثر تحديدا في الهجوم المنسق من جانب هذه الجهات على الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٧ - لاحظ الوزراء أن هذا الهجوم قد اتخذ مؤخرا شكل استعمال القوة المالية للإضرار بعمل المنظمة . وترى بلدان عدم الانحياز بصورة راسخة أن الامتناع عن تسديد

أي جزء من الاشتراكات المقررة في الأمم المتحدة يمثل انتهاكاً متعيناً للالتزامات الواردة في الميثاق، وهو معاهدة شاملة تم الارتباط بها بحرية، وأنه يقتضى بالتالي أسماء النظام الدولي. وأدان الوزراء بصفة خاصة الامتناع عن الوفاء بالاشتراكات المقررة، الأمر الذي يرمي إلى تغيير طبيعة الأمم المتحدة ومقاصدها الأساسية. وأكد أن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ينبغي أن تعالج لهذا السبب على المستوى السياسي بطريقة شاملة ومتكلمة.

٨ - وأكد الوزراء أن التهديد باتخاذ مثل هذه التدابير من جانب واحد أو اتخاذها فعلاً له آثار خطيرة على الاستقرار المالي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وبينما سلمو بالحاجة الملحة إلى التوفير - إلى أقصى حد ممكن - وضرورة تحسين أداء المنظومة وفعاليتها، فقد أعربوا عن عزّهم الراسخ على التمسك بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وديمقراطية العلاقات الدولية، وهي التي تمثل أسماء عمل منظومة الأمم المتحدة. ورغم الوراء أياً من المحاولات أو جميعها الرامية إلى ادخال مناهج لمنع القرار تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وناشدوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القيام بالمثل.

٩ - وأكد الوزراء من جديد استعدادهم لدراسة كل الامكانيات المتاحة في إطار أحكام الميثاق لرفع مستوى أداء وفعالية المنظمة والوفاء بالالتزامات في هذا الصدد. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هذا على أساس وفاء كل الأعضاء بالالتزاماتهم. وفي هذا السياق حثوا جميع الدول الأعضاء على سداد مساهماتها دون ابطاء.

١٠ - لاحظ الوزراء أن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ قد بدأ عمله بالفعل. ومن المتوقع أن يلعب دوراً هاماً في تقديم مقتراحات واقتراحات مفيدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيها خلال دورتها الحادية والأربعين، من أجل تحسين الكفاءة المالية والإدارية للأمم المتحدة. لذلك فإنه مما يزيد من دواعي الأسف أن تمارس مثل هذه الضغوط المالية والسياسية ضد الأمم المتحدة في الوقت الذي بدأ فيه الفريق الرفيع المستوى في أداء مهمته.

١١ - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد كل التدابير الضرورية للتوصل إلى حل جاد ودائم للمشاكل المالية وغيرها من المشاكل التي تواجه

الامم المتحدة . وأكدوا استعداد بلدان عدم الانحياز للتشاور والتعاون مع غيرها من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بغية الوصول الى الترتيبات الملائمة للحفاظ على قدرة المنظمة على العمل وتدعمها بقدر اكبر من الفعالية ، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وأعربوا عن ثقتهم في أن حركة بلدان عدم الانحياز ، انطلاقا من التزامها العميق والدايم تجاه الامم المتحدة ، سوف تلعب دورا حفاظا هاما في هذه العملية . وحثوا الامين العام على اعتماد كل التدابير التي تدخل في نطاق سلطاته والتي من شأنها تخفيف النفقات وجعل اداء المنظمة سلسا ، مع المراعة الكاملة لمصالح بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وقدرة الامم المتحدة على الاضطلاع بواجباتها . ولبلوغ هذه الغاية ، تعهدوا بتاييد جهود الامين العام بصورة شاملة .

١٢ - دعا الوزراء بلدان عدم الانحياز الى تنسيق مواقفها وأنشطتها خلال الدورة المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد ابتداء من ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٦ وما بعده . وفي هذا الصدد ، رحبوا بانشاء الفريق العامل لمكتب التنسيق في نيويورك .

بيان رئيس الاجتماع بشأن النزاع بين ايران والعراق

قدم رئيس اللجنة السياسية الى تقريرا مفاده انه ، بعد مناقشة مطولة للفترتين ٨٦ و ٨٧ من مشروع الاعلان السياسي المتعلقتين بالنزاع بين ايران وال العراق ، تقرر احالة الموضوع الى رئيس الجلسة العامة لاتخاذ مزيد من الاجراءات بشأنه .

وقد اجريت مشاورات مع عديد من رؤساء الوفود المجتمعين هنا .

وشمة شعور سائد على نطاق واسع بأنه ينبغي لنا في هذا الاجتماع أن نعبر عن قلقنا بتجديد النداء العاجل التالي الصادر عن رئيسة حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع في آذار/مارس : ١٩٨٣ :

"ان العراق وايران كلاهما عضو في حركة عدم الانحياز التي تتضمن مبادئها ان جميع الخلافات بين الدول الاعضاء فيها ينبغي حلها بالوسائل السلمية .

" واننا لمحتنعون بأن وضع حد للنزاع الايراني - العراقي من شأنه أن يسهم في تدعيم وحدة الحركة وتضامنها . ولذا فاننا نناشد ايران وال العراق ايقاف الحرب فورا . ان العالم كله يرغب أن يتوقف القتال على الفور وأن يتوصل الجانبان الى سلام شرف وعادل و دائم عن طريق المفاوضات وبالوسائل السلمية ."

المرفق الثاني

الإعلان الاقتصادي

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>المفعحة</u>
١	٩ - مقدمة
١٠	١٥ - الحالة الاقتصادية العالمية
٦	٢٢ - المفاوضات من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد
٢٢	٢٤ - الاستراتيجية الانمائية الدولية
٥	٢٥ - استراتيجية المفاوضات الاقتصادية الدولية
٦	٤٩ - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد
٥	٦٢ - الديون الخارجية
٦٢	٧٠ - التجارة والمواد الخام
٧١	٧٨ - الأغذية والزراعة
٧٩	٨٣ - الطاقة
٨٤	٩٣ - العلم والتكنولوجيا
٩٣	٩٧ - التمنيع
٩٨	٩٩ - الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٠٠	١٠٣ - السيادة على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد
١٠٣	١٠٩ - قانون البحار
١١٠	١١١ - الشركات عبر الوطنية
١١٢	١١٨ - التصرّف وتقديم المعونة إلى ضحايا الجفاف
١١٩	١٢٥ - البيئة والجوانب النوعية للتنمية
١١٩	١٢٤ - الف - البيئة
١٢٥	١٢٥ - الجوانب النوعية للتنمية
١٢٦	١٢٦ - السنة الدولية ليواء المشردين
١٢٧	١٢٩ - حالة اللاجئين والمشردين في إفريقيا

المحتويات (تابع)

الفقرات المضخة

حادي وعشرون - أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض
الفلسطينية المحتلة
ثاني وعشرون - الحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا
ثالث وعشرون - أقل البلدان نموا
رابع وعشرون - البلدان النامية غير الساحلية
خامس وعشرون - البلدان النامية الجزرية
سادس وعشرون - أشد البلدان تأشرا
سابع وعشرون - اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير
المشروع بها
ثامن وعشرون - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
تاسع وعشرون - برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي

أولاً - مقدمة

١ - أكد الوزراء على استمرار صلاحية التقييم الذي أجراه مؤتمر القمة السابعة لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، ومؤداته أن الحالة الاقتصادية الراهنة تبين استمرار الاختلالات وأوجه عدم التوازن الهيكلي . وقد أسفر هذا عن عدم ملاءمة التقسيم الدولي الحالي للعمل من أجل التنمية المتوازنة والمنصفة للاقتصاد العالمي وعن انهيار نظام المدفوعات الدولية . وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء عدم احراز تقدم في معالجة القضايا الملحة التي تواجه بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . ولاحظوا أن التباينات الاقتصادية لم تتناقض وأن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مستمرة في الاتساع ، مما يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وأكدوا من جديد التزام الحركة بمواصلة العمل لإعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي الدولي بهدف إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على العدالة والإنصاف والمساواة والمنفعة المتبادلة .

٢ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لعدم احراز تقدم في تنفيذ المقترنات البشّارة والعملية التي طرحتها مؤتمر القمة السابع لتنشيط حوار حقيقي وفعّال يتسم بالمسؤولية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجالات ذات الأهمية الحيوية للتنمية المستدامة والمطردة والدائمة للاقتصاد العالمي ، وبصفة خاصة لاقتصادات البلدان النامية . وأظهر موقف البلدان المتقدمة النمو تناقضاً في روح التعديلية ولجوءاً متزايداً إلى وسائل العمل الثنائية . وينشأ الجمود المستمر في المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أساساً من الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو في معالجة المشاكل الملحة والأساسية للاقتصاد العالمي ككل ولجميع العناصر التي يتّالف منها . وأكد الوزراء من جديد ايمانهم بمفهوم الترابط القائم على المنفعة المتبادلة والإنصاف والمساواة في السيادة ، وأعلنوا أن النمو المطرد وال دائم للاقتصاد العالمي يتطلب إعادة تنشيط عاجلة لعملية التنمية في البلدان النامية ، وكذلك اتباع نهج متكامل في تشاول قضايا النقد والتمويل والديون والتجارة والتنمية التي باتت متربطة على نحو متزايد .

٣ - وأعرب الوزراء عن استيائهم إزاء الاتجاه المتزايد من جانب كثير من البلدان المتقدمة النمو إلى تقويض التوافق الدولي في الرأي بشأن التنمية ، على نحو ما

جاء ، في جملة امور ، في النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاستراتيجية الانهائية الدولية اللذين شاركت هذه البلدان نفسها في وضعهما ودعوا البلدان المتقدمة النمو الى الدخول في مفاوضات جادة للتوصل الى حلول دائمة لمشاكل التنمية ، وأكدوا من جديد على أنه لا يمكن تحقيق نظام يحقق المنفعة المتبادلة ويستجيب لاحتاجات الجميع إلا عن طريق اجراءات دولية مدروسة وتعاونية . وأعادوا ، في هذا السياق ، تأكيد تأييدهم الكامل لمفهوم التعددية بوصفه الإطار الذي يسمح بتشجيع مثل هذا التعاون ، ومساندتهم للمؤسسات الدولية التي تدعم عملية التنمية في البلدان النامية .

٤ - وأعاد الوزراء تأكيد التزام حكوماتهم التام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتأييدهم القوي للأمم المتحدة ودورها المركزي باعتبارها أهم محفل للحوار والمفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية ، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار تقلص المبادئ والمعايير التي تحكم منظومة الأمم المتحدة والصعوبات التمويلية التي تواجه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات الدولية الأخرى . وفي هذا المدد ، أعربوا عن تفهمهم على موافقة العمل لتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف .

٥ - وأكد الوزراء على الملة المباشرة القائمة بين السلم ونزع السلاح والتنمية . وفي هذا الصدد ، أعادوا تأكيد اقتناعهم بأن التنمية الشاملة والمستقرة ، خاصة في البلدان النامية ، واقامة نظام دولي متوازن له مقومات البقاء تتطلبان وضع حد لسباق التسلح لاسيما سباق التسلح النووي واتخاذ تدابير لنزع السلاح ، لاسيما من جانب الدول النووية الكبرى .

٦ - وأكد الوزراء على أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يطمئن الى تحقيق سلم دائم طالما ظلت التباينات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مستمرة في الاتساع ، اذ لا يمكن تحقيق التنمية المنتظمة إلا في جو من السلم والتعاون . وأعاد الوزراء التأكيد على أن السلم والتنمية مترابطان ترابطاً وثيقاً كما أكدوا مرة أخرى أن التنمية الشاملة والمستقرة واقامة نظام دولي قابل للحياة يتطلبان وقف سباق التسلح واعتماد تدابير عاجلة لنزع السلاح يمكن أن توفر موارد اضافية قيمة لتحقيق التنمية .

٧ - ولاحظ الوزراء بقلق عميق الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه البلدان الأفريقية حيث استمر دخل الفرد في النقصان في حين توقفت عملية التنمية في العديد

من البلدان النامية مما يخفيق من اقتصاداتها الى مستوى الكفاف . ولاحظوا أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الدول الافريقية المعنية في تلبية احتياجاتهما الطارئة أمر جدير بالثناء . ومن الامور الاكثر أهمية أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته السخية للدول الافريقية في جهودها الرامية الى التغلب على هذه الحالة الطارئة والى انعاش تنمية اقتصاداتها بما في ذلك تجديد واعادة تشكيل هيكلها الاساسية الازمة للنمو والتي اصبت بأضرار شديدة . وأكدوا الحاجة القصوى الى مواصلة هذا الجهد وتوسيع نطاقه لاعادة تشكيل هيكل اقتصادات البلدان الافريقية ، وخاصة تأمين نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجية في افريقيا وذلك بتقديم الدعم الكبير والعملي لتنفيذ البرنامج الخالى لانعاش الاقتصادي في افريقيا .

٨ - وأدان الوزراء من جديد وبشدة استخدام التدابير الاقتصادية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لممارسة القسر الاقتصادي والسياسي ضد البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، انتهاكا لحقوق هذه البلدان في السيادة ولقراراتها . وحثوا تلك البلدان على الامتناع عن تنفيذ أو التهديد بتنفيذ القيود على التجارة أو فرض الحصار أو الحظر أو الجزاءات أو أي تدابير قسرية أخرى والتهديد بالقوة أو استخدامها ، الامر الذي يتعارض مع احكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وأكدوا على ضرورة أن يضع المجتمع الدولي حدا لهذه الممارسات . واد يدين الوزراء تلك الممارسات ، فقد أعادوا التأكيد على وحدة بلدان حركة عدم الانحياز وتضامنها في مواجهة كل المحاولات الرامية الى اضعافها وعلى التزامهم بمقاومة تلك التهديدات .

٩ - وأكد الوزراء من جديد التزام أعضاء الحركة بأن يتخدوا ، فرديا وجماعيا ، خطوات فعالة وعملية من أجل الإسراع بإنهاي الاستعمار والامبرialisـة والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية والفصل العنصري والعنصرية وكل أشكال التمييز العنصري والعدوان الأجنبي والاحتلال والسيطرة والهيمنة والتزعة التوسعية والاستغلال وهي أمور تشكل عقبات أساسية تعيق التحرر الاقتصادي للبلدان النامية .

ثانيا - الحالة الاقتصادية العالمية

١٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وأشاروا الضارة على اقتصادات البلدان النامية . وفي هذا السياق أعربوا عن قلقهم

البالغ لزيادة حدة التفاوتات والاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي ، وهي تفاوتات واختلالات تفاقمت بسبب العوامل التي صاحبتها وأدت إلى تعطيل عملية التنمية في البلدان النامية ، وتحمّلها لعبء لا يمكن احتماله من الديون الخارجية ومدفوعات خدمة الديون إلى البلدان الصناعية ، وإلى زيادة حدة مستويات الفقر في مناطق جغرافية مختلفة من العالم النامي . وتشغل هذه الحالة كاهل البلدان النامية بتكليف اقتصادي هائلة من شأنها أن تعرّض توازنها السياسي والاجتماعي الداخلي للخطر وتهدد وبالتالي الاستقرار والأمن الدوليين . وقد شهدت السنوات التي انقضت منذ مؤتمر القمة السابعة معدلات نمو راكرة أو هابطة إلى حد بعيد في معظم البلدان النامية . ولم يؤد الانتعاش الاقتصادي المحدود في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى تحسن ملحوظ في البيئة الاقتصادية غير المواتية التي تواجهها البلدان النامية أو مستقبلها الانمائي . وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد لأن ذلك الانتعاش قائم على أساس أنشطة اقتصادية لا تحفز نمو الطلب على السلع الأساسية التي تتجهها البلدان النامية .

١١ - وأكد الوزراء أن سياسات الاقتراض الكلي التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو ما زالت تعبر عن اهتمامات جزئية وانتقائية لا تحبذ نمو الاقتصاد العالمي ككل أو حدوث اصلاحات هيكلية في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . وعلى العكس من ذلك ، ظلت هذه السياسات مدفوعة باعتبارات ضيقة وقصيرة النظر أدى ، في بعض الحالات ، إلى نقل تكالفة الأزمة إلى البلدان الأكثر تعرضاً للخطر وبصفة رئيسية للبلدان النامية ، أو عبرت عن نية متعمدة لاستخدام القوة الاقتصادية من أجل تحقيق غايات سياسية . وقد اتسمت البيئة الخارجية التي تواجهها البلدان النامية بانخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية ، أدى إلى مزيد من التدهور في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وزيادة الحواجز التجارية الحمائية التي اتخذت أشكالاً أكثر التواء ، وتطبيق قيود تجارية بصورة مارمة على نحو خاص ضد مصادرات البلدان النامية ، وانخفاض الفائدة وسوء الموارد المالية ، وعدم الاستقرار النقدي والمالي ، وارتفاع أسعار الفائدة التي يتعذر تدبّرها ، وتدفق صاف للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، والافتقار إلى الرقابة الفعالة المتعددة الأطراف على سياسات البلدان الصناعية الرئيسية . واستمرت المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض . وكانت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تعاني من ضائق شديدة فيما يتعلق بالموارد . وقد أكد الوزراء من جديد اعتقادهم بأن الأزمة ليست مجرد ظاهرة دورية بل أنها من أعراض اختلالات هيكلية عميقة الجذور .

١٢ - ولاحظ الوزراء الانخفاض المستمر والحاد في أسعار النفط وما نتج عنه من تحول ضخم في الدخل من البلدان النامية المصدرة للنفط الى البلدان المتقدمة النمو ، وأعربوا عن قلقهم ازاء ما سيحدثه هذا من أثر ضار على اقتصادات البلدان النامية المصدرة للنفط وعلى قدرتها على الاستمرار في التنمية . فمن شأن الانتقام الشديد من قدرة هذه البلدان على الاستيراد وعلى مواصلة تقديم المساعدات المالية أن ينجم عنه المزيد من النتائج الضارة على بعض البلدان النامية الأخرى .

١٣ - وأكد الوزراء أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية كانت مدخلاً للقلق البالغ إذ يتعمّن على هذه البلدان أن تواجه - إلى جانب آثار الأزمة الاقتصادية - التأثير المدمر لحالة الجفاف التي طال أمدها . وتقضي الحالة الاقتصادية الحرجية التي تواجهها البلدان الأفريقية والتي اتخذت هذه البلدان بنفسها تدابير عاجلة بشأنها ، اعتماد تدابير اصلاحية على سبيل الاستعجال في جميع المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري مستقبلاً . وتعتبر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا فرصة سانحة ليقوم المجتمع الدولي - لاسيما البلدان المتقدمة النمو - بدعم الجهود المضنية التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل انعاش اقتصاداتها واستئناف تنميّتها المستمرة .

١٤ - وأكد الوزراء أن معدلات النمو البالغة الانخفاض المتوقعة في المستقبل على أساس الاتجاهات الحالية مسألة تبعث على مزيد من القلق ، وأن تصورات النمو المنخفض مستمرة في إحداث آثارها الخطيرة على الاقتصاد العالمي . وبالنسبة للبلدان النامية ، لاسيما أقلها نمواً ، ستكون لمعدلات النمو التي لم تسير معدل النمو السكاني ، آثار فادحة تبطل الجهود الرامية إلى تحسين الأحوال المادية لحياة أغلبية سكان العالم . وعلى الرغم من اعتراف البلدان المتقدمة النمو بأن النمو الاقتصادي على نطاق العالم أمر حيوي للاقتصاد العالمي ، ظلت بعض البلدان الصناعية الكبيرة غير مستعدة لاتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تشغيل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي ولدفع عجلة التنمية في البلدان النامية . ولازال هذه البلدان الصناعية تسعى إلى حلول جزئية في تجمعات محدودة للغاية . وهي ابطاء في نمو الاقتصاد العالمي على نحو أكثر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل الحالية المترابطة في ميادين النقد والمال والديون الخارجية والتجارة وان يحولها سريعاً إلى أزمة حادة في التنمية لاسيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللبلدان ذات الدخل المنخفض . وحتى اذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه ، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية قد لا يزيد في عام ١٩٩٠ إلا بقدر ضئيل عن مستوى في عام ١٩٨٠ ، بل

انه قد يقل عن هذه المستويات بالنسبة للعديد من هذه البلدان . ومتزداد أزمة الديون والتنمية تفاقما ، ومن ثم يتطلب النظام الاقتصادي العالمي اصلاحا شاملـا وإعادة تشكيل شامل لهياكل النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . كذلك لابد من وضع نهج متكامل في المجالات المترابطة للنقد ، والتمويل ، والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

١٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ بشأن الآثار السلبية لنزوح الأفراد المهرة بصورة جماعية من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى البلدان المتقدمة النمو . ورأوا أنه ينبغي دراسة هذه القضية من جميع جوانبها بغية اعتماد تدابير تصحيحية على وجه الاستعجال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ثالثا - المفاوضات من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

١٦ - أعاد الوزراء التأكيد على الصلاحية التامة والأهمية المستمرة للمبادئ والأهداف الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يساعد تنفيذه على ايجاد نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف ويكتفى نموا مضردا للاقتصاد العالمي وتنمية مجتمع للبلدان النامية على وجه الخصوص . ولدى استعراض الوزراء للوضع ، لاحظوا مع القلق ، أنه لم يحدث تقدم يذكر في تنفيذ هذين القراراتين البارزتين على الرغم من مضي اثنتeen عاما على اعتمادهما . وأعربوا كذلك عن قلقهم العميق ازاء المحاولات المستمرة والمترامية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو لابطال المبادئ الواردة في الإعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

١٧ - أكد الوزراء من جديد صلاحية المبادئ والاحكام الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وأعادوا تأكيد وضعها باعتبارها عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأعربوا عن قلقهم العميق لعدم احراز تقدم في اللجنة الخامسة التي اجتمعت في نيويورك في عام ١٩٨٥ لاستعراض تنفيذ أحكام الميثاق ، وأكّد الوزراء مجدداً التقييم الذي تم التوصل اليه في لواندا بشأن تنفيذ الميثاق .

- ١٨ - وفي هذا السياق ، قدم مؤتمر القمة السابع المعقد في نيودلهي عام ١٩٨٣ ، عدداً من المقترنات الواقعية والهامة من أجل تنشيط عملية المفاوضات الاقتصادية

الدولية بغية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتضمنت المقترنات الرئيسية ، بهذه مفاوضات عالمية تجري على مرحلتين ، ووضع برنامج للتدابير العاجلة في المجالات ذات الأهمية الملحة للبلدان النامية ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي للنقد والتمويل من أجل التنمية ، بغية تحقيق اصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الحالي غير الملائم والممجف والعقيم . وأعرب الوزراء عن أسفهم لانه لم يتم احراز أي تقدم في تنفيذ تلك المقترنات ، وذلك بسبب موقف بعض البلدان المتقدمة التمو . وأكد الوزراء على أهمية تنفيذ برنامج التدابير العاجلة لاعادة تشغيل الاقتصاد العالمي .

١٩ - وأعرب الوزراء عن قناعتهم الكاملة بأن المفاوضات العالمية التي اقترحها مؤتمر القمة السادس في اطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٣٨/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، بقيت أهم وأشمل مسعى من جانب المجتمع الدولي لإعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولتحقيق التنمية المعجلة لاقتصادات البلدان النامية ولتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف . وأعربوا عن قلقهم العميق لعدم احراز تقدم نحو بعث المفاوضات العالمية بالرغم من الموقف البشّاء والمرن الذي تبديه البلدان النامية باستمرار . وطلبوها الى مجموعة السبع والسبعين في نيويورك أن توافق جهودها في إعادة تشغيل مناقشاتها بشأن استهلال عملية ذات مرحلتين لبدء المفاوضات العالمية في أقرب وقت ممكن ، وحثوا البلدان المتقدمة التمو على اظهار الارادة السياسية اللازمة حتى يتتسنى البدء في المفاوضات العالمية .

٢٠ - وأعرب الوزراء عن استيائهم لأن الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة ، تلك المناسبة التي كانت بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى تأمل أن تؤدي إلى اعتماد قرارات تسهم في حل المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم اليوم وفي اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لم تسفر عن نتائج ايجابية . وكان مرجع هذا إلى الموقف السلبي المستمر والمؤكد في بعض الحالات الذي اتخذته بعض البلدان المتقدمة التمو . ولاحظ الوزراء بقلق متزايد أن المؤتمرات الدولية المختلفة المعقدة في السنوات الأخيرة لم تسفر عن نتائج تفضي إلى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وإنما أظهرت ، على العكس ، في كثير من الحالات ميلاً في الاتجاه المعاكس .

٢١ - وأكد الوزراء أنه ينبغي لآلية مفاوضات تجرى بين البلدان المتقدمة التمو والبلدان النامية بهدف حل مشاكل مرتبطة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أن تكون ذات طابع عالمي ، وأن تجري في اطار منظومة الأمم المتحدة .

٢٢ - وادان الوزراء مرة أخرى استعمال بعض البلدان المتقدمة النمو لتدابير قسرية ضد بعض البلدان النامية وأعادوا تأكيد انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد وسائل عاجلة وفعالة مثل فرض الحظر أو توقيع الجزاءات الاقتصادية وتجميد الأرصدة للقضاء على هذه الممارسات ، التي تزايدت واتخذت اشكالاً جديدة . وأيد الوزراء تأييداً كاملاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٥/٤٠ وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي تعرضت للقسر الاقتصادي على تزويد الأمين العام للأمم المتحدة بالمعلومات اللازمة لاعداد الدراسة الشاملة المشار إليها في قرار الجمعية العامة المذكور .

رابعاً - الاستراتيجية الإنمائية الدولية

٢٣ - أعاد الوزراء تأكيد استمرار صلاحية أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، كما وردت في مرفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وأكدوا من جديد أن هذه الاستراتيجية تشكل عنصراً رئيسياً لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٤ - ولاحظ الوزراء مع الأسف أنه لم يتم تحقيق جميع أهداف الاستراتيجية بعد مضي خمس سنوات على اعتمادها ، بل إن هذه الفترة زامت أخطر أزمة اقتصادية تعرض لها الاقتصاد العالمي ، وانعكس أثرها السيء على البلدان النامية بوجه خاص . وأحيط الوزراء علماً بالنتائج التي خللت إليها اللجنة المعنية باستعراض وتقدير الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، التي أبىت البلدان النامية موقعها ببناء ومرنة إزاء مفاوضاتها . كما لاحظوا أن هذه اللجنة توصلت إلى نتائج محدودة أضعفتها التحفظات التي أعربت عنها بعض البلدان المتقدمة النمو . وطالبوها بابداء الارادة السياسية اللازمة واظهار قدر أكبر من الالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو لتنفيذ تدابير السياسات الواردة في هذه الاستراتيجية .

خامساً - استراتيجية المفاوضات الاقتصادية الدولية

٢٥ - كانت للمجتمع الدولي مصلحة مشتركة في إعادة تنشيط عملية المفاوضات الاقتصادية الدولية وتعزيز التعاون الاقتصادي من أجل المنفعة المتبادلة لجميع البلدان . ويقتضي التناقص المستمر في توافق الآراء المتعدد الأطراف من أجل التنمية

الذي تم تحقيقه بعناية ، على النحو الذي وضح بين جملة أمور في الاستراتيجية الانمائية الدولية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ونظام التعاون المتعدد الاطراف ، ضرورة التعجيل باحياء الحوار والتدابير التعاونية النشطة في الاطار المتعدد الاطراف للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى . وفي مجتمع يزداد ترابطه ، يكون من غير المجدى أن تسعى بعض البلدان المتقدمة النمو الي تحقيق الازدهار الاقتصادي على حساب الآخرين مع اغفال مصالحهم . وييتطلب التداخل في مشاكل الاقتصاد العالمي انتهاج مجموعة من السياسات والتدابير المتضادة ، لا سيما في مجالات النقد والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

٢٦ - وقد طرح مؤتمر القمة السابعة مجموعة من المقترنات المتوازنة والمترابطة لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بفرض اعادة تشغيل النمو والانتعاش في الاقتصاد العالمي واعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من التكافؤ والمنفعة المتبادلة . وتتضمن تلك المقترنات اجراء مفاوضات عالمية ، ووضع برنامج للتدابير الفورية ، من بينها عقد مؤتمر دولي بشأن النقد والتمويل من أجل التنمية ، وعلى حين وجدت تلك المقترنات ترحيبا واسع النطاق بوصفها بناءة ، حتى من جانب البلدان المتقدمة النمو ، فلم يتحقق ، للأسف ، سوى قدر ضئيل من التقدم الملزم في تنفيذها ، نظرا لانعدام التجاوب من جانب البلدان الصناعية الرئيسية . ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو للمدول عن مثل هذه الاتجاهات السلبية وأكدوا من جديد الحاجة الى العمل في وقت واحد من أجل تحقيق انتعاش مستقر للاقتصاد العالمي ، فضلا عن اعادة تشكيل هيكله بفرض اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٧ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لانه على الرغم من القلق البالغ الذي عبر عنه رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية خلال الدورة التذكارية الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لم يتتسن احراز أي تقدم حقيقي في مجالات أساسية للتعاون ، ولا سيما في مجال التعاون الاقتصادي ، بل انه كانت هناك أدلة على حدوث تراجع في بعض المجالات . ودعا الوزراء الى اتخاذ اجراءات ومبادرات ملائمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الدولية الأخرى بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد العالمي وللبلدان النامية بوجه خاص . وهناك فرصة هامة سوف تنسج خلال انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل احراز تقدم بشأن القضايا المترابطة للنقد والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية . كذلك ستتيح الدورة

المستأنفة للجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ أعمالها في شهر نيسان / أبريل ١٩٨٦ فرصة أخرى لتناول هذه القضايا .

٢٨ - وأكد الوزراء أنه فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالتجارة في سياق الجولة الجديدة المقترحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، يتعين وضع نهج متوازن ومتكملاً يشمل ضمن جملة أمور القضايا المتعلقة بالنقد والتمويل بما في ذلك الدينون الخارجية ، وشددوا على الحاجة لأن تتخذ البلدان المتقدمة النمو موقفاً بناءً يستجيب لهذا النهج .

٢٩ - وأشار الوزراء إلى أن مجموعة الخبراء الخمسة الرفيعة المستوى لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية التي شكلتها رئيسة وزراء الهند الراحلة السيدة انديرا غاندي بوصفها رئيساً لحركة عدم الانحياز ، فقد أوصت أسماءاً قيمةً في إطار دراستها الشاملة للقضايا الجوهرية والإجرائية وتوصياتها الهامة فيما يتعلق باصلاح النظام النقدي والمالي الدولي .

٣٠ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى أن تقوم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بمراجعة وتنسيق سياساتها وبرامجها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وذلك تجاوباً مع الحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة ، وخاصة بالنسبة للقضايا الرئيسية المترابطة - النقد والتمويل والديون والتجارة والتنمية - وأكدوا أيضاً على الحاجة إلى توسيع وتعزيز مواقف بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ومن أجل تطوير الاستراتيجيات وأشراط البرنامج التفاوضي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في المفاوضات المقبلة ، في ضوء اتجاهات وتطورات الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية والدولية .

٣١ - واد احاط الوزراء علماً بالأهداف الموضحة في الفقرة السابقة ، فقد وافقوا من حيث المبدأ على تشكيل لجنة وزارية دائمة للتعاون الاقتصادي . واقترحوا أن ينتهي مكتب التنسيق في نيويورك من وضع إجراءات تشكيل هذه اللجنة الدائمة وتوقعوا في هذا المدد أن ينتهي مكتب التنسيق من تحديد ولاية اللجنة الدائمة وهيكلها والعلاقة بينها وبين الآليات الموجودة في البلدان النامية للمفاوضات . وسوف يقدم مكتب التنسيق في نيويورك تقريره إلى مؤتمر القمة الثامن لكي يقوم رؤساء الدول أو الحكومات بانشاء هذه اللجنة الدائمة .

٣٢ - ولاحظ الوزراء الترابط المتنامي فيما بين البلدان وكذلك بين شتى قطاعات الاقتصاد العالمي ، خاصة في مجالات النقد والتمويل والتجارة والديون الخارجية والتنمية المترابطة .

٣٣ - واد يؤيد الوزراء المساعي الجاربة لحل المسائل الاقتصادية في الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية ، أكدوا مجددا ضرورة اجراء حوار شامل رفيع المستوى لاصلاح الاختلالات الحالية لتشجيع النمو المستمر والمتوازن للاقتصاد العالمي . وفي هذا السياق ، أحاط الوزراء علما مع الاهتمام ، بالفكرة القائلة بأن يجرى مثل هذا الحوار في محفل متعدد الاطراف وملائم في اطار منظومة الامم المتحدة ، وبالمشاركة الكاملة للبلدان النامية ، ولذلك قرروا الاضطلاع بمزيد من المشاورات في هذا الصدد ، بما في ذلك مشاروات تجرى في اطار مجموعة السبع والسبعين ، بغية تقدير الوضع الحالي للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، وتحديد الترتيبات اللازمة لإجراء مثل هذا الحوار من أجل توفير الحافز اللازم لتحرير الجمود في المفاوضات بين الشمال والجنوب .

٣٤ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن تكشف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى نحو تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات سوف يسهم في إعادة تشغيل الاقتصاد العالمي واعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بفرض اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأشار الوزراء الى الاعلان الخاص بالاعتماد الجماعي على الذات بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، الذي اعتمدته مؤتمر القمة السابع من أجل اعطاء دفعة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعبئة كل الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الغاية . وأكد الوزراء أنه يلزم اتخاذ خطوات ملموسة وعملية من أجل التنفيذ الفعال لبرامج التعاون في هذا المجال .

٣٥ - وأكد الوزراء مجددا على الدور الهام الذي تقوم به مجموعة السبع والسبعين في الحوار والمفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو بشأن قضية التنمية ، وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على الحفاظ على وحدتها وتضامنها في مواجهة الظروف المعاكسة ، كما حثوها على العمل الجماعي من أجل التوصل الى حلول لمشاكلها المشتركة .

سادسا - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

- ٣٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم ازاء عدم احران تقدم نحو اجراء اصلاح فعال للنظام النقدي والمالي الدولي . وبانهيار ترتيبات بريتون وودز ، أصبحت الحاجة عاجلة وملحة لانشاء نظام دولي يلبي بالكامل المتطلبات المتنوعة والدائمة التغير للاقتصاد الدولي ولا سيما الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية حتى نهاية العقد وما بعده .
- ٣٧ - وأكد الوزراء ، في هذا الصدد ، على الحاجة الى الانعقاد المبكر للمؤتمر الدولي المعنى بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، الذي اقترحه مؤتمر القمة السابع . وأحاط الوزراء علما بالجهود التي بذلتها مجموعة السبع والسبعين في نيويورك أثناء الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحثوا مجموعة السبع والسبعين على موافقة جهودها من أجل بدء عملية التحضير خلال اجتماعات اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة والتي تعقد في نيسان/ابril وأيار/May ١٩٨٦ . ودعوا البلدان المتقدمة النمو الى أن تشارك مشاركة كاملة ، بطريقة تعاونية وبناءة ، في الشروع في عملية التحضير الازمة لعقد مثل هذا المؤتمر بمشاركة عالمية . وفي هذا الصدد لاحظ الوزراء أن تقرير اجتماع فريق الخبراء رفيع المستوى الذي دعت الى عقده رئيسة وزراء الهند الراحلة يومفها رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز قد أوضح القضايا وقدم مدخلات هامة للمناقشات المقبلة بشأن الجوانب الأساسية والإجراءات المتعلقة بالمؤتمرات المقترن .
- ٣٨ - وأحاط الوزراء علما بالدراسة التي أجرتها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي لتقارير مجموعة الأربعة والعشرين ومجموعة العشرة بشأن اداء النظام النقدي الدولي . وأعربوا عن تأييدهم للمبادرات التي اتخذتها مجموعة الأربعة والعشرين ، ودعوا الى اتخاذ اجراءات فورية لاصلاح النظام النقدي والمالي الدولي بما في ذلك اعتماد التدابير والاليات الملائمة التي من شأنها أن تدعم التموي الاقتصادي العالمي والتنمية العالمية وتسهل عملية تكيف متكافئة ومتناسبة . وأعربوا كذلك عن قلقهم لأن التوصيات التي قدمتها مجموعة الأربعة والعشرين بشأن هذه القضايا لم تلق العناية الكافية من جانب البلدان المتقدمة النمو في المحفل الملائم . وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ اجراء عاجل .
- ٣٩ - وأكد الوزراء أنه ينبغي زيادة حجم دور البلدان النامية في صنع القرار في

المؤسسات النقدية والمالية الدولية من خلال اعادة تشكيل هيكل نظم التصويت الحالية بقصد التوصل الى اداء اكثرا انصافا وفاعلاية لهذه المؤسسات .

٤٠ - وطالب الوزراء بایجاد قدر اكبر من التنسيق بين مجموعة السبعة والسبعين ومجموعة الاربعة والعشرين فيما يفطليان به من اعمال تحضيرية تمهد لانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية .

٤١ - وأكد الوزراء أن النظام النقدي والمالي الدولي القائم ، وخاصة جهازه المؤسسي قد ثبت انه غير ملائم في دعم جهود البلدان النامية لمواجهة المشاكل الناجمة عن حالات العجز الكبيرة بدرجة غير متناسبة في حساباتها الجارية والناجمة عن مؤشرات خارجية . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد على الحاجة الماسة لاتخاذ اجراءات في مجالات من بينها المجالات التالية :

(أ) انشاء نظام نقدي دولي مستقر ومتجاوب من شأنه أن يضمن استقرار أسعار الصرف وتحقيق نمو غير متسم بالتضخم ومستويات ملائمة من السيولة من خلال تنسيق سياسة الاقتصاد الكلية من جانب البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في اطار متعدد الاطراف ينطوي على الاستخدام المتكامل لأدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من أدوات السياسة الضرورية .

(ب) الاشراف الفعال المتعدد الاطراف من أجل ضمان تكيف دولي متناسق ولحد البلدان المتقدمة النمو على اعتماد سياسات لدعم النمو ، وخاصة في البلدان النامية .

(ج) القيام بعمل منسق لتوفير سيولة دولية مناسبة على أساس مؤكدة ومستمرة ويمكن التنبؤ به على نحو متزايد ، وبما يتمشى مع متطلبات نمو الاقتصاد العالمي ويلبي بوجه خاص احتياجات البلدان النامية . وينبغي أن يتضمن هذا جملة أمور من بينها ما يلى :

١١ تنفيذ المقرر الذي يقضي بأن تكون حقوق السحب الخاصة هي الرصيد الاحتياطي الرئيسي للنظام النقدي الدولي . وينبغي في هذا الصدد ، اصدار حقوق السحب الخاصة على أساس سنوي منتظم لضمان زيادة حصتها في الاحتياطيات بشكل تدريجي ؛

١٣١ ربط تخصيص حقوق السحب الخاصة باحتياجات التنمية في البلدان النامية ؟

١٣٢ تخصيص حقوق سحب خاصة قبل نهاية الفترة الأساسية الرابعة يصل مقدارها إلى ما لا يقل عن ١٥ بليون من حقوق السحب الخاصة ، إلى جانب ردم مخصصات محددة لحقوق السحب الخاصة على مدى السنتين التاليتين . ويمكن أن يصل المبلغ المخصص للسنة الأولى إلى مقدار يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ بليون من حقوق السحب الخاصة ، ويتبين أن تحدد احتياجات السنة الثانية في ضوء الظروف ؟

١٤١ كفالة الطبيعة غير المشروطة لحقوق السحب الخاصة وتوزيعها على نحو أكفاء ؟

(د) اجراء تغييرات جوهرية في معايير المشروطية الخاصة بمندوقد النقد الدولي بتحويلها من الانكماش في الطلب إلى تعديلات هيكلية موجهة للنمو وتنطلب اطاله فترات البرامج وزيادة مستويات التمويل . وينبغي أيضا زيادة المرونة في تطبيق معايير المشروطية مع المراقبة الواجبة للأسباب التي أدت إلى حدوث الاختلالات ؟

(ه) التوسيع الكبير في مرفق التمويل التعويضي ، وتجنب الاتجاه نحو التشدد في مشروطيته ، واعادة حِدود فرص الوصول إلى موارده إلى ما كانت عليه ، مع التوسيع في المرفق ليغطي ليس فقط نواحي القصور في الصادرات بل التدهور في معدلات التبادل التجاري القابلة للقياس أيضا ، ونظرا لأن المرفق مخصص لتعويض النقص في عائدات الصادرات ، فإن المشروطية تكون ذات صلة ضئيلة في هذا الصدد ، وينبغي أن تقدم القروض في إطار المرفق على أساس آلي بالفعل ؟

(و) كان التخفيف الكبير في الحدود الرسمية لفرص الوصول إلى موارد المندوقد في السنوات الأخيرة بمثابة خطوة إلى الوراء . ومن ثم يتعمّن الاستمرار في سياسة التوسيع في فرص الوصول إلى هذه الموارد ، الأمر الذي يحتمه ، بين أمور أخرى ، عدم ملائمة الحصص ؟

(ز) احراز تقدم في الاستعراض التاسع للحصص ، نظرا لأن الاستعراض الشامن كان قاصرا عن الوفاء بالمتطلبات الراهنة إلى حد كبير ، وينبغي للحصص ، بوصفها

تتمثل نسبة من التجارة العالمية ، أن تعود مرة أخرى إلى مستوى الـ ١٠ في المائة الذي كان سائدا حتى أوائل السبعينيات . والى أن تتحقق الزيادة الملائمة في الحجم ، ينبغي أن يظل خيار اقتراض مندوق النقد الدولي من المصادر الرسمية الأخرى متاحا .

-٤٢ و أكد الوزراء أن المشاكل الانمائية الحادة التي واجهت البلدان النامية في السنوات الأخيرة ترجع إلى حد كبير إلى التحويلات غير الكافية في موارد التنمية . وأعربوا عن أسفهم للانخفاض في التدفقات التساهلية ولأن هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧٠٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لم يتحقق بعد . إلى حد كبير وهو ما طالبت به الاستراتيجية الانمائية للعقد الانمائي الثالث . وأشاروا مع القلق إلى الانخفاض المستمر والكبير في التدفقات المتعددة الأطراف ، والقروض والاثتمانات المتاحة من المصادر الخاصة ، وحثوا جميع البلدان المانحة أن تعتمد جدول زمانيا للوصول إلى هدف بلوغ المساعدة الانمائية الرسمية نسبة ٧٠٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي مع ايلاء الاهتمام اللازم للهدف المحدد من أجل البلدان ذات الدخل المنخفض . وطالبو بزيادات ملموسة في التدفقات المالية بما فيها تدفقات رأس المال الخام ، وتدفقات موارد المؤسسات المالية الدولية .

-٤٣ ومما يدعو لمزيد من الاسف أن البلدان المتقدمة النمو متعددة في الوفاء بالتزاماتها بنقل الموارد إلى البلدان النامية ، هذا على الرغم من التحسن الكبير في مركزها المالي بسبب انخفاض الأسعار الحقيقية للسلع والمواد الخام بما فيها النفط ، إلا أن أسعار صادراتها المصنعة لم تنخفض بشكل كبير .

-٤٤ وأشار الوزراء إلى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها فرق العمل التابعة للجنة التنمية والمعنية بالتدفقات التساهلية ، وقد أحاطت اللجنة علما ، في جملة أمور ، بأن معظم المعونة كانت منتجة ومفيدة في التنمية ، في حين أن التدابير التي اتخذت ، مثل زيادة فعالية المعونة ، واعادة توزيع موارد المساعدة الانمائية الرسمية ، وزيادة تدفقات هذه المساعدة من مصادر غير تقليدية ، قد أدت في بعض الفروع المحددة ، ولكنها لم تقدم بدليلا حقيقة للاعتماد شبه الكامل على المساعدة التساهلية التقليدية المخصصة . وأكد الوزراء أنه ينبغي وضع برنامج عمل محدد من أجل تنفيذ التوصيات التي وضعتها فرق العمل المعنية بالتدفقات التساهلية .

-٤٥ ولهذا طالب الوزراء الحكومات المانحة بأن تضاعف جهودها على وجه الاستعجال لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية من خلال اجراءات تتخذ في المجالات التالية :

(ا) بلوغ هدف الـ ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي المتوكس للمساعدة الانمائية الرسمية في اقرب وقت ممكن ، على الا يتتجاوز ذلك - بائي حال - نهاية العقد الحالي . وينبغي ، علاوة على ذلك ، بلوغ هدف الـ ١٥,٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي المتوكس كمساعدة انمائية رسمية لاقل البلدان نموا في اقرب وقت ممكن وذلك في اطار زيادة عامة في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لجميع البلدان النامية . وينبغي للمساعدة الانمائية ان تتتوفر لها على اسس مضمونة ومستمرة ويمكن التنبؤ بها ، وأن يجري توزيعها فيما بين البلدان النامية على اساس رشيد ومنصف ، على نحو ما ورد في برنامج العمل الجديد الكبير لصالح اقل البلدان نموا ؛

(ب) تعزيز دور البنك الدولي في مواجهة التحديات الجديدة ليضطلع بالتزامه في مجال التنمية والنمو وتخفيض حدة الفقر ، على نحو ما تضمنته مواد الاتفاقية ؛ وتحقيق ، على وجه الاستعجال ، زيادة في حجم رأس المال العام للبنك ليصل حجمه الى ما لا يقل عن ضعف رأس ماله المصرح به في الوقت الراهن ، وضرورة تحقيق نمو معدل اقراضه بما لا يقل عن ٦,٥ في المائة في السنة بالقيمة الحقيقة . وأعرب الوزراء في هذا الصدد عن قلقهم البالغ إزاء القصور البادي في برنامج اقتراض البنك ، وعن معارضتهم القوية لاي اتجاه للاقراض يقوم على السياسة ، او يربط مساعداته بمشروطية متزايدة على اساس اعتبارات سياسية ؛

(ج) عكس مسار الانخفاض في موارد المؤسسة الانمائية الدولية مع مراعاة الزيادة في متطلبات البلدان النامية الاكثر فقرا وعدم كفاية التنفيذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية وذلك عن طريق الاجراءين التاليين :

١١) الانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات الخامسة بالتنفيذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية والتي ينبغي ان تحقق زيادة في قيمتها الحقيقة تفوق التنفيذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية ؛

١٢) العكس الغوري لاي اتجاه يرمي الى اضعاف نوعية مساعدات المؤسسة الانمائية الدولية عن طريق تشديد الشروط او التمييز بين البلدان ؛

(د) زيادة حجم المرفق الخامس لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعتمادات بموارد اضافية من البلدان المانحة . وينبغي ان تنطبق على هذا المرفق نفس شروط الحصول على قروض وشروط واحكام الاقتراض السائدة في المؤسسة الانمائية الدولية ؛

(ه) تعزيز المصادر الانمائية الاقليمية القائمة بصورة كبيرة وهي المصادر التي تقوم بدور بارز في تنمية البلدان الاعضاء فيها ، وهناك حاجة ملحة لزيادة رؤوس اموالها الاساسية حتى تزيد قروضها على اسامي مضمون ومستمر ويمكن التنبيء به ،

(و) الحفاظ على الخصائص الاساسية لمصارف التنمية الاقليمية ولطبيعتها الاقليمية والتي يجب الا تتغير حتى لا تضر بمصالح البلدان النامية الاعضاء . دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو الاعضاء في تلك المصارف ان تمتلك عن ربط المفاوضات الخاصة بزيادة رؤوس الاموال الاساسية لتلك المصارف او تغذيتها باقتراحات تستهدف احداث مثل هذه التغييرات .

٤٦ - وطالب الوزراء المؤسسات المالية الدولية بأن تزيد على نحو كبير ومنظم من تدفقاتها المالية للبرامج الانمائية في البلدان النامية في الاجلين المتوسط والطويل .

٤٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء الانخفاض الحاد في تدفقات رأس المال الخام الى البلدان النامية في السنوات الاخيرة . و أكدوا على ضرورة عكس هذا الاتجاه فوراً وعلى تحسين فرص وصول البلدان النامية الى الاسواق المالية الخام . ورأى الوزراء ان الاستثمارات الأجنبية الخام يمكن ان تلعب دوراً فعالاً في تحسين النمو والتنمية في البلدان النامية وفقاً للسياسات و التشريعات الوطنية الخامسة بكل منها . ويتبين للمجتمع الدولي ان يضع مدونات فعالة لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا والشركات عبر الوطنية .

٤٨ - وأكد الوزراء على الحاجة المستمرة لتكثيف التزام المؤسسات المتعددة الاطراف بزيادة مساعداتها التقنية للبلدان النامية وحثوا في هذا الصدد على التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم المستوى الكافي من الموارد .

٤٩ - ولاحظ الوزراء مع القلق ان بعض البلدان المتقدمة النمو تمارس ضغوطاً على مؤسسات النقد والمؤسسات المالية الدولية ، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وكذلك على مصارف معينة للتنمية الاقليمية لحمل تلك المؤسسات ، لاسباب سياسية ، على اعتماد شروط واجراءات تنظيم منح القروض لا تتفق واحتياجات التنمية والتعديلات الهيكلية . وحدروا من اعتماد صيغ ساذجة لحل المشاكل الاقتصادية استناداً الى وجهات نظر ايديولوجية لا تأخذ في اعتبارها تنوع الانظمة الاقتصادية والاجتماعية

واعربوا عن رفضهم لآلية محاولة لادخال معايير مشروطية على سياسة الاقتراض في هذه المؤسسات تقوم على اعتبارات سياسية ، وكذلك لزيادة اي نوع من المشروطية .

سابعا - الديون الخارجية

٥٠ - بحث الوزراء من جديد مسألة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، وسلموها بيان هذه المشكلة نتيجة مباشرة للحالة الاقتصادية العالمية السائدة ، وانها تظهر اوجه التفاوت القائمة والنظام الاقتصادي الدولي غير العادل . واعربوا عن قلقهم البالغ ازاء ازمة الديون التي تواجه البلدان النامية ، وعبع خدمة الديون الذي يشغل كاهلها ، الامر الذي يتquin دراسته في السياق الشامل وفي ضوء تأثيره السلبي على تنمية البلدان النامية .

٥١ - واكد الوزراء انه لا يكفي عند تحليل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية اتباع نهج ضيق لا يأخذ سوى جوانبها التقنية او خصائصها الاقتصادية في الاعتبار ، نظرا لان المشكلة قد اتخذت ايضا ابعادا سياسية واجتماعية خطيرة ، وهي جوانب قد تفاقمت بسبب التأثير الشديد الذي تحدثه الاختلالات في النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي . ويقتضي ذلك اتباع نهج سياسي وشامل تشارك فيه البلدان النامية والبلدان الدائنة فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الدولية المشتركة في مسؤولية حل مشكلة مديونية البلدان النامية . واعرب الوزراء عن قلقهم لانه رغم التسلیم الدولي بفداحة ازمة الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية وبآثارها الضارة على الاقتصاد العالمي ، فان المجتمع الدولي لم يتخذ حتى الان الخطوات الالزامية للتوفل الى حل دائم لهذه المشكلة عن طريق التزام سياسي .

٥٢ - وبينما يقر الوزراء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلدان المدينية فيما يتعلق بالديون ، أكد الوزراء مجددا ان الالتزامات المالية التي تعهدت بها البلدان النامية لمانحى الائتمانات من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف قد اصبح من غير الممكن تحملها في الظروف الراهنة . وعلاوة على ذلك ، فما لم يتم ايجاد حلول عاجلة وعادلة ودائمة من جانب المجتمع الدولي ، فسان تلك الالتزامات بسبيلها الى ان تتخطى قدرات اقتصادات بعض البلدان النامية .

٥٣ - ونظرا للطابع المترابط للاقتصاد العالمي فان اي حل دائم لازمة الدين يدعوا الى ان يشترك المديونون والدائنوں في المسؤولية ، والى العدالة والتماثل في توزيع

نفقات التكيف الاقتصادي في اطار شامل وحلول جديدة ومبكرة تؤدي إلى انتعاش سريع لعملية التنمية .

٥٤ - وكرر الوزراء تاكيد رايهم ان سياسات صندوق النقد الدولي لحل قضايا الديون قد ثبت عدم ملاءمتها لأنها لم تأخذ في اعتبارها أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل للبلدان النامية . ومن ثم ، أكدوا ان سياسة صندوق النقد الدولي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مستلزمات نمو الانتاج والعمالة وتحترم قدرة كل بلد بمفرده على وضع خططه التمحيحية وتنفيذها .

٥٥ - وسلم الوزراء بيان البلدان النامية المدينة بذلك جهوداً مضنية للتكيف مما عرضها لعواقب سياسية واجتماعية خطيرة . ومع ذلك ، تبقى عملية التكيف غير متماثلة وغير منصفة لأن البلدان الصناعية لا تبذل جهوداً موازية لوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة على نحو متson او لازالة القيود التجارية واعانات الصادرات او لخنق الاختلالات المالية التي تؤدي إلى اسعار فائدة حقيقية مرتفعة ، تزيد في الوقت الحاضر على المعدلات التاريخية بدرجة كبيرة . وأشاروا إلى ان البلدان النامية اوضحت باستمرار ضرورة معالجة مشكلة الديون على اسس النمو والتكيف ولاحظوا انه رغم ان هذه الحقيقة أصبحت اليوم امراً مسلماً به من جانب البلدان الصناعية الكبرى ، فإن الاجراءات المقترحة حتى ذلك الوقت غير كافية .

٥٦ - واعاد الوزراء التاكيد على الصلة الوثيقة القائمة بين الحل الفعال والدائم لمشاكل الدين الخارجي الخطيرة في البلدان النامية وتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأعربوا عن اقتناعهم بأن إعادة بناء هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية برمتها ، من خلال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد امر اساسي لتنمية ونمو البلدان النامية .

٥٧ - وحث الوزراء حكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية على الدخول في حوار سياسي مع البلدان النامية المدينة من أجل التوصل معاً إلى حلول حقيقة ومتافق عليها لمشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية . وأكدوا على انه يتتعين على المجتمع الدولي ان يتخذ ، من اجل تحقيق هذه الغاية ، سلسلة من التدابير ، منها ، ما يلي :

- (١) التسلیم بالمشاركة في المسؤولية بين البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ؛
- (ب) تخفیف اسعار الفائدة الحقيقة على نحو لا يعتمد على آليات السوق ومد فترات السداد والسماح وتشبیت الديون ؛
- (ج) انشاء مرفق ائتمان جديد في صندوق النقد الدولي بموارد اضافية لتوسيع نطاق التمويل التعیضي من اجل تخفیف عبء خدمة الدين الناجم عن معدلات الفائدة الحقيقة ، التي تتخطى المستويات التاريخية العادیة ؛
- (د) اعادة المبادرة بتقدیم التدفقات المالية من اجل التنمية ؛
- (ه) احداث تغییر جوهري في معايير المشروطية التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية ؛
- (و) ضمان الا يؤدى اى تنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الاخرى الى مشروطية متداخلة ؛
- (ز) تحديد مدفوعات خدمة الديون بنسبة مئوية من حصيلة المصادرات تتمشى مع الاحتياجات الانمائية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ؛
- (ح) وضع آليات جديدة لمساعدة البلدان النامية المدينة التي لا تتمكن ، بسبب عوامل خارجية معاکسة ، من الوفاء بالتزاماتها قبل المؤسسات النقدية والمالية المتعددة الاطراف وفقا لجداول زمنية محددة ؛
- (ط) التمييز بين الديون القائمة وبين التدفقات الائتمانية الجديدة ، من اجل تحديد مدفوعات الفائدة وتوفیر حواجز لتدفقات جديدة من الاموال الى البلدان المدينة ، وذلك في حالة البلدان التي لديها ديون ضخمة قبل منظومة الممارسات الدولية ؛
- (ى) زيادة فرص وصول صادرات البلدان النامية الى الاسواق في البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة والتنفيذ الفوري لتعهدات البلدان المتقدمة الشمل فيما

يتعلق بوقف الحمائية والتراجع عنها ، وعكس الاتجاه نحو الممارسات التي تشير الى اضطراب في الاسواق والتجارة القائمة على التمييز والتحايل ؛

(ك) تعزيز اسواق السلع الاساسية من اجل ضمان اسعار عادلة ومجريمة للم المنتجين ؛

(ل) معاملة خاصة لأشد البلدان فقرا وأقلها نموا في حل مشاكل ديونها الخارجية الخطيرة .

٥٨ - ودعا الوزراء الى التنفيذ الفوري وال الكامل للقرار (١٦٥) (دإ - ٩) لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، و توصيات الاستعراض التصفي الشامل لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات المعقود في عام ١٩٨٥ .

٥٩ - ودعا الوزراء البلدان الدائنة المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والمصرفية المتعددة الاطراف الى اعتماد تدابير ملموسة بصورة عاجلة من اجل حل مشكلة المديونية في افريقيا ، على ان تتضمن مثل تلك التدابير ، اجراءات بشأن شروط الديون الخارجية الراهنة وتوفير موارد مالية اضافية بشروط ميسرة لمساعدة البلدان الافريقية المديونة في استئناف عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

٦٠ - ودعا الوزراء الى زيادة تبادل المعلومات بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى عن خبرتها في التفاوض على الديون ولتعزيز التعاون فيما بينها في التوصل الى حلول عادلة ودائمة لمشكلة الديون ، تشمل عقد اجتماع استشاري لكافة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المعنية في الوقت المناسب .

٦١ - واعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود التي بذلتها مجموعة السبع والسبعين لبقاء مشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية قيد الاستعراض المستمر ، في الامم المتحدة من مجموعة السبع والسبعين بشأن "أزمة الديون الخارجية والتنمية" واعربوا عن التزامهم بمشروع القرار المقدم في الدورة الأربعين للجمعية العامة لامم المتحدة . ولاحظوا انه اثناء الدورة الأربعين ، اعرب معظم رؤساء الدول والحكومات في البلدان الدائنة المتقدمة النمو عن الحاجة الى السعي للتوصل بحل لازمة الدين . ورأى الوزراء ، في هذا الصدد ، انه يتطلب امعان النظر في مشكلة الديون الخارجية

اثناء الدورة الأربعين المستأنفة للجمعية العامة ، وانه نظرا لأهمية هذه المسألة ، يتبعين ان تصبح بندًا مجددًا في جدول اعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة لامم المتحدة .

٦٢ - كما اشار الوزراء بارتياح الى نتائج الاجتماع الاخير الثالث والثلاثين لوزراء مجموعة الاربعة والعشرين المعنى بالشؤون النقدية الدولية والمعقود في بوينس آيرس ، في جملة ميادين منها الديون ، وتحويل الموارد واصلاح النقد الدولي .

ثامنا - التجارة والمواد الخام

٦٣ - رأى الوزراء ان الازمة الاقتصادية العالمية اوجت بيئنة غير مواتية للغاية لمشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية . وفي هذا السياق ، سلم الوزراء ان اهم مميزات التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات المصدرة من البلدان النامية تتمثل في عدم استقرار السوق واتجاه اسعار هذه المنتجات الى الانخفاض الشديد والمستمر والافتقار الى فرص الوصول الى اسواق البلدان المتقدمة النمو وتكتيف الحمائية والمنافسة المجنحة التي ترجع الى قيام البلدان المتقدمة النمو باعانته الصادرات والتفوّذ الهائل للشركات عبر الوطنية لبعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتحديد الاسعار نتيجة لسيطرتها على الاسواق الرئيسية لهذه المنتجات .

٦٤ - ولاحظ الوزراء بقلق ان حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية قد ارتفعت من ٢٠,٦ في المائة الى ٢٦,١ في المائة فقط في فترة السنوات العشرين الممتدة من ١٩٦٢ الى ١٩٨٢ . كما ان حصتها من المصنوعات بلغت ١٠,٩ في المائة فقط . وخلال هذه الفترة ، حدث تغير في اتجاه التجارة ، فزادت الصادرات من البلدان النامية الى بلدان نامية اخرى من ٢٢ في المائة الى ٣١,٥ في المائة ، بينما حدث هبوط في حصة صادرات تلك البلدان الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى . ومن ناحية اخرى ، زادت صادرات البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية في مجال المصنوعات بنسبة ٥٤,٤ في المائة فيبلغت ٧٥١,٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، اي بنسبة ٢٨ في المائة من صادراتها الاجمالية . لذا فانه في الوقت الذي بدأت فيه البلدان النامية تصدير المزيد من السلع المجهزة والمصنعة تدريجيا ، كانت حصة المنتجات التي صدرت لا تزال صفرية واعتمدت اعتمادا شديدا على صادرات السلع الاساسية والمواد الخام . وقد اتاحت في الوقت نفسه ، اسواقا رائجة لصادرات البلدان المتقدمة النمو .

٦٥ - واعرب الوزراء عن قلقهم العميق تجاه الانخفاض المستمر في اسعار السلع الاساسية المصدرة من البلدان النامية والتدور في معدلات تبادلها التجارى ، الامر الذى زاد من تفاقم صعوبات ميزان مدفوعاتها وادى الى حدوث نقل عكسي للموارد . وقد حيث انهيار للترتيبيات السلعية واضطراب في اسوق السلع الاساسية ولم تكن هناك اية محاولة جادة على المستوى الدولي لتصحيح هذا الاتجاه .

٦٦ - وقد استمر نظام التجارة المتعدد الاطراف يتعرض للتهديد بسبب تكاثر الترتيبات القطاعية وما يسمى بالترتيبيات الطوعية لتقيد المصادرات ، وغير ذلك من الاجراءات المراوغة لتفادي تنفيذ احكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . ولم يحرز اي تقدم جوهري في تنفيذ برنامج العمل الثنائى اعتمد في الدورة الوزارية لمجموعة "غات" المعقدة في عام ١٩٨٢ بسبب الموقف الثنائى اتخذته بعض البلدان المتقدمة النمو . وقد عانى نظام مجموعة "غات" من عدم كفاءة وفعالية آلية تسوية المنازعات وإعمال الحقوق ، مما ترتب عليه عدم امكان حماية حقوق البلدان النامية او إعمالها . وقد ادى عدم وجود تفاهم شامل بشأن الضمانات الى وضع حاجز امام صادرات البلدان النامية ، خاصة في ذات المجالات التي حققت فيها تفوق نسبي . وعلاوة على ذلك ، اتخذت اجراءات لتقيد التجارة على اساس تمييزى ضد البلدان النامية وقد عملت البلدان الصناعية على إدامتها ، بدلًا من اعتماد تدابير مناسبة للتكييف . وكان هناك تكثيف للتدابير الحمائية وظل حوالي ثلث صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو يواجه حاجز من نوع او آخر . كذلك كان هناك اتجاه متزايد نحو اجراء استقصاءات غير مشروعة بحجة مكافحة الاغراق والتعويف ، وقد ادت هذه الى اضطراب صادرات البلدان النامية . واحياناً كثيرة جرت محاولات لاتخاذ اجراءات ، عن طريق تدابير سياسية تجارية لا مبرر لها ، لمعالجة المشاكل الناجمة عن السياسات الوطنية التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو في مجالات النقد ، والمال ، واسعار الصرف والميزانيات ، وقد ادى ذلك الى تعزيز قوى الحمائية . ولذا كانت التدابير الاقتصادية الكلية المنسقة ضرورية في تلك المجالات ، وذلك بالمشاركة الكاملة للبلدان النامية .

٦٧ - واعرب الوزراء عن خيبة املهم لعدم احران تقدم في المفاوضات في المجالات الرئيسية للتجارة الدولية ومسائل التنمية ذات الصلة . بل ان الاتفاقيات التي نجحت عنها لم تكن فعالة او مجدية . فالمندوب المشترك للسلع الاساسية ، الذي تم التوصل الى اتفاق بشأنه في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، لم يدخل بعد حيز التنفيذ . وجرى التفاوض على اتفاقيات قليلة للغاية بشأن السلع الاساسية ؛ وقد افتقر معظمها الى آليات فعالة

وانهار بعضها . ولم يتبق قانون فعال بشأن الممارسات التقىيدية للتجارة او في مجال نقل التكنولوجيا . وقد اخفقت الجهود التي بذلتها البلدان النامية لجعل مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالمارسات التجارية التقىيدية قانوناً ملزماً شرعاً ، على حين لم تفلح الجهود المبذولة للتوصل الى مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا نتيجة للموقف السلبي المستمر لبعض البلدان المتقدمة النمو ازاء الفحول المتعلقة بالمارسات التجارية التقىيدية والقانون الواجب التطبيق وتوسيع المنازعات . وقد بذلت في المسائل المتعلقة بتجارة المنتسوجات - محاولات لتوسيع النظام التمييزي الموجه ضد البلدان النامية . ولم يحدث اى تقدم هام سواء في القطاع الزراعي او في مجال المنتجات المدارية . وقد ادمجت عناصر دخيلة في مشاريع نظام الافضليات المعمم لبعض البلدان وقد ميزت هذه ايضاً بين البلدان النامية . ويجرى تمييع المعاملة التفضيلية الاكثر مواطنة للبلدان النامية بل الشائكة .

٦٨ - وبقية تشجيع تجارة البلدان النامية وتنميتها دعا الوزراء الى ما يلى :

(١) وجوب اجراء مناقشات من اجل التوصل الى نتائج في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بشأن المسائل المتراكبة المتمثلة في النقد ، والمال والتجارة والتنمية . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو اتخاذ اجراء منسق في مجال النقد والمال ، وتدابير التكيف المناسبة التي من شأنها ان تؤدي الى توسيع تجارة البلدان النامية وان تسهم في تحويل موارد حقيقة اليها . وينبغي اتخاذ كل التدابير الضرورية لتعزيز الاونكتاد بهدف بلوغ هذه الاهداف . وللهذا الغرض ، يتعمق على امانة الاونكتاد ان توفر الدراسات التحليلية الضرورية لدعم مقاوضات مكثفة وهادفة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي .

(ب) ١١) ينبعى للدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز التي لم تصدق بعد على اتفاق المنشئ للمندوق المشترك ان تفعل ذلك دون مزيد من الابطاء . والى جانب ذلك ، دعا الوزراء الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، بصفة خاصة ، فضلاً عن البلدان الأخرى المتقدمة النمو التي لم تصدق على الاتفاق بعد ان تفعل ذلك دون مزيد من الابطاء من اجل تمكين الصندوق من الدخول في مرحلة التشغيل .

١٣١ ينبغي تعزيز الاتفاques الدولية القائمة بشأن السلع الأساسية عن طريق التعاون بين البلدان المنتجة والمستهلكة بغية ادخال آليات فعالة في هذه الاتفاques لتحقيق الاهداف المتمثلة في استقرار السوق والاسعار المجزية للمنتج والمناسبة للمستهلك .

١٣٢ ينبغي أن يكفل صندوق النقد الدولي توسيع مرفق تمويل المخزون الاحتياطي وتحريره بدرجة كبيرة .

١٤١ ينبغي تقديم الدعم للعمل الجارى في اطار الاونكتاد بشأن النقص المتعلق بالسلع الأساسية في حصائل صادرات البلدان النامية .

١٥١ ينبغي تعزيز التعاون الدولي من اجل زيادة مشاركة البلدان النامية في تجهيز السلع الأساسية وتسويقهَا وتوزيعها .

١٦١ ينبغي استمرار التعاون فيما بين البلدان النامية المنتجة - المصدرة للمواد الخام بغية تعزيز اتحادات المنتجين القائمة وانشاء اتحادات جديدة .

(ج) ينبغي زيادة تحسين نظام الافضليات المعتمم من حيث أدائه وعدد المنتجات المشمولة ، ويجب ان تمتد المشاريع القائمة الى جميع البلدان النامية . ويتعين على البلدان المتقدمة النمو القضاء على جميع اشكال التمييز ، وكذلك التدرج بين البلدان النامية ، بما في ذلك التعرifات الجمركية التصاعدية المعتمدة على مستوى التجهيز .

(د) ينبغي للاهداف الرئيسية لالية جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ان تتمثل في صون وتعزيز نظام التجارة المتعدد الاطراف بشكل يؤدي الى تعزيز النمو والتنويع السريعين لتجارة البلدان النامية ، والى تحسين الحصائل الحقيقية للبلدان النامية من صادراتها والحماية الكاملة لمصالح وحقوق البلدان النامية ، مع السماح بمعاملة تفضيلية فعالة واكثر موافاة للبلدان النامية . ان الحالة السائدة ، التي تتميز بالعديد من التحولات والانحرافات عن مبادئ مجموعة "غات" من جانب البلدان المتقدمة النمو ، لا يمكن قبولها كأساس لقيام اية مفاوضات في المستقبل . وبناء على ذلك ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ان تقوم ، ضمن اطار

مجموعة "غات" ، باملاحضرى الذى لحق بنظام "غات" ، وخامة بمصالح البلدان النامية .

١١) ومن الضرورى ، كشرط اساسي لجولة جديدة هادفة في اطار مجموعة "غات" ان يتم ما يلى :

(ا) ان تقدم البلدان المتقدمة النمو في بداية الجولة الجديدة تعهدا اكيدا وجديرا بالثقة بشأن الجمود يكون نافذا عند بدء الجمولة الجديدة . وينبغي ان يكون هذا التعهد خاصا لرقابة متعددة الاطراف ؛

(ب) ان تقدم البلدان المتقدمة النمو تعهدا بان تتراجع ، في فترة قصيرة ومحددة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، عن التدابير غير المتمشية مع اطار عمل مجموعة "غات" او الخارجة عليه في جميع القطاعات ؛

(ج) ان يقدم جميع المشاركين تعهدا بالتفاوض على اساس الاولوية على اتفاق شامل بشأن الضمانات يستند الى مبادئ مجموعة "غات" وخامة عدم التمييز ، على ان تشمل جملة امور من بينها العناصر الواردة تفصيلا في برنامج عمل وزراء "غات" لعام ١٩٨٦ .

١٢) وتنقلي اشاعة الثقة واعطاء مصداقية للاعمال التحضيرية للجولة الجديدة من المفاوضات احرار تقدم صريح في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاعلان الوزارى الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وينبغي في هذا الصدد تحرير تجارة المنسوجات باتخاذ وسائل محددة تكفل عودة تجارة المنسوجات في اطار زمني قصير الى اتباع القواعد العادلة التي وضعتها مجموعة "غات" .

١٣) ينبعى ان تلقى المجالات التالية اهتماما على سبيل الاولوية خلال الجولة الجديدة :

(ا) ضرورة تنفيذ احكام وقرارات مجموعة "غات" بشأن المعاملة التفضيلية والاكثر مواتاة على نحو مجد وفعال ، مع الاهتمام بوجه خاص بحال

ومشاكل أقل البلدان نموا بين البلدان النامية بفية دفع عجلة التنمية فيها من خلال حصولها على حصة عادلة من منافع التجارة .

(ب) يتبين تحقيق مطلب البلدان النامية القائم منذ وقت طويلاً بإمكانية وصول المنتجات المدارية ، الأولية والمجهرة بغير قيود ومعفاء من الرسوم الى اسواق البلدان المتقدمة النمو وذلك خلال فترة قصيرة ومحددة .

(ج) يتبين ان تهدف المفاوضات ، فيما يتعلق بالقطاع الزراعي ، الى تحرير التجارة في مجال الزراعة والقاء المادرات المدعومة من المنتجات الزراعية التي تناقص صادرات البلدان النامية ، ويتبين كذلك القاء الزيادة المتماءدة للتعرفات وتكثيف التدابير غير الجمركية في المراحل المتقدمة لتجهيز المنتجات الزراعية والمنتجات القائمة على الزراعة بفية تشجيع عملية التنمية وتوسيع نطاق الانتاج ذى القيمة المضافة الاكثر ارتفاعاً في البلدان النامية وفي صادراتها .

(د) يتبين اجراء مفاوضات من اجل تخفيف والقاء القيود الكمية والتدابير ذات الاشار المماثلة .

(هـ) يتبين ايجاد الطرق والوسائل التي تخفف على نحو فعال من التأثير المعمق للممارسات التقييدية في مجال التجارة ، ولاسيما فيما يتصل بالشركات عبر الوطنية ، بفية ضمان عدم تأثير هذه الممارسات على التجارة الدولية ، من خلال كبح المنافسة وتقييد الوصول الى الاسواق ودعم السيطرة الاحتكارية .

(و) يتبين تحسين وتعزيز الية تسوية المنازعات واعمال الحقوق لمجموعة "غات" بهدف حماية حقوق البلدان النامية .

(ز) يتبين القاء تمديد التعريفة الجمركية في اسواق البلدان متقدمة النمو .

١٤) سلم الوزراء بأنه ليس للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ولاية في مجال الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار . ورأى الوزراء ان الخدمات قد شملت طائفة من الانشطة الاقتصادية المترافقية للغاية . ويتمثل بعض هذه الخدمات ، باستقرار السكان او تحركهم ، او ترتبط ارتباطا وثيقا بالهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلد وهناك الى جانب ذلك الوكالات الدولية التي تقدم بالفعل بعض الخدمات المحددة . وفي ضوء هذا ، فإن مسألة ضرورة او جدوى القيام بعمل دولي في اي قطاع من قطاعات الخدمات ، ومدى اثره على البلدان النامية ، تحتاج الى دراسة شاملة .

وأعلن الوزراء بشكل قاطع انهم يرفضون ربط الحصول على سلع البلدان النامية بأى تنازلات من جانبها في مجالات الخدمات اذ ان من عواقب هذا زيادة حدة الاختلال القائم في النظام الاقتصادي الدولي .

١٥) تدخل البلدان النامية مرحلة تحضيرية تنسق فيها مواقفها . وهي تحدث على احرار تقدم في اللجنة التحضيرية حول القضايا التي تهمها .

٦٩) - وسلم الوزراء بالأهمية المتزايدة للتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، خاصة في سياق التدهور العام في المناخ التجاري الدولي والتداير الحمائية التي واجهتها مادرات البلدان النامية في البلدان المتقدمة النمو . ولايشكل التعاون فيما بين البلدان النامية بديلا عن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . بيد ان تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية سيقلل من اعتقادها على البلدان المتقدمة النمو ويمكنها من ان تلعب دورا ا اكثر ديناميكية في المحافظة على النمو والتنمية في العالم . واحاطوا علما مع الارتياح بنتائج مؤتمر وزراء التجارة المعقود في نيودلهي في تموز/يوليو ١٩٨٥ بدعوة من حكومة الهند والذى اضفى قوة دفع على الجهود المبذولة من اجل التوصل الى نظام شامل للافضليات التجارية والذى كان احد العناصر الرئيسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وحثوا بلدان عدم الانحياز والاعضاء الآخرين في مجموعة السبع والسبعين على ان يشاركون بهمة في الاعمال التحضيرية التي تجرى في جنيف من اجل ضمان بدء المفاوضات في ايار/مايو ١٩٨٦ .

٧٠ - واعرب الوزراء عن قلقهم لتمديد الحظر التجارى الكامل الذى فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا في ايار/مايو ١٩٨٥ ، في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام ، انتهاكا لحق نيكاراغوا في السيادة وتقرير المصير . ورفق الوزراء بشدة تمديد هذا الحظر ضد نيكاراغوا ودعوا إلى رفعه ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٨٤٠ .

تاسعا - الأغذية والزراعة

٧١ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ التدهور المستمر والخطير في حالة الأغذية والزراعة في عدد كبير من البلدان النامية وخصوصا في إفريقيا ، وأكدوا مجددا الحاجة الملحة إلى ابقاء قضايا الأغذية والزراعة في بؤرة اهتمام العالم . وأكدوا من جديد ضرورة النظر بموربة شاملة في اتخاذ اجراء دولي لمعالجة مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية وذلك في ضوء الابعاد المختلفة لهذه المشاكل ومن منظور مباشر على الأجلين القصير والطويل . ودعوا في هذا السياق إلى زيادة الدعم الدولي وتحويله إلى عامل دائم لبلوغ الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية في البلدان النامية .

٧٢ - ولاحظوا بقلق حالة الركود التي سادت عملية الالتزام بتقديم موارد خارجية للقطاع الزراعي ، وخاصة الانخفاض في التدفقات التساهلية ، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على القيام بعمل حازم لعكس هذا الاتجاه ، من خلال جملة أمور منها زيادة مساهماتها في الوكالات المتعددة الأطراف مع مراعاة الحالة المالية الصعبة التي تواجهها وكالات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يستخدم موارده لتطوير الزراعة . ورأوا أن من الضروري اتخاذ خطوات فورية لعكس مسار تدفق الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . واقترحوا اعتماد برنامج دولي خاص للمعونات الغذائية والمساعدات المالية من أجل تخفيف حدة الحالة في تلك البلدان النامية ، التي تعاني من عجز مزمن في الأغذية ، وخاصة في إفريقيا .

٧٣ - وأكد الوزراء من جديد أن الحق في الحصول على الغذاء حق إنساني عالمي وأساسي يجب كفالته لجميع الشعوب وأدانتوا بشدة استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي وحدروا من فرض أي نوع من الشروط للحصول على المعونات الغذائية . كما أكدوا مرة أخرى أن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالاغذية والزراعة يعد أمرا ضرورياً لتحسين الأحوال الاقتصادية ودعم الامن الغذائي . وشددوا في هذا السياق على ضرورة توريد الأغذية في الوقت المناسب إلى أولئك الذين يحتاجون إليها ، ولاسيما في بلدان

افريقيا وفي أقل البلدان نموا ، وضرورة مساعدة البلدان المتلقية على تطوير وتعزيز طاقاتها السوقية والادارية ، فضلا عن نظم التوزيع فيها . وحثوا على دعم نظام المعلومات والانذار المبكر العالمي في مجال الاغذية والزراعة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة (الفاو) . وأكدوا أيضا على أهمية انشاء وتحسين الانظمة الوطنية والاقليمية للانذار المبكر . كما رحبوا بالتدابير التي اتخذها برنامج الاغذية العالمي من أجل ضمان توريد المعونة الغذائية على وجه السرعة وفي الوقت المناسب ، الى جانب وضع نظام للمعلومات للتوزيع كافة المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية بشكل منتظم ولتسهيل التنسيق في التخطيط والتنفيذ .

٧٤ - وأكد الوزراء الحاجة الى تعزيز التعاون على الصعيد دون الاقليمي ، والاقليمي ، وفيما بين الأقاليم بشارة تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية . وطلبو الى هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة اعطاء الأولوية لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة .

٧٥ - وكرر الوزراء في هذا السياق تأكيد دعوة مؤتمر القمة السابعة لانشاء نظام أمن غذائي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٧٦ - وأعربوا عن تأييدهم لمشروع الأمن الغذائي الذي اعتمدته مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة في دورته الثالثة والعشرين .

٧٧ - ولاحظ الوزراء بارتياح انتهاء المباحثات المطولة بشأن اعادة التلفذية الثانية للمندوب الدولي للتنمية الزراعية وطلبو الى البلدان المتقدمة النمو المساعدة في تعزيز هذه المؤسسة .

٧٨ - وكرر الوزراء تأكيد قلقهم العميق ازاء حالة الاغذية والزراعة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص تدهور الحالة في افريقيا بسبب الجفاف المستمر وتسارع عملية التمحر . وكرر الوزراء تأييدهم لاعلان هراري بشأن أزمة الاغذية في افريقيا ، الذي اعتمدته المؤتمر الاقليمي الثالث عشر لمنظمة الاغذية والزراعة من أجل افريقيا ، وكذلك قرارات عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ذات الصلة ، وحثوا المجتمع الدولي على الاسهام في تنفيذها فورا وعلى نحو فعال مع مراعاة استراتيجية التنمية الاقتصادية في افريقيا التي اعتمدت في منروفيا ، وخطة عمل لاغوس . وعلى هذا الامان أعاد الوزراء تأكيد تأييدهم لبرنامج افريقيا ذي الاولويات للإنتعاش الاقتصادي

لتحسين حالة الأغذية والنهوض بالزراعة في إفريقيا والتي اعتمد في الدورة العادية الحادية والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

عاشرًا - الطاقة

٧٩ - أكد الوزراء على دور الطاقة الهام في النمو الاقتصادي ورفاهية البلدان النامية . وشددوا على أنه لابد أن تستمر الجهود الرامية إلى تطوير وزيادة جميع مصادر الطاقة في العالم بغية تحقيق انتقال منظم من النمط الحالي لانتاج الطاقة واستهلاكها إلى نمط يعتمد باطراد إلى موارد الطاقة الجديدة والمتجدد وامتناع الرشيد لجميع أنواع الطاقة .

٨٠ - ولاحظ الوزراء أن عدداً كبيراً من البلدان النامية لا تزال تواجه مشاكل خطيرة في تنمية موارد الطاقة . وأكملوا مجدداً على مضمون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٨٤٠ و١٧٦٣٩ بشأن تطوير موارد الطاقة ، وأعربوا عن أملهم في أن تواصل جميع الدول الأعضاء ، بالتعاون مع المنظمات والهيئات والأجهزة المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، استكشاف طرق ووسائل تعزيز جهود البلدان النامية في مجال استكشاف وتنمية موارد الطاقة فيها .

٨١ - ولاحظ الوزراء أن مستوى الإقراض الخام بالطاقة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، ما زال دون المستوى المطلوب ، وحثوا على زيادة هذه الموارد برفق المستوي العام للإقراض بما في ذلك الإقراض المتعلق بالتسوية الهيكلية من خلال منسق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تمويل حالات العجز في ميزان المدفوعات .

٨٢ - وأكد الوزراء أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يكرس اهتماماً جاداً للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل نيروبي من أجل تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن عدداً قليلاً فقط من الاجتماعات الاستشارية المتقدمة في برنامج عمل نيروبي قد عقد . فالاجتماعات الاستشارية العالمية ، وإن كانت تفيد في تحديد المشاريع ، إلا أنها لم تؤد إلى تعبئة الموارد المالية اللازمة . وحثّ الوزراء على المزيد من العمل النشط في هذا الصدد .

٨٣ - وبعد أن أكد الوزراء على أنه يتوجب على البلدان المتقدمة النمو أن تطلق إلى أقصى حد ممكن حرية الحصول على كل تكنولوجيات الطاقة ، شددوا أيضاً على أهمية

التعاون في مجال الطاقة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من أجل دعم زيادة الاعتماد الجماعي على الذات ، وحثوا هذه البلدان أيضا على تعزيز برامجها الخاصة بالتعاون التقني والاقتصادي في هذا الميدان .

حادي عشر - العلم والتكنولوجيا

٨٤ - أعاد الوزراء التأكيد على الدور الهام للعلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية البلدان النامية . وأعربوا عن أسفهم لما شاب تنفيذ برنامج عمل فيينا من بطء شديد وقصور . وأعربوا عن قلقهم المتزايد إزاء آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية ، وخاصة على قدرتها على استيعاب التقنيات الجديدة وتكثيفها ، إزاء ازدياد المسؤوليات التي واجهتها البلدان النامية في نقل التكنولوجيا إليها ، بشروط مقبولة تضمن تنميتها المستقلة . وقد وضعت عدة بلدان نامية سياسات علمية وتكنولوجية فضلاً عن أنها تبذل جهوداً نشطة ، من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية . وأكد الوزراء أن مجال العلم والتكنولوجيا ينطوي على أهمية بالغة للتعاون المتعدد الأطراف على الصعيدين العالمي والأقليمي ، وأكدوا على دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد .

٨٥ - وفي إطار الأهداف التي وضعها المؤتمر المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لغايات التنمية المنعقد في فيينا عام ١٩٧٩ ، حيث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على أن تظهر ارادتها السياسية في هذا القطاع الحيوي من قطاعات التنمية ، وذلك بتخصيص ٥٠٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لحل المشاكل العلمية والتقنية المعنية التي تواجهها البلدان النامية ، وتخصيص ١٠٪ في المائة من مصروفاتها في مجال البحث والتطوير لمعالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية حتى تتمكن تلك البلدان من بلوغ هدف تنفيذ ٣٠٪ في المائة من أنشطة البحث والتطوير على نطاق العالم بحلول سنة ٢٠٠٠ .

٨٦ - وأحاط الوزراء علمًا بالمداولات التي جرت في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لغايات التنمية . وفي ضوء قرار اللجنة بتركيز الاهتمام على عدد قليل من المواضيع المختارة في كل دورة من دوراتها ، أعرب الوزراء عن أملهم في أن تؤدي المناقشات بشأن المواضيع المحددة إلى توصيات ملموسة في المجالات ذات الصلة وأن تنهض بآعمال المتابعة التي تعزز بدورها التعاون العلمي والتكنولوجي . وأكدوا أيضاً أن المواضيع التي تختارها اللجنة لدوراتها المقبلة يجب

أن تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لاهتمامات التنمية في جميع البلدان النامية . ومع هذا أكد الوزراء على انه الى جانب ترکيز الاهتمام على مواضيع مختارة فانه يتغير على اللجنة أن تنظر في دوراتها المسائل التي لم تحل في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتسيير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وبوجه خاص تلك المتعلقة بتنقل التكنولوجيا .

٨٧ - ولاحظ الوزراء بقلق أن الجهد لم تنجح حتى الان في أن تضع موضوع التنفيذ الترتيبات المالية والمؤسسة الطويلة الأجل لنظام الأمم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي تمت الموافقة عليه باتفاق الآراء في الجمعية العامة . وأكدوا مجددا استعداد البلدان النامية للمساهمة في نظام التمويل على العكس من موقف بعض البلدان المتقدمة النمو ، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على أن تسرع باستكمال الترتيبات المالية حتى تيسّر البدء في تشغيل النظام في وقت مبكر وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٤/٣٧ . ولاحظوا بقلق بالغ الحالة المالية الخطيرة لنظام التمويل المؤقت الذي قام بعمل يستحق الاشادة . وأعربوا عن تأييدهم الكامل لاستمرار هذا النظام إلى أن توضع الترتيبات الطويلة الأجل موضوع التنفيذ . وحثوا جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على أن تعلن عن تبرعات سخية في مؤتمر اعلن التبرعات المقترحة عقده في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٦ بفية ضمان استمرار ذلك النظام .

٨٨ - ولاحظ الوزراء بأسف أنه على الرغم من تضييق شقة الخلافات إلى حد ما ، فإن المفاوضات بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا لم تسفر عن استكمال هذه المدونة . ولاحظوا أن البلدان المتقدمة النمو لا تبدي استعدادا لمواصلة المفاوضات لاستكمال هذه المدونة . وأحاطوا علمًا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٤/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ وأعربوا عن استعدادهم للتعاون مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ايجاد الطرق والوسائل للوصول إلى الحلول المناسبة للمسائل المتعلقة بالنسبة للمدونة المشار إليها .

٨٩ - ورأى الوزراء أن عملية التنمية في البلدان النامية تتطلب بمورة متزايدة نقل التكنولوجيات إليها بشروط تفضيلية من أجل تمكينها من التغلب على العقبات التي تصادفها في عمليتها الانمائية ، على أن يتم ذلك بطريقة تتفق مع سياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . ولقد أصبح اقتناء التكنولوجيات المتقدمة في المجالات الملائمة أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد . وييتطلب تعزيز قدرات البلدان

النامية على استيعاب مثل هذه التكنولوجيات بذل جهود عاجلة ومتضadera . ودعا الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعنية إلى اقتسام الخبراء واستحداث نهج تعاوني لاقتناء ونقل واستيعاب التكنولوجيات لاسيما التكنولوجيات المتقدمة من بلدان الشمال بوجه خاص .

٩٠ - وطلب الوزراء إلى البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بتحسين آلياتها بدرجة كبيرة من أجل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وخاصة من خلال تهيئة ظروف تتسم بقدر أكبر من المرونة والقضاء على السياسات والممارسات التقيدية والتمييزية .

٩١ - وأكد الوزراء على الأهمية الكبرى للبدء في اتخاذ تدابير عملية لضمان التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، ورحبوا باستكمال النظام الأساسي لمركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وحثوا جميع البلدان الأعضاء على الاسراع بعملية التصديق حتى يمكن لمركز أن يبدأ عمله في وقت قريب جدا .

٩٢ - وسلم الوزراء بالدور الهام الذي يضطلع به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وأكدوا على أن الموارد المخصصة لمثل هذه الأنشطة ، لاسيما تلك التي تخصصها منظمة الأمم المتحدة ، تحتاج إلى زيادة كبيرة .

ثاني عشر - التصنيع

٩٣ - لاحظ الوزراء أن المساهمة المحتملة للقطاع الصناعي كأداة دينامية للتنمية الوطنية لم تتحقق . والواقع أن آفاق النمو الصناعي تبدو الآن أسوأ مما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت ، وذلك نتيجة لازمة الاقتصاد العالمي وقلة الموارد المالية ، والنقمة في الموارد البشرية الماهرة ، وتزايد الحمائية ومشكلة الديون الخطيرة ، وجميعها عوامل كان لها أثر سلبي على النمو الصناعي وعرّفت للخطر التقدم الذي تحقق حتى الان . وأكد الوزراء مجدداً ايمانهم الراسخ بأن التنمية الاقتصادية المتوازنة تتطلب نمو القطاعين الزراعي والصناعي بصورة متوازية بحيث يعزز كل منهما الآخر .

٩٤ - ولاحظ الوزراء بقلق أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل للغاية نحو بلوغ الامتداد التي حددتها المؤتمران العامان الثاني والثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، أو نحو زيادة حمة البلدان النامية في الانتاج الصناعي

العالمي والتجارة العالمية في المصنوعات . وبالمقارنة بهدف ليما الذي يتواتر أن تبلغ حصة البلدان النامية ٢٥ في المائة ، فإن حصة تلك البلدان كانت أقل من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ .

٩٥ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لتحويل اليونيدو إلى وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة . وأكدوا أهمية اتمام عملية التحويل بطريقة سلسة ، وطالبو الدول الأعضاء باليونيدو الجديدة بكفالة السلامة المالية للمنظمة وتوفير الموارد الكافية لها لكي تتمكن من الاطلاع بولايتها .

٩٦ - وأكد الوزراء ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٢/٣٩ بشأن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، وتحقيقاً لهذه الغاية ، دعوا اليونيدو إلى زيادة إسهامها في العقد بصورة كبيرة .

٩٧ - وحث الوزراء الحكومات على توسيع نطاق تبادل المعلومات والموارد البشرية وتنميته في الميادين التقنية والعلمية والمالية وفي ميدان الطاقة وغيره من الميادين .

ثالث عشر - الاتصالات السلكية واللاسلكية

٩٨ - سلم الوزراء بأهمية مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لاسيما تلك التي تعالج خدمات اذاعات التردد العالي والخدمات الفضائية ، وأكدوا على ضرورة التعاون الوثيق بين جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، بفرض وضع نهج متوافقة ومنسقة جيداً يمكن أن تتحقق فوائد طويلة الأجل لجميع البلدان النامية .

٩٩ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، إلى تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية الضرورية للبلدان النامية ، مع مراعاة أولوياتها وأهدافها وخططها الإنمائية الوطنية ، لتمكينها من التغلب على الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بتوسيع نطاق شبكاتها للاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين وتحديث نظمها الخامسة بالاتصالات السلكية واللاسلكية . ودعا الوزراء كذلك المجتمع الدولي ، وخاصة جميع البلدان المتقدمة النمو ، إلى أن تزيد من حجم إسهامها بشكل كبير حتى تتمكن البلدان الأفريقية من أن تنفذ بنجاح برنامجها للمرحلة الثانية من عقد النقل والاتصالات في أفريقيا الذي أقره وزراء النقل والاتصالات الأفاريقيين في عام ١٩٨٤ .

رابع عشر - السيادة على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد

١٠٠ - أكد الوزراء مجددا على حق جميع البلدان والشعوب غير القابل للتصريف في أن تمارس السيادة والسيطرة الدائمة ، والكليتين ، والفعالتين والتامتين على مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى وعلى أنشطتها الاقتصادية . كما أكدوا مجددا على الأهمية الأساسية لتوطيد الاستقلال السياسي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى عن طريق التحرر الاقتصادي . وأكدوا ، بالإضافة إلى ذلك ، أن حركة بلدان عدم الانحياز ، لكي تنجذب رسالتها التاريخية ، ينبغي أن توافق تعزيز وحماية الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان والشعوب النامية . وأعربوا عن الأسف لأن بعض البلدان المتقدمة النمو وبعض شركاتها عبر الوطنية تستخدم القسر الاقتصادي ، والضغط وغيرهما من التدابير لتقويف سيادة بلدان نامية والحق الأساسي لشعوب تلك البلدان في انتهاج سياساتها وبرامجها الاقتصادية المستقلة .

١٠١ - وكفر الوزراء تأكيد مساندتهم للشعوب التي لا تزال ترزح تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الجبلي ، وأكدوا مجددا الحقوق الوطنية غير القابلة للتصريف لتلك الشعوب بما فيها تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال والسيادة التامة على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد وعلى أنشطتها الاقتصادية ، خاصة حقوق الشعبين الفلسطيني والناميبي اللذين نهبت مواردهما واستغلت بشكل غير قانوني من جانب نظامي إسرائيل وجنوب إفريقيا العنصريين . ودعوا جميع الدول والشعوب إلى العمل بصورة منفردة مجتمعة من أجل إزالة العقبات التي تعرّض أعمال الحقوق الوطنية لهذين الشعبين بما في ذلك الحق في الحرية والاستقلال ، وحثوا على اتخاذ إجراءات فعالة في ذلك الصدد . وحثوا جميع الدول ، والمنظمات الدولية ، والوكالات المتخصصة ، وشركات الاستثمار وجميع المؤسسات الأخرى على عدم الاعتراف بأى من التدابير المستخدمة لاستغلال الموارد الفلسطينية والناميبي أو التعاون في هذا الاستغلال ، أو مساندته بأى شكل من الأشكال .

١٠٢ - وأكد الوزراء من جديد حق جميع البلدان والشعوب التي تعرضت للعدوان الخارجي أو الاحتلال الجبلي أو السيطرة الاستعمارية والصهيونية ، أو الفصل العنصري في استعادة حقوقها والتعويض الكامل عن كل ما تعرضت له الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد من استغلال ، واستنزاف ، وخسائر ، وأضرار .

خامس عشر - قانون البحار

١٠٣ - لاحظ الوزراء بارثياج التأييد الساحق والمتزايد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) والتي حصلت حتى الآن على ١٥٩ توقيعاً و ٣٦ تصديقاً . كما أعربوا عن تقديرهم للتقدم الذي حققته اللجنة التحضيرية للهيئة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار نحو استكمال عملها ، الذي يستهدف ضمان الدخول المبكر في مرحلة العمل الفعال لكل من الهيئة والمحكمة .

١٠٤ - وأشار الوزراء الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت في قرارها ٢٧٤٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، أن قياعان البحار والمحيطات والتربيـة الـوـاقـعـةـ تـحـتـهـاـ وـالـتيـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ نـطـاقـ الـولـاـيـةـ الـوطـنـيـةـ ، وـكـذـلـكـ مـاـ تـحـتـويـهـ تـلـكـ الـمـنـطـقـةـ مـنـ مـوـارـدـ ، تـشـكـلـ مـيرـاثـاـ مشـتـركـاـ لـلـبـشـرـيـةـ . كـمـاـ لـاحـظـ الـوزـراءـ بـأـنـ اـتـفـاقـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـقـائـونـ الـبـحـارـ قدـ أـنـشـأـتـ الـهـيـئـةـ الـدـولـيـةـ لـقـاعـ الـبـحـارـ بـوـصـفـهـاـ الـمـنـظـمـةـ الـوـحـيـدةـ الـمـخـتـمـةـ بـادـارـةـ تـلـكـ الـمـنـطـقـةـ وـمـوـارـدـهـاـ لـصـالـحـ الـبـشـرـيـةـ جـمـيعـاءـ .

١٥٠ - وفي ذلك السياق ، لاحظ الوزراء بقلق بالغ المحاولات التي تقوم بها بلدان معينة لتقوييف تلك الاتفاقية والقرارات المتصلة بها . وأعلنوا بطلان أي عمل من جانب واحد تقوم به أية دولة أو مجموعة من الدول في إطار اتفاقية مصفرة أو نظام مواز يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

١٠٦ - وأكد الوزراء مجدداً ، وفقاً لل موقف الذي اتخذه مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ازاء "الاتفاق المؤقت بشأن المسائل ذات الصلة بعمق المحيطات" ، أن هذا الاتفاق غير قانوني ولا يمكن أن تنشأ عنه حقوق مشروعة تتنافى مع القانون الدولي بوجه عام أو مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوجه خاص .

١٠٧ - وأحاط الوزراء علماً ، في هذا الصدد ، بأن اللجنة التحضيرية رفضت ، في اعلان أصدرته في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، أي ادعاء أو اتفاق أو اجراء يتعلّق بالمنطقة الدوليّة ومواردها ، يكون قد اتّخذ خارج اطار اللجنة التحضيرية ويتعارض مع الاتفاقيّة والقرارات المتصلة بها ، كي يكون أساساً لنشوء حقوق قانونيّة . وأعتبر اعلان كذلك مثل هذا الادعاء أو الاتفاق أو الاجراء ، أمراً غير قانوني تماماً . وأشار الوزراء أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٢/٤٠ المستخدّ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر

١٩٨٥ ، والذى يعرب عن القلق البالغ ازاء أى محاولة لتفويض الاتفاقية والقرارات ذات الصلة بها . وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالاعلان الذى اعتمدته اللجنة التحضيرية في دورتها المعقودة في كنفستون في ربىع ١٩٨٦ ، وكرروا أن الاجراء الذى اتخذه بعض الدول منذ صدور الاعلان في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ اجراء غير قانوني .

١٠٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الصادرة على وجه الخصوص من جانب الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة بشأن استغلال قيعان البحار ، ورفضها باعتبارها غير قانونية بموجب اتفاقية قانون البحار وما يتصل بها من قرارات .

١٠٩ - وحث الوزراء جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم اليها على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتتسنى وضع النظام القانوني الجديد لاستخدام البحار ومواردها موضع التنفيذ الفعال .

سادس عشر - الشركات عبر الوطنية

١١٠ - أعرب الوزراء عن الاسف للصعوبات التي لاتزال تعوق التوغل المبكر لوضع مدونة لقواعد السلوك تنظم أنشطة الشركات عبر الوطنية ، بفية ازالة الجوانب السلبية لهذه الأنشطة وجعلها تسهم بأقصى امكاناتها في تنمية البلدان النامية . وأكد الوزراء ، في هذا الصدد ، اقتناعهم بأنه ينبغي أن تتوازن أنشطة الشركات عبر الوطنية مع الأولويات الوطنية وخطط التنمية للبلدان النامية . ولاحظوا مع الاسف ، التأخير المستمر في استكمال صياغة المدونة على الرغم من المواقف المرنة والبناءة التي اتخذتها البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو . ومن ثم ، حث الوزراء البلدان الأخرى المتقدمة النمو على الامتناع عن اتخاذ مواقف سلبية في المفاوضات وعلى المشاركة بصورة فعالة وبروح تعاونية بفية تسهيل الاستكمال المبكر للمفاوضات بشأن وضع مدونة هادفة وفعالة . وكرروا تأكيد رأيهم بأن اعتماد مدونة قواعد السلوك عنصر لا غنى عنه لقيام علاقات عادلة ومتكافئة بين البلدان والشعوب في سياق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١١١ - وأدان الوزراء الدعم الذي تقدمه بعض الشركات عبر الوطنية لنظام الأقلية العنصرية القائم في جنوب افريقيا مما أسهم فيبقاء هذا النظام وتعزيزه . وكرروا اقتناعهم بأنه ينبغي أن تتوقف جميع أشكال التعاون القائم بين الشركات عبر الوطنية

وحكومة بريتوريا . وأحاط الوزراء علما بتقرير فريق الشخصيات البارزة المشكّل لعقد جلسات استماع عامة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . وطالبوa اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة بأن يقتربا اجراءات ملموسة تستهدف منع الشركات عبر الوطنية من الاستمرار في ممارسة انشطتها في جنوب افريقيا الامر الذي ساعد على تعزيز نظام الفصل العنصري القمعي في هذا البلد . وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على التعاون في مجال إقرار الاجراءات اللازمة في محافل منظومة الامم المتحدة ذات الصلة من أجل تحقيق الغرض السالف ذكره .

سادع عشر - التصحر وتقديم المعونة الى ضحايا الجفاف

١١٢ - لاحظ الوزراء أن الزحف السريع للصحراء في افريقيا والجفاف المستمر هناك وفي أجزاء أخرى من العالم النامي أثر تأشيرا شديدا على الجهود الانمائية للعديد من البلدان وعلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها . وقد أسفر ذلك عن هبوط مثير للجزع في انتاج الأغذية وفي النشاط الاقتصادي للبلدان المتأثرة ، وأوجد في كثير من الحالات ظروفا طارئة شهدت صراعا يائسا من أجل البقاء .

١١٣ - وأكد الوزراء أن تحقيق أهداف مكافحة التصحر والجفاف يتطلب موارد بشرية ومالية وتقنية ومالية تتجاوز امكانات البلدان المتأثرة . ولذلك حثوا المجتمع الدولي وخاصة جميع البلدان المتقدمة الشم على تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها هذه البلدان وذلك بتوفير المساعدات المالية أو التقنية وسائل اشكال المساعدة . كما حثوا على وجوب توجيه مثل هذه المساعدات على نحو ين乎ز بتحسين البنية الأساسية في تلك البلدان .

١١٤ - وأكدوا أيضا أن المساعدة الدولية المقدمة الى البلدان المتأثرة ينبغي لا تستهدف حل المشكلة الطارئة في الاجل القصير دون غيرها وانما مساعدة البلدان المتأثرة نفسها على الوفاء باحتياجاتها في الاجلين المتوسط والطويل والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة ومستمرة .

١١٥ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح النتائج المحرزة في وضع سياسة متسقة لمكافحة الجفاف والتصحر من قبل البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، وبلدان المغرب بالإضافة

الى مصر والسودان وذلك خلال المؤتمر الوزاري المعقد في داكار في الفترة من ١٨ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وخلال المؤتمر الثاني اللاحق المعقد في داكار أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . وناشدوا كذلك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تكثيف معونته المقدمة الى البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل نظرا للتardi الجيوفيزيقي المستمر للترابة والعجز المتزايد في المواد الغذائية .

١١٦ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح انشاء بلدان شرق افريقيا الستة - اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والمومال وكينيا - للهيئة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية ورحبوا بعقد اجتماع على مستوى القمة في هذا الصدد في جيبوتي في الفترة من ١٥ الى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها هذه البلدان وحثوا المجتمع الدولي على تقديم جميع المساعدات المالية والتقنية الضرورية اليها .

١١٧ - واستعرض الوزراء أيضا الدراسة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتيها التاسعة والثلاثين والأربعين للبند المعنون "البلدان المنكوبة بالتمحّر والجفاف" ودعوا المجتمع الدولي الى القيام على وجه الاستعجال بتنفيذ قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٨/٣٩ و ١٧٥/٤٠ بشأن هذا الموضوع .

١١٨ - ورحب الوزراء بانشاء صندوق خاص لتقديم المساعدة العاجلة للبلدان الافريقية المتاثرة بالجفاف والجوع خلال الدورة العادمة العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وحثوا جميع أعضاء المجتمع الدولي ولاسيما البلدان المتقدمة النمو على تقديم مساهمات كبيرة في هذا الصندوق .

شامن عشر - البيئة والجوانب النوعية للتنمية

الف - البيئة

١١٩ - أعرب الوزراء عن قلهم للتدحرج المستمر في نوعية البيئة في العالم ولاحظوا أنه في غياب التدابير التي تتخذ في حينها يوجد احتمال واضح بأن تتعرض البيئة العالمية للتدهور ودمار لا يمكن تفاديهما . وفي هذا السياق أكدوا ضمن جملة أمور على

الحاجة الى تخطيط ائمائي رشيد ومتوازن ايكولوجي والى تجميع المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات حفظ الموارد وتقدير وحفظ الموارد الايكولوجية للبيئة .

١٢٠ - وأكد الوزراء على أن حماية البيئة البحرية هي مسؤولية مشتركة لجميع الدول . وبالتالي طلبوا إلى كل الدول أن تجتمع تماماً عن جميع الأعمال والأنشطة التي تعرّض للخطر نوعية البيئة البحرية والأوضاع الإيكولوجية وتهدّد الحياة البحرية .

١٢١ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، وحثّوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على تنسيق مساهمتها في إعداد هذا المنظور . ورحب الوزراء أيضاً بإنشاء اللجنة الخامسة المعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، التي اتخذت اسم "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" . وأعربوا عن أملهم في أن يوجه تقرير هذه اللجنة ووثيقة المنظور البيئي اهتمام العالم إلى قضايا البيئة والتنمية المتراوحة وأن يساعد في تعبئة موارد كبيرة لتمكين البلدان النامية من انتهاج سياسات طويلة الأجل توفق بين الأهداف البيئية والأنمائية .

١٢٢ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥/٣٧ و ١٦٣/٢٨ و ١٦٧/٤٠ و ١٩٧/٣٩ بشأن مشاكل مخلفات الحرب في أراضي الدول النامية . وناشدوا جميع البلدان المسؤولة عن تلك المخلفات أن تتعاون مع الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تأييد المطلب العادل للبلدان المتضررة من وجود مخلفات الحرب ولاسيما الألغام التي يسبب استمرار وجودها في أراضيها ضرراً بالغاً لجهودها الانمائية .

١٢٣ - وأحاط الوزراء علماً مع التقدير بالقرارات التي صدرت عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة والمعقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وحثّوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتخصصة الأخرى على زيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان الأفريقية لتخفيف آثار الجفاف والتصرّف .

١٢٤ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة لحماية البيئة وحثّوا جميع الدول على الالتزام بالمكوّن القانوني الدولي الملائم المتعلقة بحماية البيئة لكافلة تطبيقها بشكل شامل .

باء - الجوانب النوعية للتنمية

١٣٥ - ادراكا من الوزراء لأهمية الجوانب النوعية للتنمية ، واقتنياعا منهم بضرورة حفظ التوازن العالمي فيما بين القضايا المترابطة المتعلقة بالموارد والبيئة والسكان والتنمية ، مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية ، أكدوا من جديد تأييدهم للقرار ١٧٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ المعنون "أنماط الاستهلاك : الجوانب النوعية للتنمية" الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين ، وأكدوا على الحاجة إلى أداة لقياس يعتمد عليها في إجراء تقييم دقيق للتحسينات المنجزة في مستويات المعيشة . وأكدوا ، في هذا الصدد ، أهمية تحديد أنماط الاستهلاك الارشادية التي تلبي بشكل مناسب الحاجات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية وتكيفها مع الظروف المحلية والوطنية الخاصة ، مع مراعاة التجارب والخطط والاستراتيجيات الوطنية . ولذلك ، دعا الوزراء أعضاء حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى توجيه اهتمام خاص بهذه المسألة ، ونقل وجهات نظرهم وتعليقاتهم بشأن هذا الموضوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي رجتـه الجمعية العامة أن يعد تقريرا عن أنماط الاستهلاك والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بها .

تابع عشر - السنة الدولية لإيواء المشردين

١٣٦ - أعرب الوزراء عن تقديرهم للمبادرة التي اتخذتها حكومة سريلانكا بتركيز الاهتمام الدولي على احتياجات المشردين بمقتضى الاقتراح الذي يطالب الأمم المتحدة بالموافقة على جعل عام ١٩٨٧ سنة دولية لإيواء المشردين . واتفقوا على الحاجة المستمرة لبذل جهود من أجل تحسين مأوى الفقراء والمحرومـين والاحياء التي يعيشـون فيها في جميع أنحاء العالم . وحثـوا الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على أن تدعم خطط ومهام التعاون المحددة المتباشقة عن أهداف الاسكان التي اقتـرحتـها مجموعة بلدان التنسيق المعنية بالاسكان وأن تشارك فيها . وكرروا تأكـيدـتهم على تعزيـز التعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنـات البشرـية (المـوـئـلـ) لـدـعمـ وـتـنـفـيـذـ التـدـابـيرـ الـمـتـمـلـةـ بـالـسـنـةـ الدـولـيـةـ لإـيـوـاءـ الـمـشـرـدـيـنـ الـتـيـ سـيـجـرـيـ الـاحـتـفـالـ بـهـاـ فـيـ عـامـ ١٩٨٧ـ .

عشرون - حالة اللاجئين والمشددين في إفريقيا

١٣٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تزايد عدد اللاجئين في إفريقياadiraka منهم للعبء الاقتصادي والاجتماعي المفروض على بلدان اللجوء الافريقية التي تعاني اقتصاداتها الضعيفة من الآثار السلبية لهذه الحالة . وفي هذا الصدد ، رحبوا بعقد المؤتمر الدولي الثاني المعنى بتقديم المساعدات إلى اللاجئين في إفريقيا في عام ١٩٨٤ والتي كان هدفه إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وحثوا المجتمع الدولي وجميع الدول والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على توفير التعاون اللازم لتنفيذ المشاريع التي اعتمدها المؤتمر المعنى بتقديم المساعدات إلى اللاجئين في إفريقيا . وحثوا كذلك جميع البلدان على المساعدة في غوث وإعادة تأهيل اللاجئين والعائدين الأفريقيين .

١٣٨ - وأعرب الوزراء أيضاً عن قلقهم العميق إزاء ضخامة عدد المشددين في إفريقيا وجسامته محتتهم وحثوا المجتمع الدولي وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة على تقديم أكبر مساعدة ممكنة إلى البلدان المتأشرة عند تناول تلك المشاكل .

١٣٩ - ولاحظ الوزراء أن سياسة العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار الاقتصادي التي يتبعها نظام جنوب إفريقيا العنصري ضد دول وشعوب الجنوب الإفريقي تمثل أحد العوامل الرئيسية لزيادة عدد اللاجئين والمشددين في ذلك الجزء من القارة الإفريقية . وأعربوا عن تأييدهم للتدابير المتخذة في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تقديم المساعدة المالية والمادية لدول الجنوب الإفريقي ولحركات التحرير الوطنية لتمكينها من مواجهة أعمال زعزعة الاستقرار .

حادي وعشرون - أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

١٤٠ - لاحظ الوزراء بقلق عميق التدهور المستمر في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي . ولاحظوا بوجه خاص أن الدولة المحتلة وهي إسرائيل قد نزعت ملكية أكثر من ٦٠ في المائة من هذه الأراضي لغراضاً توسيعية تشمل إنشاء مستوطنات استعمارية ومصادرت ٩٠ في المائة من

الامدادات السنوية من الموارد المائية للشعب الفلسطيني . كما لاحظوا أن الحصار الاسرائيلي للاقتصاد الوطني الفلسطيني قد عطل الانشطة في مختلف قطاعاته وجعله معتمداً إلى حد كبير على الاقتصاد الإسرائيلي ، بما في ذلك اتجاهاته التضخمية ، ما نعا بذلك تنمية اقتصاد وطني مستقل سليم يمكن أن يكون بمثابة قاعدة وطيدة لدولة فلسطينية .

١٣١ - وأكد الوزراء أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وشددوا بوجه خاص على أن إزالة الاحتلال الاجنبي وما ترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية شرط أساسى للتنمية . وسلموا بأن الولايات المتحدة ، تتقاسم المسؤولية عن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني بسبب دعمها المادي والأدبي غير المحدود لإسرائيل . ودعوا جميع الدول إلى المساعدة على تمكين الشعب الفلسطيني من إزالة الاحتلال الصهيوني وتنمية اقتصاده الوطني بحرية . وحث الوزراء المجتمع الدولي على دعم وزيادة مساعدته للشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . وحثوا كذلك المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة على عدم استخدام الدولة المحتلة وهي إسرائيل كقناة لتقديم المعونة أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة الموجهة إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إذ أن ذلك الإجراء سيساعد على إدامة الاحتلال الإسرائيلي .

ثاني وعشرون - الحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا

١٣٢ - استعرض الوزراء الحالة الاقتصادية الخطيرة المستمرة التي تواجهها البلدان الأفريقية لاسيما البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . ولاحظوا أن الأزمة الاقتصادية التي شملت القارة لارتفاع مستمرة بشكل حاد في معظم البلدان المتاثرة . ولم تظهر أية علامات تدل على تحسن دخل الفرد الذي سجل معدلات نمو سلبية كبيرة منذ عام ١٩٧٠ في كثير من البلدان الأفريقية . وعلاوة على ذلك ، استمر المناخ السياسي الدولي المعاكِر الذي اتسم ضمن جملة أمور بارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الأساسية وزيادة الحواجز الجمركية وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والألعاب الثقيلة لخدمة الدين ، وانخفاض مستويات المساعدة التساهليّة الخارجية . وبالاضافة إلى ذلك ، استمرت الآثار المدمرة للجفاف المتّوّل وزحف الصحراء العنيف في إضعاف الاقتصادات الأفريقية بشكل خطير مما يزيد من صعوبة انعاشها . والواقع أنه قد نشأت حالة متناقضة تتسم بتدفق صاف في الموارد المالية من إفريقيا إلى البلدان المتقدمة النمو .

١٣٣ - وأدرك الوزراء أن البلدان الأفريقية اتخذت وما برحت تتخذ تدابير مضنية لإعادة التكثيف لم تكن خالية من العواقب السياسية والاجتماعية . وأكد الوزراء على أنه في حين تقع المسؤولية الرئيسية لتنمية القارة الأفريقية على عاتق الحكومات والشعوب الأفريقية ذاتها فإنه من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي تماماً جهودها الوطنية . وأكد الوزراء كذلك أنه ينبغي للمجتمع الدولي وهو يوامل تصديه لحالة الطوارئ في إفريقيا ، أن يولي اهتماماً أكبر لدعم إجراءات التنمية المتوسطة والطويلة الأجل والتي لا يمكن بدونها ايجاد حل دائم لتلك الحالة الطارئة .

١٣٤ - ورحب الوزراء بذلك بقرار الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري تبحث باستفاضة الحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا . وجاء ذلك تماشياً مع الإجراءات التي اقترب منها رؤساء دول وحكومات بلدان منظمة الوحدة الأفريقية ، والتي حظيت بالتأييد الكامل من بلدان عدم الانحياز ، على النحو المعرب عنه في الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في ١٧٠٩/أيلول سبتمبر ١٩٨٥ .

١٣٥ - ودعا الوزراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز للمشاركة الفعالة في الدورة الاستثنائية القادمة للمساعدة في اعتماد التدابير المتضاغرة والعملية المنسنة التي تتناول بشكل شامل ومتكملاً الإنعاش الاقتصادي ومشاكل التنمية في الأجلين المتوسط والطويل والتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية . وتم التأكيد في هذا المدد على أنه من الأهمية بمكان أن تتبع من المجتمع الدولي الإجراءات الالزمة لتوفير الموارد المالية التساهليّة الإضافية الالزمة لاصلاح واعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لضرر كبير ، واستئناف عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل .

١٣٦ - وأشار الوزراء إلى خطورة الديون وقيود الموارد التي واجهتها البلدان في إفريقيا ، وطالبوها المجتمع الدولي من جديد وخاصة البلدان الصناعية باتخاذ إجراءات الالزمة من أجل الإسراع بتنفيذ الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا المرفق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ و خاصة الفقرة رقم ١٧ من هذا الإعلان ، والعمل البناء والمتضاغر للتوصل إلى حل شامل و دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية .

١٣٧ - وبحث الوزراء النتائج الاقتصادية لسياسات رزعنة الاستقرار التي يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل وتضامنهم مع دول الجنوب الافريقي وحركات التحرير التي تسعى الى التغلب على الآثار المعاقة الناتجة عن تلك الاعمال لزعنة الاستقرار . وفي هذا المجال ، لاحظوا أن مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي قد أحرز تقدما ملمسا نحو بدء برامجه في قطاعات اقتصادية هامة تساعده على النمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ونحو تقليل اعتماد اقتصادات البلدان الاعضاء على جنوب افريقيا . ورحب الوزراء بنتائج الاجتماع الاستشاري السنوي الأخير لمؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي المعقود في هراري في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والذيتناول الاستراتيجيات القطاعية المقرر اعتمادها للسنوات الخمس القادمة . وناشدو المجتمع الدولي أن يقدم كل المساعدات المالية الممكنة وغيرها من المساعدات لبرامج مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي . كما حثوا بلدان عدم الانحياز على تقديم دعم أكبر لصالح برامج ومشاريع مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ، بغية إعطاء مضمون ملموس لتضامنها مع دول خط المواجهة .

١٣٨ - واستعرض الوزراء التقدم المحرز في تنفيذ أحكام خطة العمل لحركة بلدان عدم الانحياز لمواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والتي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا والمعقود في نيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وأحاط الوزراء علما في هذا الصدد بعروض المساعدة الواردة من الأرجنتين ، واندونيسيا ، وباكستان ، وبينفلاديش ، وبيرو ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وكوبا ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، ومصر ، والمغرب ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا وبالجهود التي بذلتها الهند ، والتي عينت كمركز لتنسيق تلك العروض . وحث الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على موافلة تقديم كل المساعدات الممكنة لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الافريقية في القطاعات ذات الأولوية .

ثالث وعشرون - أقل البلدان نموا

١٣٩ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء التدهور المستمر في الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا ، التي كانت أقل قدرة على التصدي للصدمات الخارجية بسبب القيود الهيكلية . وقد أسفت أوجه القصور في حصائل التقدير ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، بالإضافة الى انخفاض تدفق الموارد الخارجية عن تقليمه حاد

لقدرتها على الاستيراد ، وانخفاض حاد في الاستهلاك والاستثمار . وشكل عبء خدمة الديون قيادة كبيرة على عملية تنميتها . وازدادت الصعاب التي تواجهها هذه البلدان بفعل الكوارث الطبيعية . وتقتضي شدة المحننة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان ومشاكلها الهيكيلية الهائلة ، استجابة فورية من المجتمع الدولي بهدف تحقيق الانتعاش القصير الأجل والتنمية الطويلة الأجل .

١٤٠ - لاحظ الوزراء مع عدم الارتياح أن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لمصالح أقل البلدان نموا قد سار ببطء شديد للغاية . وبعد أن أكد الوزراء من جديد الصلاحية الكاملة لبرنامج العمل الجديد الكبير ، أقرّوا نتائج وتصويبات الفريق الحكومي الدولي المعنى بأقل البلدان نموا بشأن الاستعراض التنصفي الشامل لبرنامج العمل الجديد الكبير . كما طلبوا من المجتمع الدولي أن يتخد فورا خطوات ملموسة ومناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير فيما تبقى من العقد الحالي وذلك بهدف تمكين أقل البلدان نموا من التغلب على المصاعب الهيكيلية وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات . وأيد الوزراء أيضاً تأييداً قوياً المقرر الخامس باجراء استعراض وتقدير على مستوى عال لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٩٠ على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٥٤٠ . وأكدوا تأييدهم الكامل لعقد مثل هذا المؤتمر الاستعراضي ، وأوصوا بالاشتراك فيه على مستوى مناسب .

رابع وعشرون - البلدان النامية غير الساحلية

١٤١ - أشار الوزراء إلى القرارات المناسبة التي اتخذتها حركة عدم الانحياز من قبل فيما يخص البلدان النامية غير الساحلية وأكدوا ضرورة تنفيذها بشكل سريع لضمان حقوق تلك البلدان في فرص الوصول بحرية من وإلى البحر ولضمان حرية العبور ، كما هو منصوص عليه في المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبغية توفير المساعدة الدولية الضرورية لتلبية الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان . وعلاوة على ذلك ، سلم الوزراء بضرورة إعمال الحق في فرص الوصول بحرية من وإلى البحر وحرية العبور امتثالاً للمادتين الفرعويتين ٢ و ٣ من المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حتى يتتسنى الاطلاع بأي برنامج أو إجراء يتعلق بتسهيلات العبور هذه بالتشاور مع الدولة المعنية التي يتم فيها العبور وبموافقتها .

خامس وعشرون - البلدان النامية الجزرية

١٤٢- سُمِّيَ الْوَزَرَاءُ بِالْمُشَاكِلِ الْخَاصَّةِ الَّتِي تَوَاجَهُهَا الْبَلَدَانُ النَّامِيَّةُ الْجَزَرِيَّةُ وَالَّتِي نَشَأَتْ بِشَكْلٍ خَاصٍ عَنِ الْعَوَاقِقِ النَّاجِمَةِ عَنْ صَفَرِ حَجمِ هَذِهِ الْبَلَدَانِ وَوُجُودِهَا فِي مَنَاطِقِ نَائِيَّةٍ وَتَعَرُّضُهَا لِلْكَوَافِرِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْقِيُودِ الَّتِي تَعْنَى مِنْهَا فِي مَجَالِ النَّقْلِ وَالاتِّصَالَاتِ ، وَالْمَسَافَاتِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي تَغْصُلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَرَاكِزِ السُّوقِيَّةِ وَالنَّطَاقِ الْمُحَدُودِ لِلْفَاعِلَيَّةِ لِأَسْوَاقِهَا الدَّاخِلِيَّةِ وَقَلَّةِ الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَاعْتِمَادِهَا الشَّدِيدُ عَلَى سُلَعٍ وَخَدْمَاتٍ قَلِيلَةٍ فِي حُصْلِتِهَا مِنِ الْعَمَلَاتِ الْإِجْنِيبِيَّةِ ، وَضَعُفَ الظَّرُوفُ الْمُحِيطَةُ بِهَا ، وَأَعْبَابُهَا الْمَالِيَّةُ التَّقْيِيلِيَّةُ . كَمَا سَلَّمُوا بِأَنَّ تَلْكَ الْمَعْوِقَاتِ تَمَثِّلُ بِشَكْلٍ مُتَأْمِلٍ قِيُودًا كَبِيرَةً عَلَىِ اِعْلَمِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ ، وَخَاصَّةً فِي اِقْتِصَادَاتِ الْجَزَرِ الصَّغِيرَةِ ، وَكَثِيرًا مَا تَحْبَطُ وَتَعُوقُ جَهُودَ الْبَلَدَانِ الْمُعْنِيَّةِ لِاِحْدَاثِ التَّحْوِلِ الْهِيَكِلِيِّ الْمُوْرُورِيِّ لِتَحْقِيقِ النَّمَوِ الْقَائِمِ عَلَىِ الدُّعُومِ الذَّاتِيِّ .

١٤٣- وَادَّ وَضَعَ الْوَزَرَاءُ أَيْضًا فِي الاعتِبَارِ أَهْدَافُ وَغَايَاتِ الْاسْتَرَاتِيجِيَّةِ الْانْمَائِيَّةِ الدُّولِيَّةِ لِعَقْدِ الْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ الْأَنْمَائِيِّ الثَّالِثِ أَكْدَوْا عَلَىِ ضَرُورَةِ الْاسْتِجَابَةِ الْعَاجِلَةِ مِنْ جَانِبِ الْأَجْهَزةِ الْمُخَتَّمَةِ فِيِ مَنْظَوِيَّةِ الْأَمَمِ الْمُحَدَّدةِ ، وَبِخَاصَّةِ بِرِنَامِجِ الْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ الْأَنْمَائِيِّ وَالْمَؤَسَّسَاتِ الْمَالِيَّةِ الْأُخْرَى ، إِلَىِ الْاِحْتِيَاجَاتِ الْمُحَدَّدةِ لِلْبَلَدَانِ النَّامِيَّةِ الْجَزَرِيَّةِ عَلَىِ الْأَصْعَدَةِ الْوَطَنِيَّةِ وَالْأَقْلَيمِيَّةِ وَالْأَقْلَيمِيَّةِ . وَطَالَبُوا بِالْتَّنْفِيذِ الْكَاملِ لِتَدَابِيرِ الْمَسَاعِدَاتِ الْمُحَدَّدةِ لِصَالِحِ الْبَلَدَانِ النَّامِيَّةِ الْجَزَرِيَّةِ وَالَّتِي وَرَدَتْ فِيِ الْقَرَارَاتِ ذَاتِ الْمُصْلَةِ لِلْجَمِيعِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ وَمَوْتَمِرِ الْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ لِلتَّجَارَةِ وَالْتَّنْمِيَّةِ ، مَعَ مَرَاعَاةِ جَمْلَةِ أَمْوَرِ مِنْ بَيْنِهَا الْعَوَامِلِ الْجَفَرَافِيَّةِ ، وَالْحَيَاةِ الْتَّقْلِيدِيَّةِ لِلْجَزَرِ وَمَؤَسَّسَاتِهَا ، وَالْبَيْئَةِ الطَّبِيعِيَّةِ ، وَالْأُولَوِيَّاتِ الْأَنْمَائِيَّةِ وَمُشَاكِلِ الْبَلَدَانِ النَّامِيَّةِ الْجَزَرِيَّةِ فِيِ مَجَالِ الْاِقْتَصَادِ الْعَالَمِيِّ .

١٤٤- وَرَبَ الْوَزَرَاءُ أَيْضًا بِمَقْرَرِ الْجَمِيعِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ الْوَارِدِ فِيِ قَرَارِهِ ٢١٢/٣٩ِ وَالَّذِي يَرْجُو مِنِ الْأَمِينِ الْعَامِ لِلْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ ، أَنْ يَقُولَ بِالْتَّعَاوُنِ مَعَ أَجْهَزةِ مَنْظَوِيَّةِ الْأَمَمِ الْمُتَحَدَّةِ وَمُنْظَمَاتِهَا وَهَيَّئَاتِهَا بِاستِكْشافِ اِمْكَانِيَّةِ تَنظِيمِ اِجْتِمَاعِ لِلْمُتَابِعَةِ ذِي طَبِيعَةِ أَقْلَيمِيَّةِ وَبِمُشارِكةِ مُمَثِّلِيَّنِ عنِ الْبَلَدَانِ النَّامِيَّةِ الْجَزَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنِ الْبَلَدَانِ الْمُعْنِيَّةِ . وَكَرَرَ الْوَزَرَاءُ تَأْكِيدَهُمْ لِعَقْدِ ذَلِكِ الْاجْتِمَاعِ وَاقْتَرَحُوا أَنْ مِنِ الْمُفْضَلِ عَقْدُهُ فِيِ عَامِ ١٩٨٦ِ . كَمَا حَشِّوا كُلَّ الْبَلَدَانِ النَّامِيَّةِ الْجَزَرِيَّةِ ، الْاعْضَاءُ فِيِ حَرَكَةِ بَلَدَانِ عدمِ الْانْحِيَازِ عَلَىِ الْعَمَلِ لِاِنْجَاحِ هَذَا الْاجْتِمَاعِ .

-١٤٥ - وفي هذا السياق ، أكد الوزراء أنه ينبغي أن تكون المعايير والشروط والاحكام المنظمة لتدفق المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتحدة الأطراف المقدمة إلى البلدان النامية الجزرية ملائمة موجهة إلى الاحتياجات وحل المشاكل الخامة لكل بلد من البلدان المعنية ، وأن تكون نسبة كبيرة من هذه المعونة على سبيل المنح .

سادس وعشرون - أشد البلدان تأثرا

-١٤٦ - نظر الوزراء بعين القلق إلى التدهور في الوضع الاقتصادي والمالي لأشد البلدان تأثراً منذ مؤتمر القمة السابع . وأعرب الوزراء عن مساندتهم لأشد البلدان تأثراً ، وأشاروا ، في هذا الصدد إلى ما أكدته رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً في الفقرات ذات الصلة الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والخامس بتلك البلدان وطالبوها باتخاذ تدابير ملموسة لصالحها . وحثوا المجتمع الدولي على ضرورة اتخاذ القرارات اللازمة على النحو الوارد في الاستراتيجية الانمائية الدولية وتنفيذها دون ابطاء .

سابع وعشرون - اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها

-١٤٧ - أعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء المشكلة المتزايدة لاسوءة استعمال العقاقير وتزايد الاتجار غير المشروع بها . وقد شاركوا في الرأي القائل بأنه إلى جانب ما لاسوءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها من آثار ضارة بالأفراد ، مما يعرض للخطر صحة السكان وحياة المجتمع في كل دولة ، فقد أضفت البنية الاجتماعية للدول وترتباً عليها تكاليف اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على الحكومات واستتبعها حدوث أنشطة اجرامية على المعدين الوطني والدولي مما قد يهدد استقرار الدول . وأقر الوزراء ، في هذا السياق أنه يلزم للقضاء على هذا البلاء اتخاذ إجراء موحد يهدف في الوقت نفسه إلى التصدي لمشاكل تخفيف ومراقبة الطلب على العقاقير وانتاجها وتوزيعها واستهلاكها غير المشروع .

-١٤٨ - ورحب الوزراء بالجهود المتضاغرة والأكيدة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة خطر اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها . وتعهدوا بمصورة خاصة ، بتقديم الدعم الكامل لنجاح المؤتمر الدولي على المستوى الوزاري المعنى بسوءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، والذي ترعاه الأمم المتحدة والذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ودعوا البلدان المتقدمة النمو

والنامية على السواء الى القيام بجميع الاعمال التحضيرية اللازمة في هذا المدد . كما رحب الوزراء ، في هذا السياق ، بالتوصية المكونة من ثمانى نقاط والتي اعتمدها الاجتماع الأول للهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنى باسأة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المعقود في قيينا ، في الفترة من ١٧ الى ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، والتي قدمت مبادئ توجيهية لأمانة المؤتمر في التحضير لاجتماع الشانى للهيئة التحضيرية وكذلك للمؤتمر الدولى ذاته .

-١٤٩ كما حث الوزراء على عقد اتفاقية لمنع الاتجار بالمخدرات والمؤشرات العقلية والأنشطة المتمللة بها في وقت مبكر . كما أكدوا ضرورة توسيع برامج محددة للتعاون التقني والاقتصادي لمساعدة البلدان الأشد تأثيراً بأساءة استعمال العقاقير وانتاجها غير المشروع والاتجار غير المشروع بها .

شامن وعشرون - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٥٠- أشار الوزراء الى اعلان الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الذي اعتمد في مؤتمر القمة السابع ، وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم المحرز في مواصلة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأعادوا تأكيد التزام بلدان عدم الانحياز بتعزيز تنمية الاعتماد على الذات بومفه جزءاً أساسياً ومكملاً لجهود البلدان النامية الرامية الى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية كعنصر أساس في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

- ١٥١ ورحب الوزراء بأن التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية قد تدعم بدرجة كبيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر المتوسط . ورحب الوزراء في هذا الصدد بآخر التطورات ، لا وهي إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول السبع في المنطقة ؛ واعتبروا ذلك خطوة هامة في إطار الجهود المستمرة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لإقامة تعاون حقيقي فيما بينها .

- ١٥٢ - وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية غير المؤاتية السائدة في الوقت الحاضر واستمرار الطريق المسدود الذي وصلت اليه عملية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، أقر الوزراء بأن الحاجة الى الاسراع بعجلة التعاون الاقتصادي فيما بين

البلدان النامية باتت أكبر من ذي قبل . وحثوا على استكشاف الامكانات الضخمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بشكل كامل ، للحد من ضعف البلدان النامية ، وزيادة قدرتها على التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو . وأكدوا أنهم لا يعتبرون التعاون فيما بين البلدان النامية بديلاً أو خياراً آخر للتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وفي هذا الصدد أكدوا ضرورة أن يقوم التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى باستخدام عناصر التكامل المتوفرة في مواردها البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية على النحو الأفضل . وحث الوزراء في هذا الصدد أيضاً بلدان عدم الانحياز أنفسها على أن تنظر ، وفقاً للمعاملة التفضيلية في طلب الخبرة وشراء المعدات واللوازم من بلدان عدم الانحياز الأخرى .

- ١٥٣ - وأكدوا أيضاً أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ينبغي أن يكون مدفوعاً بتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة حتى يكون التنفيذ والمتابعة فيما بعد عملية تلقائية ومكتفية ذاتياً وممولة ذاتياً ، بقدر المستطاع .

- ١٥٤ - وأكد الوزراء أن مراكز تنسيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو الوكالات الملائمة الأخرى ينبغي أن تلعب دوراً أكبر في تجميع ونشر المعلومات فيما يتعلق بامكانيات التعاون الاقتصادي والاتصالات المباشرة بين المشاركين في التعاون بهدف توسيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأوصوا كذلك بأنه على مراكز التنسيق أن تشير على الحكومات والمؤسسات الحكومية الأخرى بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة بما في ذلك الاجراءات التشريعية لتنيسير التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

- ١٥٥ - وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم الشديد بتقديم التأييد السياسي لدعم التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، ودعوا إلى الاسراع في تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي اللذين اعتمدتهما مجموعة السبع والسبعين في كراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ . ورحب الوزراء في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري لمجموعة السبع والسبعين خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحويل الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق إلى اجتماع رفيع المستوى لتقدير الوضع الراهن لعملية التنفيذ ولاتخاذ قرار بشأن سير العمل في

المستقبل . ورحب الوزراء بالعرض الكريم الذي تقدمت به مصر باستضافة الاجتماع رفيع المستوى في القاهرة خلال النصف الثاني من شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وأكدوا ان اشتراك الوزراء على رأس وفود بلادهم سيساعد الاجتماع الى حد كبير في أعماله وفي القرارات التي سيتخذها .

١٥٦ - وإذا يشير الوزراء الى توصيات مؤتمر القمة السابع المتعلقة بتنسيق برنامجي العمل والتوفيق بينهما ، فقد أعربوا عن ارتياحهم للخطوات التي اتخذت تحقيقاً لهذه الغاية ولجعل البرنامجين مكملين لبعضهما البعض . وأعربوا عن اقتناعهم بأن برنامجي العمل هذين يشكلان خطوة حاسمة صوب تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ودعم عناصر التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٥٧ - ودعا الوزراء منظومة الأمم المتحدة الى اتخاذ مزيد من التدابير المحددة والفعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنفيذ برامجها ومشاريعها . وأعربوا ، في هذا الصدد ، عن قلقهم إزاء اتجاه منظومة الأمم المتحدة الى تخفيض استخدام الخبراء الاستشاريين من البلدان النامية وشراء المعدات منها . وأكد الوزراء ضرورة العمل على زيادة شراء المعدات من البلدان النامية بشكل كبير واقترحوا أن يقوم فريق ممثل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بعقد اجتماعات مع جميع الوكالات المنفذة في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٥٨ - وكرر الوزراء تأكيدهم لأهمية النظام الشامل للأفضليات التجارية من أجل توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية . ورحبوا بالقرارات التي اتخذها الاجتماع الوزاري المعنى بالنظام الشامل للأفضليات التجارية المعقود في نيودلهي في تموز/يوليه ١٩٨٥ والتي أعطت زخماً سياسياً هاماً للمفاوضات المتعلقة بإنشاء نظام شامل للأفضليات التجارية . ولاحظوا مع الارتياح التقدم المحرز في جنيف بشأن هذه المفاوضات . ورحب الوزراء في هذا الصدد بدعوة حكومة البرازيل الى عقد اجتماع وزاري آخر في أيار/مايو ١٩٨٦ ، وأعربوا عنأملهم في أن يصبح قريباً النظام الشامل للأفضليات التجارية ، الذي كان تعبيراً ملماً للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، حقيقة واقعة .

١٥٩- دعا الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى موافلة دعمها للمركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، بلوبليانا ، يوغوسلافيا . وأكدوا على الحاجة إلى دعم المركز والمؤسسات الأخرى للبلدان النامية التي تساهم في كفاءة المؤسسات العامة مما يزيد من دورها في التنمية الاقتصادية الوطنية . ويرون أن المركز قد تطور ليصبح مؤسسة جيدة التنظيم ، كما أنه جمع خبرة ودراسة كافية بين مختلف المديرين وزاد من قدراته في تقديم مساهمة هامة لتعزيز تنمية الموارد البشرية ، والتعاون في ميادين المال ، والتجارة ، والتكنولوجيا ، والمشاريع المشتركة والصناعة ، والزراعة ، والخبرة الاستشارية ومشاركة المرأة في التنمية . دعوا وزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي تقوم بترشيد واصلاح قطاع المؤسسات العامة أو تحطيطه ، إلى اقتسام خبراتها وإلى استخدام مرافق المركز لهذا الغرض بقدر الامكان .

تاسع وعشرون - برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي

١٦٠- أخذ الوزراء في اعتبارهم تقرير الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز^(*) . ولاحظوا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في عدة مجالات للتعاون ، وكذلك التوصيات المختلفة الواردة في التقرير للعمل بها مستقبلا لتنفيذ الأولويات والمبادئ التوجيهية التي حددها مؤتمر القمة السابع .

١٦١- وافق الوزراء توصيات الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة بشأن التعاون في مختلف المجالات كما وردت في التقرير الختامي لذلك الاجتماع واعترفوا في هذا الصدد بأهمية عقد اجتماعات وزارية في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي . وشددوا على ضرورة الالزام بخطوات تنفيذ التوصيات من خلال التبشير بتنفيذ البرامج والمشاريع في الموعد المحدد . وأعربوا في هذا الصدد عن ارتياحهم للمقترحات الخاصة بموافلة ترشيد مختلف مجالات برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي بهدف تحسين عملية تنفيذه وتنسيقها ومتابعته .

(*) عم تقرير الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز بوصفه الوثيقة NAC/CONF.7/APEC . (5/Doc.5/Rev.1

١٦٢ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم المحرز في عملية المواءمة والتنسيق التي تحققت بين برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كاراكاس لمجموعة السبع والسبعين منذ مؤتمر القمة السابع . وأحاطوا علمًا في هذا الصدد بال报吿 المشتركة الذي قدمه رئيس مكتب التنسيق في نيويورك ورئيس مجموعة السبع والسبعين في نيويورك أيضًا ، وطلبو من الرئيسين موافقة جهودهما لضمان أن يجرى تنفيذ كلا البرنامجين على نحو يدعم كل منهما الآخر ولتحقيق عناصر التكامل الالزمة .

التدليل الأول

جدول أعمال الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق
لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي
في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان / أبريل ١٩٨٦

- ١- المجتمع الاجتماع .
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب .
- ٣- تقرير اللجنة التحضيرية على مستوى كبار المسؤولين والسفراء .
- ٤- قبول الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف .
- ٥- اقرار جدول الأعمال .
- ٦- تنظيم الأعمال .
- ٧- تقرير رئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز .
- ٨- استعراض عام وتقييم للحالة السياسية الدولية وتنفيذ قرارات المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي والمؤتمرات والاجتماعات الوزارية اللاحقة لبلدان عدم الانحياز .
- ٩- تحليل عام وتقييم للحالة الاقتصادية العالمية ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مع التأكيد بصفة خاصة على برامج المساعدة المتبادلة والاعتماد الجماعي على الذات ، بهدف تعزيز التضامن والتعاون الاجتماعي والاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

- ١٠- الازمة التي تواجه الامم المتحدة ، والتحدي الذي يواجه عملية التعددية ، وتحديد العقبات التي تواجه كفالة الامم المتحدة وتأديتها لعملها ، والتدابير الرامية الى تذليل هذه العقبات والتغلب عليها .
- ١١- تعزيز دور حركة بلدان عدم الانحياز وسيادة عدم الانحياز .
- ١٢- الاعمال التحضيرية للمؤتمر الشامن لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري ، زيمبابوي .
- ١٣- مسائل اخرى .

التنبيه الثاني

الخطاب الذي وجهه رئيس وزراء الهند ورئيس حركة عدم الانحياز

السادة رؤساء الوفود المحترمون ،
 أصحاب السعادة ،
 السيدات والسادة ،

يسرني غاية السرور أن أرب بكم جميعا في نيودلهي . وانه ليشرفنا أن تكونوا معنا ، ونأمل ان تكون اقامتكم هنا مريحة ومشرمة .

وبينما نجتمع لاستعراض التطورات الأخيرة والإعداد لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، تعرّضت احدى زميلاتنا الأعضاء في الحركة وهي ليبيا ، للهجوم . فقد وقع اعتداء على سعادتها ، وتعرّضت سلامتها للتهديد ، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي . ولا يسعنا إلا أن ندين ذلك . وفي هذه اللحظة من لحظات الأزمة ، تلقى ليبايا كل التأييد والتعاطف من جميع زملائها في حركة عدم الانحياز .

ان حركتنا تستند الى مبادئ اساسية وسليمة عالميا وهي : السلم والتعايش السلمي ، والسيادة الوطنية ، ونبذ القوة ، واحترام النظام الدولي . والالتزام بهذه المبادئ يعمل على توسيع نطاق السلم ، ويزيد من فرص التعاون الدولي ، ويعزز تماسك حركتنا .

ان التغير أمر حتمي في شؤون البشر . فشلة تحديات جديدة تنشء ، كما تنشأ فرص جديدة . وتمثل مهمة رجال الدولة في توجيه مسار التغير من أجل رفاهية البشرية . وفي عالم يزداد ارتباطا بفعل الاتصالات الحديثة ، يقوى الترابط فيما بيننا ، وتزداد مسؤولياتنا ، وتقاسمها للمشاغل . ويصبح النظام العالمي ، مهما بلغ قصوره ، أمرا لازما بصورة متزايدة .

ان التقدم يفترض البقاء . وإنما نخطط ونبني من أجل اطفالنا . ولكن هل سيكون لهم مستقبل ؟ ان هناك خمسين ألف رأس حربية نووية معدة بالفعل لكي تقضي على العالم عدة مرات ، فهي تعادل ثلاثة أطنان من مادة ت. ن. ت لكل رجل وامرأة وطفل .

وتحمل غواصة نووية واحدة قوة تدميرية تفوق ما أطلق من قذائف خلال الحرب العالمية الثانية كلها . فالحياة لم تعد آمنة لا على الأرض ولا على الماء ولا في الجو . بل إنها الآن تواجه التهديد من الفضاء . وبدأ مصيرنا يبتعد بصورة مطردة عن متناول منع القرار البشري ، وأصبح الفاصل بين البقاء والفناء لا يتجاوز في الواقع بضع دقائق .

وتبلغ تكلفة قوة بحرية واحدة تابعة لدولة كبرى ما يفوق الناتج القومي الإجمالي لستة وثمانين بلدا . فما هذا الجنون الذي يضيع تريليون من الدولارات على الأسلحة كل عام بينما لا يترك سوى الفتات من أجل رفاهية البشرية ؟ هذه الحقائق معروفة للجميع وتتكرر كل يوم . ولكنها تستوجب التكرار لأنه يتحتم علينا أن نذكر أنفسنا مرارا وتكرارا بالخطر الرهيبة التي تواجهنا . وأي شعور باللامبالاة أو التواكل إزاء هذا الخطر لن يساعد إلا على زيادته .

ان الحرب النووية تهددنا . والحرب النووية تعني نهاية كل شيء كما نعلم . ولسنا نحن ، الدول غير النووية ، الذين نهدد الوجود . بل ان الدول التي تملك ترميات نووية هي التي تهدده . بيد أن وجودنا مهدد بنفس الدرجة . أليس من حقنا عندئذ أن يكون لنا صوت في وجودنا ذاته ؟

وفي هذا الوضع الخطير ، يتوقع العالم مهارة سياسية على أرفع المستويات ودقة حكيمية نحو السلم . إننا نرحب بالتأكيد الصادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأن الهدف من مفاوضاتها سيكون منع حدوث سباق التسلح في الفضاء وإنهائه على الأرض ، وازالة الأسلحة النووية في كل مكان في خاتمة المطاف . بيد أنه لا يكفي الاعتراف بأنه لا يمكن على الأطلاق كسب حرب نووية وأنه يتحتم ألا تتشعب حرب نووية . إن هذه المفاهيم يتعمق أن تترجم إلى اتفاقيات ملزمة تؤدي إلى القضاء التدريجي على جميع الأسلحة النووية .

ويجب منع التعميد النووي من منبعه . وهذا هو السبب في أن جواهر لال نهرو كان ، منذ أكثر من ثلاثين سنة ، أول رجل دولة ينادي بوقف التجارب النووية ، إلى أن يتم ابرام معايدة للحظر الشامل للتجارب . ولايزال ذلك النساء دون استجابة حيث يجتمع العالم بصورة متزايدة نحو حافة المهاوية . فمن الأمور الجوهرية وقف جميع تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع القوى الحائزة للأسلحة النووية .

ان وقف التجارب النووية يمثل عنصراً رئيسياً من عناصر مبادرة البلدان الستة المنتمية الى القارات الخمس . فقد اطعننا بصورة كاملة على مشاكل التحقق وعرضنا معايناً الحميدة في التتحقق من وقف التجارب النووية . ولدينا الخبرة التقنية والامتداد الجغرافي للقيام بذلك ، ونحن على اقتناع بأنه من الممكن التغلب على المشاكل التقنية شريطة ان تتوافر الارادة السياسية اللازمة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية . وقد صدر رد فعل ايجابي من جانب الاتحاد السوفيتي عندما قام بصورة انفرادية بوقف جميع تجاربه ومد أجل الوقف الاختياري مرتين ، وقدمنا الولايات المتحدة مقترنات مضادة تهدف الى موافلة التجارب النووية مع رصد نتائجها بصورة متبادلة .

اننا نسع جميعاً في الحركة ، على المصعيدين الفردي والجماعي ، لضمان حياة أفضل لشعوبنا . وتنميتنا هي مسؤوليتنا الخامدة أساساً . ولكن ليس بقدرنا أن نفعل ذلك بمفردنا ، فذلك السعي يتطلب أن يكون سعياً مشتركاً من جانب البشرية ، لصالح الجميع ، وليس لضرر أحد . ولاتزال الحالة الاقتصادية الدولية تبعث على القلق . وقد غطت البلاغة العزبية على المناقشة الرشيدة في مجالات عديدة . وليس في الإمكان كسر الجمود الذي انتهى إليه الحوار بين الشمال والجنوب إلا بالمرونة واتساع الأفق ، على أساس الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين النمو في الجنوب واستمرار الرخاء في الشمال . ويتعين إيجاد حل للمشاكل ذات الجذور العميقية في مجالات النقد والتمويل والتجارة ، وهي مجالات خطيرة ومتشاركة . ولا يمكن أن تكون الحلولجزئية هي الرد ، سواء على أزمة التنمية التي تواجه بلداناً نامية عديدة أو فرص الانتعاش المستمر في الاقتصادات الصناعية على صعيد الواقع . فالتعاون أمر ضروري لدفع عجلة التنمية ، والتنمية أمر يخون مصلحة جميع الدول . ولنست القضية قضية أخلاقية أو خيرية مجردة ، بل هي قضية تمس صميم استقرار الجميع – سواء من الشمال أو من الجنوب .

لقد أثّرت أزمة الاقتصاد العالمي على بلدان ومناطق نامية مختلفة بمصادر مختلفة . وقد آن الآوان لتعزيز تضامننا ، وفهم مشاكلنا الخامدة ، ومواجهة التهديداً التي تؤثر علينا جميعاً يداً واحدة . ويتعين اجراء مشاورات أوسع وأكثر تواثراً من أجل تنسيق النهج التي نتخذها في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف في وجه التغيرات السريعة الحاملة في البيئة الاقتصادية الدولية .

وعلاوة على ذلك ، يجب علينا اختراع مزيد من الوسائل الفعالة للتجميل التجارب وخبرات وموارد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . فالاعتماد الجماعي على

الذات لن يؤدي الى التقليل من تعرضنا للضفوط الخارجية فحسب بل سيزيد كذلك من قوتنا في المفاوضات المتعددة الاطراف . والى جانب ذلك ، فإن الخيار أمامنا في أن نبرهن بالسلوك والقدرة على أن التعاون فيما بين البلدان النامية أمر ممكن ، ويتحقق النفع المتبادل ، ويتكامل مع التعاون بين الشمال والجنوب . ويتعين علينا أن يعرف كل منا الآخر على نحو أفضل . ويجب أن يلتقي بحراونا في الميادين المختلفة من وقت لآخر ، كما يجب علينا أن تتبادل الخبراء وأن نسد الثغرات في المعرفة ، وأن نتعلم كيف يلجم كل منا إلى الآخر .

إن الكرامة والحرية يشكلان الأساس المعنوي لوجودنا . ومع ذلك ، فإن الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية لا وجود لها في أجزاء من العالم . فالنظام العنصري في جنوب إفريقيا يرفض التخلص من ممارسته البغيضة للفصل العنصري . وقد أدى القمع المتزايد الذي تمارسه السلطات إلى القاء شعب جنوب إفريقيا في براثن العنف والاضطهاد . ولا تلقى حكمة الأسقف توتوا اهتماماً ذا بال . كما أن نلسون مانديلا ، ذلك المثال الفذ للشجاعة والإيمان ، لا يزال سجينًا . إن قلوبنا تمتلئ تعاطفًا واعجابًا بزوجته الشجاعة ، وهي مانديلا ، التي تواصل الكفاح ببسالة . ونحن ثابتون على تأييدنا لشعب جنوب إفريقيا البطل . كما نرفض جميع المحاولات الرامية إلى تجزئةإقليم جنوب إفريقيا الموحد إلى شرائح مختلفة باعتبارها محاولات شريرة تهدف إلى إدامة الطابع العنصري للنظام الحالي . كما يتحتم إحباط هجمات بريتوريا المتكررة ، السافرة والمستترة ، ضد أراضي دول خط المواجهة . إننا لن نقبل التقسيم في جنوب إفريقيا ولا زعزعة الاستقرار في الجنوب الإفريقي . فإلى متى يستطيع أصدقاء بريتوريا وحلفاؤها مواصلة تورطهم ؟ وإلى متى ستظل اعتبارات الكسب التجاري والميزات الاستراتيجية القائمة على ادراك خاطئ تمنعهم من إجبار نظام جنوب إفريقيا على إعطاء الحرية والكرامة لشعبه بأسره ؟ وحيث ينعدم حسن الادراك ، لا يمكن أن يكون ثمة بديل للعقوبات .

وتواصل جنوب إفريقيا ، خارج حدودها وفي مواجهة المد التاريخياحتلالها الاستعماري لناميبيا . وقد أخفق مجلس الأمن ، الذي شلّه المصاعب الزائفة و "الروابط" المختلفة ، في فرض ارادته ولatzal خطة الأمم المتحدة الخامسة بناميبيا دون تنفيذ .

وخلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ التقينا في مؤتمر القمة في نيودلهي ، امتد خطر الارهاب الى اجزاء عديدة اخرى من العالم . فقد اغتيل ساسة ، واختطفت طائرات مدنية او دمرت ، وذبح رجال ونسوة وأطفال ابرياء في عنف وحشي . وقد عانينا نحن في الهند من صدمة عمل ارهاب من هذا القبيل .

وتتمثل المفارقة القاسية في ان بعض الدول التي كانت فريسة للارهاب المجنون تذعن للارهاب الذي يجري تشجيعه او اشارته من اراضيها ضد الآخرين . ويجب وضع حد لذلك . كما يجب على جميع البلدان ان تتضامن في اطار القواعد المقبولة دوليا من اجل مكافحة هذا الخطر المشترك .

اننا ندين الارهاب الان كما فعلنا من قبل . وبالمثل ، لا يمكننا ان نتناقض عن الارهاب الذي تمارسه الدولة . فلا يحق للدول ان تدعى لنفسها الحق في انتهاك القانون الدولي تماما كما لا يحق للارهابيين انتهاك حكم القانون . ويجب احترام النظام الدولي . ويتحتم عدم انتهاك السيادة على الاطلاق .

ان بدء حرب الاشقاء بين ايران وال العراق ، واستمرارها ، وتصاعدتها وانتهاكات القانون الدولي الانساني ، قد سببت حزنا عميقا لنا جميعا في حركة عدم الانحياز . وما يؤسف له انه لم تنجح جهودنا ولا جهود الآخرين حتى الان في وقف التصعيد او وقف الاعمال العدائية . اننا نؤكد مجددا المبدأ الاساسي لحركتنا المتمثل في ضرورة حل جميع الخلافات فيما بين الدول الاعضاء بالوسائل السلمية .

ان إنكار المطالب العادلة للشعب الفلسطيني يمثل مأساة كبيرة من مآسي عصرنا . فاستئصال مستمرة بصورة مسافرة في احتلالها القسري للأراضي العربية وانتهاكات الجائر لسيادة عدة بلدان عربية . اننا شاهدون في تمكنا بأن شعب فلسطين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف يقيم دولة له فوق ترابه الوطني .

وتندى امريكا الوسطى ساحة لضفوط وتهديدات متعددة ، وللتدخل بمختلف صوره ، موجه ضد حق الدول في اختيار اشكالها الخاصة من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ويجب اعادة الاحترام لقواعد القانون الدولي ولمبادئ التعايش السلمي . وعملية الكونتادورا تتيح اطارا اقليميا لحل أي مشكلة اقليمية .

اننا في حركة عدم الانحياز حرریمون على استقلالنا ، ومع ذلك فقد سعینا -
ولازال نسع - لضمان توافق اهدافنا الوطنية مع نظام عالمي يقوم على التعاون .
اننا نلتزم التزاما كاملا بالامم المتحدة وبمُثُلها العليا . وقد ظهرت مؤخرا مؤشرات
مشيرة للقلق تتمثل في الرغبة المتزايدة لبعض الدول القوية في الربط بين قوتها
الاقتصادية والعسكرية وهيكل صنع القرارات في المنظمات الدولية . وهذا يتعارض مع
روح الديمقراطية الدولية التي سعینا جاهدين الى تعميمها من خلال منظومة الامم
المتحدة . ان الايديولوجيات المتباينة والمصالح المتعارضة ستظل قائمة ، ولكن يجب
الا تكون لها الغلبة على ضرورة وجود نظام دولي عادل .

لقد أفادت حركتنا ، في سنواتها الاولى ، من حكمة وتوجيه شخصيات سامية بعيدة
النظر مثل نهرو وتيتو وسوکارنو وعبد الناصر ونکروا . فقد كانوا يمثلون التنوع
الخوب للعالم ولكن كانت تجمع بينهم رؤية جماعية لنظام عالمي قائم على المساواة
والاستقلال والتعايش السلمي . ومن بلغراد الى کولومبو مرورا بالقاهرة ولوساكا
والجزائر ، ومن هافانا الى نیودلهی ، زاد عددها وزادت قوتنا . ولم تعد دولنا
شهودا صامتين على تقلبات التاريخ . فشعوبنا الان اطراً مشاركة نشطة في تشكيله .
وكما نمت قدرتنا على التأثير في الاحداث ، كذلك زادت علينا الضغوط . ومن المسلم
به ان هناك بعض الخلافات فيما بيننا . ولبي هذا مستوى طبيعي . ولكن لازال
الروابط التي توحدنا اقوى من الخلافات . وقد أظهرنا مرارا وثکرارا قدرتنا على
مواجهة الازمات والتحديات بحزم وتنافر .

وسوف نذهب من هنا الى هراري . ان زمبابوي أرض جميلة وسخية . وشعبها
الموهوب الدؤوب يجسّد روح الصحة . اننا نشكر شعب وحكومة زمبابوي على تحمل هذه
المسؤولية الكبيرة . ونعرب لهما عن أطيب تمنياتنا وتأييدها التام وهمما بدد البدء
في الاعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الشامن .

مرة أخرى أرجوكم في الهند .

وشكر لكم .

التبديل الثالث

تقرير المقرر العام

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي ، الهند ، في الفترة من ١٦ الى ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦ برشامة السيد بالى رام باغا وزير خارجية الهند .
- ٢ - شارك في الاجتماع ممثلو البلدان والمنظمات التالية التي هي أعضاء في الحركة : اشيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، سريلانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، موريشيوس ، سيراليون ، سينيجال ، الصومال ، المراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (ساوپو) ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .
- ٣ - وحضر المؤتمر بصفة مراقب ممثلو كل من : اوروجواي ، والبرازيل ، والفلبين ، وفنزويلا ، والمكسيك ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، ومنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر الوحدة بين الافريقيين لازانيا ، والحزب الاشتراكي البورتوريكي ، والامم المتحدة .

٤ - وحضر بصفة ضيوف ممثلو كل من : اسبانيا ، والبرتغال ، ورومانيا ، وسان مارينو ، والسويد ، وسويسرا ، وفنلندا ، والكرسي الرسولي ، والنمسا ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، واللجنة الدولية للصلب الاحمر ، ولجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ولجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، ومنظمة الصحة العالمية .

الجلسة الافتتاحية

٥ - ألقى السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ورئيس حركة عدم الانحياز خطاباً افتتاحياً قرر الاجتماع ، بدون تصويت ، تعميمه كوثيقة من وثائق الاجتماع الوزاري . (NAC/CONF.7/NCB/Doc.10)

٦ - وتقدم باقتراحات لتوجيه الشكر ممثلو السنغال بالنيابة عن المجموعة الافريقية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن المجموعة الآسيوية ، وقبرص بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ، وغيانا بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ومنظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن حركات التحرير الوطنية .

افتتاح الاجتماع

٧ - ألقى الرئيس خطاباً افتتاحياً .

الاجتماع الطارئ للموازاء ورؤساء الوفود

٨ - قدم الرئيس تقريراً عن الاجتماع الطارئ المعقود في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٦ للنظر في الحالة الناشئة نتيجة لهجوم الولايات المتحدة المسلح على اراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . وتلا أمين الاجتماع نص البلاغ (NAC/CONF.7/NCB/Doc.8/Rev.1) الذي اعتمد دون تصويت وأحال إلى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة . وألقى ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بياناً .

انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الاعمال)

٩ - بناء على توصية اللجنة التحضيرية المجتمعة على مستوى المسؤولين والسفراء القداميين ، قرر الاجتماع تشكيل مكتبه على النحو التالي :

الرئيس : الهند

نواب الرئيس :

عن افريقيا : الجماهيرية العربية الليبية ، زائير ،
الصومال ، ملاوي ، نيجيريا
جمهورية ايران الاسلامية ، فييت نام ، منظمة
التحرير الفلسطينية ، العراق

عن آسيا :

عن أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي :
الارجنتين ، بوليفيا
مالطا

عن اوروبا :

المقرر العام : السيد غوليرمو فيرنانديز دي سوتو (كولومبيا)
رئيس اللجنة السياسية : السيد ل. باسولي (بوركينا فاما)
رئيس اللجنة الاقتصادية : السيد ئ. آلاتام (اندونيسيا)

تقرير اللجنة التحضيرية المجتمعة على مستوى المسؤولين والسفراء القداميين (البند ٣ من جدول الاعمال) .

١٠ - أحاط الاجتماع علما بتقرير اللجنة التحضيرية المجتمعة على مستوى المسؤولين والسفراء القداميين . (NAC/CONF.7/NCB/DOC.7/Rev.2)

قبول أعضاء جدد واشتراك مراقبين وضيوف (البند ٤ من جدول الاعمال)
١١ - لاحظ الاجتماع أنه لم ترد آلية طلبات للانضمام الى العضوية أو للاشتراك بمفقة مراقبين أو ضيوف .

اقرار جدول الاعمال (البند ٥ من جدول الاعمال)

١٢ - أقر الاجتماع جدول الاعمال التالي الذي أوصت به اللجنة التحضيرية :

- ١- افتتاح الاجتماع ،
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب ،
- ٣- تقرير اللجنة التحضيرية المجتمعة على مستوى المسؤولين والسفراء الأقدمين ،
- ٤- قبول الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف ،
- ٥- اقرار جدول الأعمال ،
- ٦- تنظيم الأعمال ،
- ٧- تقرير رئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ،
- ٨- استعراض عام وتقييم للحالة السياسية الدولية وتنفيذ قرارات المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقد في نيودلهي وأنمؤتمرات والاجتماعات الوزارية اللاحقة لبلدان عدم الانحياز ،
- ٩- تحليل عام وتقييم للحالة الاقتصادية العالمية ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مع الاشارة بصفة خاصة الى برامج المساعدة المتبادلة والاعتماد الجماعي على الذات ، بهدف تعزيز التضامن والتعاون الاجتماعي والاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ،
- ١٠- الازمة التي تواجه الامم المتحدة ، والتحدي الذي يواجه عملية التعددية ، وتحديد العقبات التي تواجه فعالية الامم المتحدة وتأديتها لعملها ، والتدابير الالزمة للتصدي لهذه العقبات والتغلب عليها ،

- ١١- تعزيز دور حركة بلدان عدم الانحياز وسياسة عدم الانحياز ،
١٢- الاعمال التحضيرية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري ، زمبابوي .
١٣- مسائل أخرى .

تنظيم الاعمال (البند ٦ من جدول الاعمال)

١٤- وفقاً للممارسة المتبعة ، قرر الاجتماع تشكيل لجنتين : لجنة سياسية ولجنة اقتصادية للعمل بصورة متزامنة مع الجلسات العامة ، وقرر أن تنظر اللجنة السياسية في البنود ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الاعمال ، وأن تنظر اللجنة الاقتصادية في البند ٩ .

تقرير رئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز (البند ٧ من جدول الاعمال)

١٤- أحاط الاجتماع علماً بتقرير رئيس مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز .
(NAC/CONF.7/NCB/DOC.4)

المناقشة العامة

١٥- أثناء المناقشة العامة ، استمع الاجتماع إلى بيانات من الدول الأعضاء والمنظمات التالية :

غيانا ، غانا ، زمبابوي ، مصر ، يوغوسلافيا ، كوبا ، اندونيسيا ، نيجيريا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، قبرص ، بوليفيا ، بينما ، الكويت ، سريلانكا ، باكستان ، الجزائر ، العراق ، أفغانستان ، المغرب ، زائير ، الجمهورية العربية السورية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مالطا ، جمهورية إيران الإسلامية ، ماليزيا ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، جامايكا ، السودان ، زامبيا ، نيبال ، موريشيوس ، فييت نام ، أثيوبيا ، بيرو ، الجمهورية العربية اليمنية ، ملديف ، سنغافورة ، أوغندا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، دمشق ، الصومال ، موزambique ، بنغلاديش ، غامبيا ، الكاميرون ، الكونغو ، أكوادور ، المكسيك ، مالي ، تشاد ، أنغولا ، سورينام ، كولومبيا ، نيكاراغوا ، الجمهورية العربية الليبية ، فاتواتو ، زمبابوي .

٦- واستمع الاجتماع كذلك الى بيانات ادلی بها المراقبون التاليون :

جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية ، الحزب الاشتراكي لبورتوريكو .

تقرير اللجنة السياسية

٧- أحاط الاجتماع علما بتقرير اللجنة السياسية (NAC/CONF.7/NCB/Doc.14) واعتمد
الاعلان السياسي (NAC/CONF.7/NCB/PC/Doc.1/Rev.1) .

تقرير اللجنة الاقتصادية

٨- أحاط الاجتماع علما بتقرير اللجنة الاقتصادية (NAC/CONF.7/NCB/Doc.11) واعتمد
الاعلان الاقتصادي (NAC/CONF.7/NCB/PC/Doc.1/Rev.1) .

بيان الرئيس

٩- ادلی رئيس الاجتماع ببيان عن النزاع بين ايران والعراق يرد ضمن التذييل
الأول لهذا التقرير .

١٠- وأدلی ممثل جمهورية ایران الاسلامية ببيان يرد ضمن التذييل الثاني .

١١- وأدلی ممثل العراق ببيان يرد ضمن التذييل الثالث .

الازمة التي تواجه الامم المتحدة والتحدي الذي يواجه عملية التعددية وتحديد العقبات
التي تواجه فعالية الامم المتحدة وتأديتها لعملها والتذليل اللازم للتصدي لها
العقبات والتغلب عليها (البند ١٠ من جدول الاعمال)

١٢- اعتمد الاجتماع الوزاري بيانا بشأن هذا الموضوع (NAC/CONF.7/NCB/PC/Doc.2/Rev.2) .

تقرير المقرر العام

١٣- اعتمد الاجتماع تقرير المقرر العام (NAC/CONF.7/NCB/Doc.13) .

قرار بشكر حكومة الهند وشعبها

-٢٤- اعتمد الاجتماع الوزاري دون تصويت قراراً بالاعراب عن التقدير لحكومة الهند وشعبها (NAC/CONF.7/NCB/DOC.12).

الوثائق الختامية

-٢٥- اعتمد الاجتماع دون تصويت الوثائق الختامية.

الجلسة الختامية

-٢٦- عقدت الجلسة الختامية للجتماع في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦ . وتقدم باقتراحات لتوجيه الشكر ممثلو أوغندا بالنيابة عن المجموعة الافريقية ، ونيبال بالنيابة عن المجموعة الآسيوية ، وبيونوسالفيها بالنيابة عن المجموعة الاوربية ، وسورينام بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بالنيابة عن حركات التحرير الوطنية .

الضمية الأولى

بيان رئيس المؤتمر بشأن النزاع بين ايران وال العراق

قدم رئيس اللجنة السياسية التي تقريرا مفاده انه ، بعد مناقشة مطولة للفراتين ٨٦ و ٨٧ من مشروع الاعلان السياسي ، المتعلقين بالنزاع بين ايران وال العراق ، تقرر احالة الموضوع الى رئيس الجلسة العامة لاتخاذ مزيد من الاجراءات بشأنه .

وقد أجريت مشاورات مع كثير من رؤساء المؤسسات المجتمعين هنا .

وشمل شعور سائد على نطاق واسع بأنه ينبغي لنا في هذا الاجتماع أن نعبر عن قلقنا بتجديد النساء العاجل التالي الصادر عن رئيسة حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابعة المنعقد في آذار / مارس ١٩٨٣ :

"ان العراق وايران كلاهما عضو في حركة عدم الانحياز التي تنسى مبادئها على أنه ينبغي حل جميع الخلافات بين الدول الاعضاء بالوسائل السلمية .

واننا مقتنعون بأن وضع حد للنزاع الايراني - العراقي من شأنه أن يسهم في تدعيم وحدة الحركة وتضامنها . ولذا فاننا نناشد ايران وال العراق إنهاء الحرب فورا . وان العالم كله يرغب في أن يتوقف القتال على الفور وأن يتوصل الجانبان الى ملء مشرف وعادل ودائم عن طريق المفاوضات وبالوسائل السلمية" .

الضميمة الثانية

بيان مثل جمهورية ايران الاسلامية في الجلسة العامة
العاشرة والأخيرة لاجتماع مكتب التنسيق لبلدان عدم
الانحياز المعقودة في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، باسم الله الرحمن الرحيم .

سيدي الرئيس ، يشرفني أن أقدم لك ، نيابة عن وزير خارجيتي ، الترجمة الفورية للرسالة الموجهة إلى سعادتكم . وما أنا أترجم الرسالة التي تنص على ما يلى :

نيابة عن حكومة جمهورية ايران الاسلامية وشعبها المسلم ، أود أن أعرب عن خالص تقديرى لحكومة الهند وشعبها التي لمسناها في هذا الاجتماع وفي الاجتماعات السابقة التي عقدت هنا في نيودلهي . ومع ذلك فاننيأشعر بالأسف لأن مضيفتنا الكريمة وجهت نداء الى جانب واحد لا يمكننا قبوله . لقد وجه هذا النداء وقت أن شن النظام العراقي حربه العدوانية على بلادى ، وعندما ارتكب النظام العراقي اكبر جرائم الحرب ، وعندما استخدمت الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ومتكرر خلال هذه الحرب ، وعندما انتهكت العراق جميع القوانين الانسانية الدولية ، وعندما قام حكام العراق بربط الاذمة على البطون وشنوا حربا عدوانية ضروس ضد ثورتنا بدافع من عبوديتهم للامبريالية ، بقية القضاء على أقوى الثورات المناهضة للامبريالية في تاريخنا المعاصر ، وعندما انتهكت العراق جميع مبادئ عدم الانحياز بصورة مارخة وبوحشية .

سيدي الرئيس ، انتنا نأمل باخلاص لا تتعرض حقوق شعبنا ومبادئ حركتنا للإهمال الى هذا الحد ، على الاقل تحت رئاستكم ، ونتوقع لا تغفل الى هذا الحد أيضاً الجرائم التي يرتكبها أحد أعضاء حركة عدم الانحياز ضد عضو آخر .

سيدي الرئيس ، في مواجهة الهجمات المتكررة ضد مواطنينا ، وفي مواجهة حرب المدن التي أعلنتها العراق رسميا ، وفي مواجهة الهجمات المرتكبة ضد سفن طرف ثالث ، وفي مواجهة اللجوء الى الحرب الكيميائية ، وهي الاعمال التي تم ابلاغها جميمها الى الهيئة الدولية وتمت ادانتها ، فإن ما فعلته حركتنا لا يتعدى انه وجهت نداء الىينا من أجل السلم يطلب منها ان تستسلم للعدوان وأن نضع حدا لكافاحنا الدفاعي

الشرع ضد المعتمدي . وربما يقال أن هذا النداء لا يختلف عن النداء الذي وجهته في وقت ما هنا في هذه القاعة السيدة غاندي الراحلة . سيدى الرئيس ، منذ ذلك الحين حتى الان ، انقضت ثلاثة سنوات بطيئة ومؤلمة ارتكبت ضدنا خلالها الكثير من الجرائم . لذلك فاننا نعتقد بالخلاص أنه اذا كانت السيدة غاندي الراحلة لا تزال بيننا ، لكان من المحتمل أن تقوم بتنقیح هذا النداء .

سيدى الرئيس ، انه لمن غير المقبول لنا أنه بدعوى ضيق الوقت ، تتعرض أكثر المشاكل أهمية في تاريخنا وأكثر أشكال العذوان دماراً ضدنا للاهتمام مما يستوجب توجيه نداء أحادي الجانبين . لذلك أعلن ، مع الأسف ، أن النداء مرفوض من جانب جمهورية ايران الاسلامية حكومة وشعبا . وان وفدي بلادي ، اعتراضاً من جانبي على هذا النداء ، سيفادر هذه الجلسة .

سيدى الرئيس ، اننا شعب يؤمن بالمبادئ ، وعلى أساس مبادئنا سنواصل كفاحنا الداعي الى أن يحال عدونا العقاب الواجب ، حتى يسجل الى الأبد أن أحداً في منطقتنا ، بل وفي حركتنا ، لن يشن حرباً عدوانية ضد أي منا . وانني أرجو منك يا سيادة الرئيس أن تتناول بياني بنفس الطريقة التي ستتناول بها نداءك ، وذلك فيما يتعلق بمحضر هذه الجلسة . أشكرك سيادة الرئيس جزيل الشكر .

الضميمة الثالثة

بيان ممثل العراق في الجلسة العامة العاشرة والأخيرة لاجتماع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقودة في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦

سيدي الرئيس ، منذ ثلاث سنوات مضت ، اجتمعنا هنا على مستوى القمة ، وأعرب غالبية رؤساء الوفود وقتئذ عن أسفهم الشديد لاستمرار الحرب ، وطالبوها بشدة بـإيقافها على الفور . وقد حاول المؤتمر التوصل إلى قرار فعال والى خطة تحقق هذا الهدف الشبيل . إلا أنه عندما عجز المؤتمر عن التوصل إلى هذا القرار بسبب رفض الوفد الايراني ، كلف رئيسة الحركة السيدة انديرا غاندي ، رحمة الله ، بأصدار نداء يعبر عن رأي المؤتمر وعن ضميره . وقد وجهت السيدة انديرا غاندي نداءها في هذه القاعة ، وأعرب المؤتمر كله عن تأييده القوي لذلك النداء .

وقد أعرب الوفد العراقي عن استعداده الكامل لتبليغ نداء رئيسة الحركة ، أي عن استعداده لايقاف الحرب والتجوء إلى المفاوضات ، والتوصول إلى حل عادل ومشرف يتمشى مع مبادئ الحركة وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . أما الوفد الايراني فقد رفض ذلك النداء وأصر على موافلة الحرب .

والى يوم سيدي الرئيس وبعد ثلاث سنوات شهد هذا المؤتمر تكراراً لما حدث في مؤتمر القمة . فقد أعرب كل المتكلمين من السادة المحترمين رؤساء الوفود عن أسفهم وحزنهم وقلقهم إزاء استمرار هذه الحرب . وطالبوها بـإيقافها . وكما حاولنا سنة ١٩٨٣ حاولنا الان أن نصل إلى قرار يساعد على حل هذا النزاع ، وفق المبادئ التي نؤمن بها وهي مبادئ عدم الانحياز ، ومرة أخرى ، أعرض الوفد الايراني عن ذلك وأحبط كل المساعي الخيرة التي بذلتموها وبذلها رؤساء الوفود المحترمون من أجل التوصل إلى صيغة تحقق السلام ، وهو نحن نعود من حيث بدأنا سنة ١٩٨٣ ، نعود إلى نداء السيدة انديرا غاندي .

وما برح ذلك النداء الصادق القوي حيا يعبر عن ضمير هذا المؤتمر ، وكما قبلنا ذلك النداء سنة ١٩٨٣ فاتنا نؤكد اليوم قبوله . إننا مستعدون للتوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومشروفة تستند إلى مبادئ الحركة والى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

هذا هو سيدى الرئيس موقف الوفد العراقي اليوم كما كان موقفه في مؤتمر القمة في عام ١٩٨٢ ، وكما كان موقفه في المؤتمر الوزاري للحركة الذي انعقد في هذه القاعة وفي هذه العاصمة في شباط/فبراير ١٩٨١ .

ولديّ تعليق قصير على ما قاله ممثل الوفد الايراني ، لقد كرر ممثل ايران اتهاماته المعروفة . وفي بيانى الى المؤتمر أقدم مرة أخرىاقتراح الذي تقدمنا به الى مؤتمر القمة في عام ١٩٨٢ .

وإذا كان الوفد الايراني يعتقد أن بامتناعه أن يثبت الادعاءات التي أطلقها فنحن ندعوه مرة أخرى كما دعوناه من قبل الى التحكيم ، من قبل الحركة ، ويمكن للحركة أن تختار لجنة تحكيم من أعضائها تتحقق في كل الاتهامات المتبادلة منذ مجيء النظام الايراني الى السلطة في شباط/فبراير سنة ١٩٧٩ وحتى اندلاع الحرب في آيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ .

اما فيما يتعلق بالقوانين والاتفاقيات الدولية فقد قلت في كلمتي امام المؤتمر إن العراق مستعد لتنفيذ كل القوانين والاتفاقيات الدولية ، وأكرر كل القوانين والاتفاقيات الدولية . وأعلن امام المؤتمر اثنى مخول من حكومتي بالتوقيع على اتفاق مع الجانب الايراني وتحت اشراف رئيس المؤتمر نتعهد فيه سويا بتنفيذ كل القوانين والاتفاقيات الدولية ، والذي يعرب عن استعداده لتنفيذ كل القوانين والاتفاقيات الدولية ليس هو المتهم ، أما المتهم الحقيقي فهو الذي يرافق ذلك وينتقى ما يحلو له من الاتفاقيات او من اجزاء منها لتدعم ما يقوم به من دعاية .

لا أريد أن أشغل المؤتمر بالمجادلات حول هذه المسألة وأعتقد أن غالبية السادة المحترمين رؤساء وأعضاء الوفود قد استمعوا الى كثير من الحاجج والاتهامات وأن لهم ضمائرهم ولهم قدرتهم على الحكم السليم . وإن ما توصلوا اليه في المؤتمرات السابقة وما أعلنته الان من نداء ليعبر عن ضميرهم وعن حكمهم ، ونحن نؤيد هذا الحكم . ونضع أيديهم في أيديهم من أجل الرغبة المشتركة في تحقيق السلام العادل المشرف ومن أجل رفع راية الحركة وتعزيز دورها في العالم .

وإذا كانت كلمة الوفد الايراني ستدرج كمرفق لاعلان السياسي فإنه ينبغي أن ترافق كلمة العراق أيضا . شكرا .

التدليل الرابع

تقرير اللجنة السياسية

-١ بناء على توصية اجتماع المسؤولين الاقدمين المعقود في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٦ ، قرر الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز تشكيل لجنة سياسية برئاسة سعادة السيد لياندر باصول ممثل بوركينا فاسو . وقد أستندت الى هذه اللجنة السياسية مهمة النظر في البنود ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول أعمال الاجتماع الوزاري . وكان موضوعا على اللجنة مشروع الاعلان السياسي الذي أعده البلد المضيف (NAC/CONF.7//NCB/PC/DOC.1) ونفع مشروع "بيان بشأن الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة والتحديات التي تواجه عملية التعددية" (NAC/CONF.7//NCB/PC/DOC.2)

تنظيم الاعمال

-٢ قررت اللجنة في جلستها الأولى المعقدة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٦ أن تبدأ أعمالها بتبادل عام للآراء بشأن مشروع الاعلان السياسي ، وأن تنظر بعده في النص فرعاً بفرع . وتقرر أيضاً إنشاء فرق عمل صغيرة مفتوحة العضوية ، حسب الاقتضاء ، لتناول فروع محددة ، علاوة على ذلك ، أعربت بعض المجموعات الأقلية عن نيتها في عقد جلسات غير رسمية للنظر في الفرع أو الفروع ذات الأهمية المباشرة لها .

أعمال اللجنة السياسية

- ٣ عقدت اللجنة السياسية ١٣ جلسة في الفترة من ١٤ إلى ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦ .
- ٤ وفي الجلسة الأولى للجنة ، قدم ممثل الهند مشروع الاعلان السياسي ، وأعقب ذلك تبادل عام لوجهات النظر ، اشتراك فيه عدد من الوفود . وتمثلت وجهة النظر العامة في أن النص المقدم من البلد المضيف يوفر أساساً ممتازاً لمداولات اللجنة .
- ٥ ووافقت اللجنة السياسية في جلستها الثانية المعقدة في ١٥ نيسان / ابريل على الاقتراح بعقد جلسة طارئة للوزراء ورؤساء الوفود للنظر في الحالة الناشئة نتيجة لهجوم الولايات المتحدة المسلح على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في صباح ذلك اليوم ، وقد عقدت الجلسة في وقت لاحق من نفس اليوم .
- ٦ وفي جلسات لاحقة ، نوقش مشروع الاعلان السياسي فرعاً فرعاً ، مع أخذ التعليقات

والتعديلات الواردة من الوفود في الاعتبار . وبالاضافة الى الفروع المقترحة في مشروع الاعلان السياسي ، قررت اللجنة أن تدرج ضمن جملة أمور فروعًا جديدة تتداول "نيوكاليدونيا" و "تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" و "استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" و "الحق في التنمية" .

-٧ وناقشت اللجنة السياسية في جلستها التاسعة الفقرتين ٨٦ و ٨٧ من مشروع الوثيقة المتعلقة بالنزاع بين ايران والعراق . وقد قدم رئيس اللجنة الى رئيس المؤتمر الوزاري تقريرا صادقا وواقعا لسير المناقشات .

-٨ وينقسم مشروع الاعلان السياسي الوارد في الوثيقة (NAC/CONF.7/NCB/PC/Doc.1/Rev.1) الى ثمانية وعشرين فرعا . ويتضمن الاعلان الى جانب القضايا التي تشفل اهتمام الحركة بصورة تقليدية ، اشارات الى الاعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الثامن في هراري والذكري الخامس والعشرين لقيام حركة بلدان عدم الانحياز . ومرفق بالاعلان مشروع جدول الاعمال المؤقت لمؤتمر القمة الثامن المقدم من زمبابوي .

-٩ كما قدمت اللجنة السياسية مشروع بيان بشأن "الازمة التي تواجه الامم المتحدة والتحديات التي تواجه عملية التعديلية" (NAC/CONF.7/NCB/PC/Doc.1/Rev.1) وتسعى تلك الوثيقة الى التصدي للازمة الخطيرة التي تمر بها الامم المتحدة والعقبات التي تواجه كفاءة الامم المتحدة وتأديتها ، والتدابير الالزمة للتغلب على هذه العقبات .

-١٠ وقد عقدت مداولات اللجنة في جو يتسم بالحرية والصراحة ، والمشاركة الفعالة للجميع حتى في الساعات المتأخرة من الليل . واتسمت الجلسات بروح التوفيق والتفاهم المتبادل ، مما مكن من الحفاظ على التقليد الثابت لتوافق الآراء .

-١١ وتحمي اللجنة السياسية باعتماد مشروع الاعلان السياسي والبيان بشأن الازمة التي تواجه الامم المتحدة .

التذييل الخامس

تقرير اللجنة الاقتصادية

- 1 بدأ اللجنة الاقتصادية التي أنشأها الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز للنظر في مشروع الإعلان الاقتصادي (NAC/CONF.7/NCB/EC/Doc.1) عملها في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٦ وعقدت ثلاثة عشرة جلسة .
- 2 وفي الجلسة الأولى انتخب السيد على الأطاسي (اندونيسيا) رئيساً لها .
- 3 ونظرت اللجنة في الفصول من ١٢-١ من مشروع الإعلان الاقتصادي .
- 4 وقررت إنشاء فريق غير رسمي مفتوح العضوية للنظر في الفصل ١٣ والفصل التالية .
- 5 ووافقت اللجنة على النص المعدل للإعلان الاقتصادي لتقديمه إلى الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق ، الوارد في الوثيقة (NAC/CONF.7/NCB/EC/Doc.1/Rev.1)

التنزييل السادس

البلاغ الصادر في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٦

- ١- لاحظ وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز المجتمعون في دورة طارئة في نيودلهي في ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٦ باشمئاز عميق وسخط بالغ للجمات المسلحة التي شنتها الولايات المتحدة ، بدعم وتعاون من المملكة المتحدة حليفها العسكري في منظمة حلف شمال الاطلس ، على أراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . وادانوا بشدة هذا العمل العدوانى الفادر والمارخ الذي لم يكن مدفوعاً بأى استفزاز ضد بلد صديق غير منحاز ، والذي شكل انتهاكاً للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وقد أدين هذا العمل العدوانى من جانب الولايات المتحدة لاسيما وأن عليها مسؤولية أساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بمقتضى وضعها كعضو دائم من أعضاء مجلس الأمن .
- ٢- ولقد أدان المجتمع الدولي الأنشطة الإرهابية كافة سواء كان مرتكبوها أفراداً ، أو جماعات ، أو دول . ومن ثم فإن تلك الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة تستوجب قدرًا أكثر من الشجب .
- ٣- وأشار الوزراء ورؤساء الوفود إلى أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد لاحظوا مع القلق ، في قمة نيودلهي المعقودة في عام ١٩٨٣ : "أن سياسات التدخل بجميع أشكاله ، والضغط والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها لاتزال تتبع ضد عدد كبير من بلدان عدم الانحياز ، الأمر الذي تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن" ودعوا جميع الدول إلى الالتزام بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية للدول أو استقلالها السياسي والاقتصادي .
- ٤- وأشار الوزراء ورؤساء الوفود أيضًا إلى أن الاجتماع الوزاري لبلدان منطقة البحر المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز المعقود في فاليتا في ١٧٠٩/سبتمبر ١٩٨٤ قد دعا جميع الدول إلى الالتزام الدقيق بمبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحثها على عدم استخدام الأسلحة أو القوات ، أو القواعد أو المرافق العسكرية ضد بلدان منطقة البحر المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز .

5- كما أشاروا إلى أن مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المجتمع في نيويورك في 6 شباط/فبراير 1986 ، قد "حضر الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذ اجراءات متجلة اذ ان الحل الأفضل لهذه المواقف هو عن طريق الحوار وليس عن طريق الضغط او استعمال القوة" . وقد اجتمع مكتب التنسيق مرة أخرى في 26 آذار/مارس 1986 في نيويورك "وأعرب عن قلقه البالغ حيال الاستفزازات واستعمال القوة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" و "أدان هذه الاعمال العدوانية التي تؤدي الى تعميد خطير للموقف في منطقة وسط البحر المتوسط وتعرض السلم والامن الدوليين للخطر" .

6- وطالب الوزراء ورؤساء الوفود بأن توقف الولايات المتحدة الأمريكية فوراً عملياتها العسكرية التي تشكل انتهاكاً للسيادة والسلامة الاقليمية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتعرض السلم والامن في منطقة البحر المتوسط للخطر ، وتشكل تهديداً خطيراً للسلم والامن الدوليين . كما طالبوا بتقديم تعويض كامل وفوري للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية عما لحقها من خسائر بشرية ومادية .

7- ودعا الوزراء ورؤساء الوفود مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الى اتخاذ اجراء عاجل لادانة هذا العمل العدائي ومنع تكرار هذه الاعمال . كما حثوا على اتخاذ مجلس الامن تدابير لضمان حصول الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على تعويض كامل وفوري .

8- وأكد الوزراء ورؤساء الوفود تأييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنهم معها في صون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية والدفاع عنها . وأعربوا عن تعاطفهم العميق مع سلطات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وشعبها لما تکبده من خسائر .

9- وقرر الوزراء ورؤساء الوفود أرسال هذا البيان الصادر عن الدورة الطارئة المعقدة في نيودلهي في 15 نيسان/ابريل 1986 ، على الفور الى رئيس مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

المرفق السابع

جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الشامن لرؤساء

دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز:

هر اری : ۲۶ آب / اگسٹس - ۷ ایلوو / سپتیمبر ۱۹۸۶

- أولاً - افتتاح المؤتمر

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب

ثالثاً - انضمام الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف

رابعاً - تقرير رئيس المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

خامساً - اقرار جدول الاعمال

سادساً - توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقد في لواندا

سابعاً - تنظيم الاعمال

ثامناً - تعزيز دور وسياسة عدم الانحياز كبديل مستقل ، وشامل ، وايجابي ومتكافئ لسياسات التكتلات وتنافس القوى الكبرى في العلاقات الدولية

تاسعاً - استعراض وتقييم عام للحالة السياسية الدولية ولتدابير تضامن بلدان عدم الانحياز في تنفيذ سياستها وقراراتها بما في ذلك :

الف - الحالة في الجنوب الإفريقي - القمع والاضطهاد الداخليان في نظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا ، وزعزعة الاستقرار والعدوان اللذين يمارنهما النظام ضد دول خط المواجهة والبلدان المحيطة ، وكذلك الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وال الحاجة في هذا الصدد إلى تقديم دعم مادي ، ودبلوماسي و معنوي فعال إلى حركات التحرير الوطنية

باء - قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط - الاحتلال المستمر لفلسطين والاراضي العربية الاخرى وآشاره على الحالة في الشرق الاوسط ، وعدوان اسرائيل على جيرانها وزعزعة استقرارهم ، وتكثيف الدعم المقدم في هذا الصدد للكفاح التحرري في فلسطين

جيم - تكثيف التدابير للقضاء على السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي على نطاق العالم .

عاشرا - اتخاذ تدابير لتعزيز السلم والامن الدوليين وتشجيع التضامن والمساعدة المادية فيما بين بلدان عدم الانحياز بغية مواجهة التهديدات والضغوط وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار بصورة أكثر فعالية مع مراعاة جوانبها السياسية والاقتصادية

حادي عشر- نزع السلاح ، والبقاء والتعايش السلمي في عصر الاسلحة النووية

ثاني عشر- تعزيز الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، والجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي ، واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتطبيق مبادئ التعايش السلمي على نطاق العالم

ثالث عشر- عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول

رابع عشر- تسوية المنازعات بين بلدان عدم الانحياز بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز

خامس عشر- استعراض وتقييم شامل للحالة الاقتصادية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

ألف - وضع استراتيجيات للمفاوضات الاقتصادية الدولية : استعراض التدابير الرامية الى اجراء مفاوضات عالمية ، وبرنامج التدابير

الفورية ، بما في ذلك عقد المؤتمر الدولي المعنى بالنقد والتمويل من أجل التنمية .

باء - وضع مبادئ توجيهية للأعمال التحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بغية اتخاذ موقف موحد من قبل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى خلال تلك الدورة

جيم - استعراض تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، والمبادئ التوجيهية لإعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

DAL - متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الاقتصادية ، بما في ذلك النظر بشكل خاص في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون والتجارة والموارد المخصصة للتنمية واتخاذ تدابير بشأنها

هاء - حالة أقل البلدان نموا ، واستعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير

واو - استعراض الجهد الدولي المتعلقة بالحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا ، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل حركة عدم الانحياز

زاي - حالة البلدان النامية غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تضررا

سادس عشر - تحليل التدابير والإجراءات الأخرى الرامية إلى تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات ، بما في ذلك برامج المساعدة المتبادلة التي تستهدف دعم التضامن والتعاون الاجتماعي - الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى : النظر في تقارير البلدان المنسقة في مجالات :

المواد الخام

التجارة والنقل والصناعة

التعاون المالي والنقدي
الأغذية والزراعة
مصادف الأسماك
الاتصالات السلكية واللاسلكية
التأمين
المصحة
العمالة وتنمية الموارد البشرية
السياحة
الشركات عبر الوطنية
الألعاب الرياضية
التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية
مشدوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية
نظام البحوث والمعلومات
استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية
المركز الدولي للمؤسسات العامة
البيئة

سابع عشر- تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال تشجيع وصون السلم والأمن الدوليين ، وفي التعاون الدولي المتكافئ ، وتعزيز الدور الحيوي لبلدان عدم الانحياز في منظومة الأمم المتحدة

ثامن عشر- التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان الأعلام واتخاذها إجراء مشترك يرمي إلى إقامة نظام عالمي جديد ل الإعلام والاتصال يكون أكثر عدلاً وفعالية

تاسع عشر- عقد اجتماعات أخرى لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك تحديد مكان المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

عشرون- تشكيل مكتب التنسيق

حادي وعشرون - مسائل أخرى

التدليل الثامن

قرار بتوجيه الشكر الى الهند حكومة وشعبا

ان الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز المعقد في نيودلهي ،
الهند ، في الفترة من ١٦ الى ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦ ،

اذ يعرب عن امتنانه العميق للهند حكومة وشعبا ولرئيس الاجتماع سعادة شري
بالي رام باجات ، وزير الشؤون الخارجية ، في جمهورية الهند لترحيبهم الحار والودي
الذي كان له عظيم الاثر في انجاح الاجتماع ،

واد يسترشد بكلمة الافتتاح البليغة التي ألقاها فخامة شري راجيف غاندي رئيس
وزراء الهند ، والتي كرر التأكيد فيها على المبادئ الاساسية ، التي يتتفق الجميع
على ملحتها وهو السلم والتعايش السلمي ، والسيادة الوطنية ، والامتناع عن اللجوء
إلى القوة ، واحترام النظام الدولي ، والتي تناول فيها أهم القضايا الحيوية وهي
قضايا الحرية والسلم والتنمية ،

يشتري على حكومة الهند للتسهيلات الممتازة المقدمة للمشاركين في الاجتماع
ولكفاءة التنظيم ونوعية الخدمات التي وضعت تحت تصرف الاجتماع ،

ويؤكد تقديره البالغ لمساهمة الهند بوصفها رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز
في تعزيز دور عدم الانحياز في دعم السلم والمساواة في العلاقات الدولية والتعاون
والصداقه فيما بين الامم ، ويؤكد تفاؤله و ثقته في ان هذا الاجتماع سيدعم وحدة
الحركة وتضامنها مما سيؤدي الى تعزيز الدور الهام والديني للحركة في حل المشاكل
الدولية الرئيسية .
